SULA

1

99
و ٥٨

٤٠٨

Süleyman
Kısm
Yenik
EskiKay
AMCA ZADE
HÜSEYİN PAŞA
408

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد واله وصحبه اجمعين

قوله الحمد لوليه والصلوة على نبيه اختلفت عبارائهم فى تعريف الحمد فقال بعضهم هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم وقال بعضهم هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم وقال بعضهم هو اظهار الكمال ويعلم من جميع ذلك ان الحمد مصدر معروف هو فعل الحامد وكذا لفظ الحديث مشعر بذلك وهو كل امر ذى بال لم يبدء بالحمد لله فهو اجذم واما كون الحمد مصدرا محلى او لا فهو لا يكون معنى مغايرا للمصدر المعروف اذ لا فرق بين ان يقال جموت زيدا وحمدت زيدا فلا يلائم ابتداء وجد اخر لا يقال المراد كون المصدر محمودا لا كونه محمودا لانا نقول ايضا لفظ الحديث لا ينلائم الابتداء به وكذا حاصل المصدر ليس معنى مغايرا للمصدر المعروف لان المراد به المحمودية من حيث يحمد به تئول الى المصدر المعروف فلا يصلح ايضا لابتداء وجد اخر فتامل واللام للجنس او للاستغراق اى كل احد من الاولى الى الاخر سواء كان حامدا ذاتا لله تعالى او غيره وسواء كان بانداء فعل الله او فعل غيره فثابت لله وراجع اليه باعتبار التخليق والاقرار على اختلاف مذهبى اهل السنة والجماعة والمعتزلة واما قال لوليه ولم يقل لله للاشعار بانه ينبغى ان يحمد لمن يجب الحمد لاليه لا ليقف الى الحمد حتى يكون وجود الحمد وعدمه عنده سواء ليراعى حق حمده ويرضاه او للاشعار بانه امر والى الحمد لا يحتاج فى جميع ما يتوقف هو عليه امر من الحامد والمحمود به والمحمود عليه الى الفيض ويتصرف فيه الى افناء شئ وكيفياته مختلفة بعضها اكمل من بعض فحمد الله تعالى ذاته وحمد اوليائه واصفيائه وحمد عوام الناس اولها اجب واكمل من ولها امر احمى فهو ولية كذا فى

فى الصحاح والقاموس واما قال على نبيه ولم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز وايتمارا بما هو الايتمار قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه قوله الضائبة اما تنسب الى المضاف دون المضاف اليه كما فى ابن الزبير ثم ايتم الاول بالثانى قال فى التسهيل وشرحه التوليد ويحذف لاجل النسبة صدر المضاف ان مع ف الاول بالثانى تحقيقا كابن الزبير وابن عم فتقول ذبيرى وعمى او تقديرا كما فى بكر وابى حفص اذ لا بكر ولا لحفص فتقول بكرى وحفصى وان لا يتعرف بالثانى لا تحقيقا ولا تقديرا فيحذف عجزه وينسب الى صدره مثل امرء القيس فتقول امرئى لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يبق له اضافة قبل النسبة اليها علما قوله لانه لهذا الجمع قيل الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة ويمكن ان يقال انما كان الاولى تركه لو لم يحصل المساواة بينهما بتركه ولا يشترط المساواة فى الفقرتين ولم يذكر واو لوليه قوله كالعلة الغائية التى كما ينسب الى العلة الغائية كالرسالة الشمسية تنتسب الى الشمس الذى ينسب الى العلة الغائية بل الى الكل ما بينه وبين المنسوب نوع تعلق سوا كان لوليس علة غائية حقيقة وانما العلة الغائية حقيقة تعلم فلذلك قال كالعلة الغائية وذلك لان العلة الغائية يجب ان تكون متاخرة فى الوجود والولى ليس كذلك واما تاخر فى الوجود تعلم وما توفيقى الا بالله انما قال ذلك اقتداء بالكتاب العزيز وايتماما بشعيب عليه السلام وما ذكر وان البادى للاستعانة وان الالات والوسائل غير مقصودة قد يوجد بان الوسائل قد تكون مقصودة كالانبياء فانهم وسائل الى الله تعالى مع انها مقصودة ايضا ولهذا يتم الايمان بهم فانهم كونهم غير مقصودة موقوف بغير ثبوت ذكر ما هو المقصد الاقصى والمطلب الاعلى قوله لم يصدر رسالته هذه بالحمد لله هضما لنفسه جواب سؤال وهو انه يمكن ان يقال كان ينبغى ان يصدر هذه التسمية بالحمد فلذا اقتداء بالسلف وعملا بقوله عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدء فيه بالحمد لله فهو اقطع فاجاب بانه لم يصدر به هضما لنفسه بتخيل ان كتابه نقص من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يلزم ترك العمل بالحديث لجواز ان يبتداء بالحمد من غيره يجعله جزء من الكتاب ثم شرع فى المقصود

ويمكن ان يجاب بوجه اخر وهو ان يقال لم يصدر به هضما لنفسه بتخييل ان كتابه من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها واما كان في نفسه من عظيم الشان امر اذا بال لاشتماله على مباحث نفيسة لم يشتمل كتب السلف كبعض مباحث المال وبعض مباحث الصفة وغيرهما فراعى الجهتين فابتداه بالبسملة دون الحمد ولم يبتدء بالحمد استقلالا كابتداء السلف به فانه قبل التحميد من العبادات وكل العبادات من شهوات النفس فكيف ينهضم به النفس قبل اداء النفس وما يشتهي الى العبادات ويكون حظها فيه مباشرة العبادة اكثر من تركها لما فيه من الاشتغال فيما بين الملوين وقبول الخلوين ويمكن ان يقال ان التحميد وان كان عبادة في نفسه الا انه ليس كذلك حيث يبتدء به امر غير ذي بال ليس بعبادة لان الابتداء به يحقره له كالصلاة في الارض المغصوبة فانه من حيث انه صلاة عبادة الا انه من حيث انه غصب حرام وكالتسمية على الطعام الحرام فانه كفر وههنا توجيه غريب في غاية الغرابة وهو الظاهر ان كتابه هذا اول كتب صنفها فاقتدى باول سورة نزلت وهو اقرأ حيث لم يبتدء بالحمد مطلقا اعم من ان جعله جزء اولا لان البني ﷺ كما نزلت ولم يبتدء بالحمد دله على ما رواه البخاري في صحيحه فليتامل قوله او يراد بتعريف الكلمة والكلام يعني بداء يتعرف بهما لانهما موضوعا هذا العلم بحيث يتبين احوالهما فلا بد من تعرفهما اولا بالحد او باسم ليتيسر استحضار الطالب فحث عن احوالهما ويميز العلم عنه قوله لكون افرادها جزء اي افراد الكلام اما كون افراد الكلمة جزء من افراد الكلام فظاهر لان زيدا مثلا جزء من زيد قائم واما مفهوما جزءا من مفهومه فلان الفرد اذا كان جزء كان حقيقة ايضا جزء الفرد بعبارة عن الحقيقة مع التشخص والخصوصية والا فمفهوم الكلمة ليس جزء من مفهوم الكلام لان المراد بالكلمة ههنا اللفظ الموضوع في نفسه لا المعنى الموضوع له اللفظ كما مضى في تعريف الكلام اعني ما مضى كلمتي بالاسناد ما صدق عليه لا مفهوم منه اذ لا يصدق على مثل زيد قايم انه يتضمن مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد قوله هي والكلام مشتقان من الكلم وهو الجرح يعني ان الكلمة بمعنى التكلم به وكذا الكلام بذلك المعنى مشتقان من الكلم لتاثير معانيهما في النفس وتاثر النفس بهما كما ان الجرح يوثر في النفس بالالم ويتاثر به النفس الجرح بالفتح حسه كردن وبالضم حستكي كذا في المغرب فالاول مصدر والثاني اسم فالتشبيه في مطلق التاثير كما يشعر به قوله وقد عبر

بعض

بعض الشراح عن بعض تاثيراتهما بالجرح اذ يعلم منه بعض تاثيراتهما اعراف اللام لاجميع تاثيراتهما قوله ما جرح اللسان اي ما يصدر عن اللسان من الكلام قال الرضي الكلام لم يوضع في الاصل مصدرا على التصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصرف على المصدر بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف او على اكثر او كان اكثر من كلمة واحدة او سواء كان مهملا او لا لكنه قد استعمل استعمال المصدر فصار كلمة كلاما كما ان عطية معناه في الاصل ما يعطى قوله والكلام بكسر اللام جنس لاجمع كمر وركب الا انه لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نمر وركب بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وايضا لو كان جمعا لوجب رده في التصغير الى الواحد فيقال كليمة لان جمع كثرة وجمع الكثرة عند التصغير يرد الى الواحد بخلاف جمع القلة وايضا لو كان جمعا لما وقع تمييزا لنحو خمسة عشر وقيل جمع لانه لا يقع الا على الثلث فصاعدا والاية محمولة على حذف المضاف اي اليه يصعد بعض الكلم الطيب او الصاعد الى الحضرة الالهية اعمالهي المقبولة لا الكلم كلمة والقول لنوفر عشر بميز النحي خمسة عشر هنوع عند من ذهب الى انه جمع بل يقال عندي في التمييز كلمة وفي التصغير كليمة قوله والا منافاة بينهما جواب سؤال مقدر وتقرير السؤال ان الجنس يتشخص بالحقيقة من حيث هي مع قطع النظر عن الفرد والافراد والوحدة تتشخص بالفرد وبينهما منافاة وتقرير الجواب ان الجنس اي الحقيقة قد يتصف بالوحدة اي الوحدة النوعية والمراد بالوحدة النوعية والا منافاة بين الحقيقة من حيث هي وبين الواحد النوعي اي كونها واحدا نوعيا لان الحقيقة قد تكون جنسا كالحيوان وقد يكون نوعا كالانسان قوله ويمكن حملها على المعنى الخارجي والمعهود هو نوع كلمة المذكور على السنة النحاة اذ لا يشترط في المعنى الخارجي ان يسبق ذكر المعهود بل اعم منه ومن ان يعلم بحسب المقام والكلمة المذكورة على السنة النحاة معلومة بقرينة مقام ذكر مسائل النحو وان المتكلم نحوي ولم يتعرض للاستغراق والعهد الذهني لان كلا منهما لا يناسب مقام التعريف مع ان الذهني لا يوجب جره بالحرف قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء وبعد جعله بمعنى الملفوظ يعني وضع النقل على كلا الوجهين لان المناسبة مرعية فيهما على الاول فان اللفظ المصطلح

يشتمل على الرمي كالصلوة على الدعاء واما على الثاني فلكون المصطلح جزئيا له قوله اذ
ليس من مقولة الحرف والصوت يعني ان المنوي في زيد ضرب واضرب ليس من
جزئيات الحرف والصوت ولا يصدق ان عليه اصلا اذ لم يوضع له لفظ حتى يكون
لفظا حقيقة قوله واعني عم واعنه بلفظ هو وانت واعم واعليه اهلم اللفظ وكان
لفظا حكما بمعنى انهم حكموا به لاجزائه احكام الالفاظ عليه مثل الاسناد اليه والابدال
منه وتاكيده قوله ولم يوضع له لفظ عطف تفسير بقوله ليس من مقولة الحرف
والصوت فالمنوي في حق زيد امر اعتباري وهو الذي عم واعنه بهو وانت ليس للفظ
بل كيفية للفظ الذي يوخذ هو فيه فيكون من مقولة الكيف فلا يحتج ما قيل الا ادري
من اي مقولة هو ومن قال ان المنوي قد يكون من مقولة الواجب وقد يكون من مقولة
الجسم وقد يكون من مقولة العرض فقد اشتبه عليه الحال بالمحال فان من
مقولة منها انما هو مرجعه الا نفس الذي هو من الكيفيات قوله انما قال لفظا ولم يقل
لفظة يعني عدل عن قول صاحب المفصل لفظة مع انه اخصر منه لانه لم يقصد في هذا
الموضع جنسا يشمل المحدود وغيره من المركبات الكلامية وغيرها فان هذا المطلب
انما تشترك فيما كان الجنس مشتقا مع ان اللفظ اخص من اللفظة فرجح على اختيار اللفظة
ولم يجز اختيارهما شاء على السوية قوله الوضع تخصيص شيء بشيء اصل الاولى تعيين
شيء بشيء ليظهر تعلق قوله لمعنى بقوله وضع يعني على تقدير التجريد عن بعض المعنى
دليل يتجه انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج
وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك
ويمكن ان يقال ان تعريف التخصيص وان كان في اللغة بالباء الا انه في عبارة المصنفين
باللام حيث قالوا تخصيص شيء بشيء والمخصص له ولم يقولوا المخصص به
فيظهر التعلق بقوله وضع على التفسير بقوله تخصيص شيء بشيء ايضا وانما نختار
الثاني والا يخرج المشترك لان كلا من الواضعين جعل المشترك مخصوصا بالمعنى الذي
وضع بازائه وانما حاد بالاشتراك من جهة تعدد الاوضاع قوله لما يبعد ان يقال
المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم لانه المعتبر في الاطلاق

والمتبادر

والمتبادر وهو ان لا يكون بدون ضم ضميمة قوله فان قلت قد وضع بعض الكلمات
هذا السوال متعلقا بالجواب عن السوال الاول وتقريره اذا كان المعنى قد يكون
لفظا توجه الاشكال بان بعض الكلمات المفردة قد وضع بازاء الالفاظ المركبة
كلفظ الجملة الموضوعة بازاء زيد قايم فلا يكون موضوعا لمعنى مفرد فلا يصدق
عليه حد الكلمة وتقرير الجواب ان هذه الالفاظ المركبة وان كانت بالقياس الى
معانيها التي يقصد منها وهو معنى زيد قايم مثلا مركبة الا انها بالنسبة الى
الفاظها الموضوعة بازائها مفرد اذا لم يقصد بجزء من تلك الالفاظ دلالة على
جزء من تلك الالفاظ المركبة قوله فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له الضمير هناك
هو خصوصية اللفظ ومعنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا ان يلاحظ
الواضع مفهوما كليا ويسمى الملاحظة وضع اللفظ بازاء كل واحد من الافراد
بخصوص صيانتها كما يلاحظ مفهوم الواحد ويسمى الملاحظة وضع لفظ انا مثلا لكل
واحد من افراد المتكلم بخصوص صيانتها قوله فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما يكون بعد الوضع لان المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه بالوضع فيكون
مجازا باعتبار ما يؤول اليه نحو في الدار زيد احد جزئي احد جزئي قوله حيث اني بصيغة الماضي
صيغة الماضي وان كان موضوعا لنسبة الحدث الى زمان التكلم لكنه لما خص باشعار
ما يتقدم احد الوضعين على الاخر لان احد المتقدمين يشعر بالتقدم الاخر باشعار
ما ومثل هذا الكاف للتنبيه وهذا الاشعار كالاشعار للنفس اليقظى بالفرق
في قوله تعالى والحاطبي في الذين ظلموا حتى يكاد يتردد في انهم هل صاروا محكوما
عليهم بالاغراق ام لا وكما في اشارة النص المذكورة في اصول الفقه مثل للفقراء المهاجرين
فانه سيق لبيان كونهم المهاجرين مصرف الفيء وقد ابشر به الحدود والاموال التي
الكائنة في ديارهم بمكة الكفار حيث عبر عنهم بالفقراء قوله ويصح صحة ان
الوضع وان كان متقدما على الافراد بالزمان يعني ان الافراد يتوقف على الوضع
ويحتاج اليه بحيث لا يحصل بدون الوضع وهذا معنى التقدم بالذات اللازم
مقارنته له بالزمان يحصل في حين الوضع لانه اذا وضع لمعنى فرد يحصل الافراد
بحيث لا يتاخر عنه قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائم قيل

جزين

هذا في نحو بصري وقائمة وجملي وحمراء لان الاعراب في اخر المركب على جزء لا يستحقه
اصلا واما النون في التثنية فهو وحركة الاعراب على الجزء الاول وفي المثنى
والجموع ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب
للمركب بل للجزء الاول الاعراب في نحو الرجل وضرب انما هو للجزء الثاني
الذي يستحقه لا للمجموع المركب منه ومن الجزء الاول قوله ولا يخفى على الفطن
العارف بالغرض من النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وهو ان
يجعل نحو عبد الله خارجا عن موضوع الكلمة ونحو الرجل داخلا فيه وذلك ان
الغرض من النحو معرفة احوال اللفظ الغير المعربة من الاعراب والبناء واي لفظ
مبني واي معرب باعراب واي باعرابين فليس ذلك هو ان يسموا اللفظ الذي كلمة
وكلام ومركب فالاليق لهذا الغرض ان يجعل خارجا عن حد الكلمة وداخلا
في حد غيره بتركه اي بترك قيد الافراد قوله في تحقق الوضع تحقق الدلالة
لان الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول
فهم منه الشيء الثاني والقيد الاخير هو معنى الدلالة قوله فبعد ذكر الوضع الخاص
الى ذكر الدلالة قيل انه يعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف
الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح اذ ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا
ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف لمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى
ويمكن ان يقال كما ان الوضع يتناول حروف الهجاء كذلك يتناول الدلالة
على ما فسرها حروف الهجاء ايضا لان الشيء الاخر يتناول المعنى والغرض
قوله لامكان ان يكون بالعقل الدلالة العقلية ما يكون بالعقل والطبيعة
ما يكون باقتضاء الطبع كدلالة الراح على وجع الصدر فان طبع اللافظ
يقتضي التلفظ به عند عروض الاذى قوله اما من صفتها فانما قدر قوله
من صفتها لان قوله ان تدل في تاويل المصدر خبر عن كلمتها الراجعة الى الكلمة
ولا يصح الحمل عليها اذ قد يكون الجملة خبرا عنها ويصح الحمل عليها قوله في
الفهم عنها انما قيد به ليلا يرد اسم الفاعل في مثل زيد ضارب عمرا والا
وامثاله لانه يدل على معنى في نفسه معرى باحد الازمنة الثلثة لكن في الفهم
ليس
عنها

عنها قوله حيث يتركب منه وحده كلام دون اخويه يعني ان الاشرف
في كلام العرب هو الكلام والجملة والاسم يستقل بمفهوم فيكون اشرف
قوله لتضمنه الفعل اللفوي وهو تسمية الشيء باسم جزئه مدلوله
بعلاقة المجاورة قوله فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول
غيره لا شعاره بالكلمة التي هي الجنس الشامل للمحمود وغيره وبما يتميز
به كل قسم عن اخويه اعم من ان يكون فصلا او خاصة وقوله ليس المراد
بالحد ههنا الا معرف جامع كما هو متعارف الاصوليين فان الحد عندهم
ما يميز الشيء عن غيره سواء كان حقيقيا او رسميا او لفظيا قوله
لكنه معرب انما ورد كلمة لكن لانه لما ذكر قوله الفعل كلمة يدل على معنى
في نفسه ما في مقابلة قوله الحرف كلمة لا يدل على معنى في نفسه توهم منه
انه يكفي في الفعل مجرد الدلالة ام يحتاج الى امر اخر فرفع ذلك بقوله
لكنه معرب بخلاف الاسم فانه يجيء فيه هذا التوهم فلا يحتاج
الى ذكره فلم يورد فيه كلمة لكن والكلمة مشتركة هنا بناء على راي
متاخري المنطقيين فانهم يشترطون التركيب في الماهية صوتا كان
او رسما فلا يرد ما قيل انه لا دخل له فيما هو بصدده قوله وللة رد الص
كلمة مدح يمدح بها المصحيح واعمى الزكي والغبي والمتوسط وذلك
انه ضم دليل الحصر حد كل واحد منها فالزكي يعلم من نفس الدليل
والمتوسط يحتاج الى الاستشهاد فاشار بقوله وقد علم الخ والغبي
لا يعلم بالاستشهاد الدليل ضمن حد كل واحد منها ما لم يصرح بالجنس
والفصل على صورة قول الشارح فصرح بحد كل واحد منها على صورة
فقال الاسم ما دل الفعل ما دل الحرف ما دل الخ قوله بناء على تفاوت مراتب
الطباع الزكاء والغباوة والمتوسط لئلا يخلو طبعه من الطبايع
عن الاستفادة قوله فالمنقضي اسم فاعل اه اشارة الى دفع ما يتوهم من
اتحاد المنقضي والمنقضي في مثل زيد قائم لان زيد قائم عين الكلمتين
وذلك لانه المنقضي كلمتان بهيئة الاجتماعية والمنقضي اسم مفعول

كلمتان بهيئة الافتراقية والمجموع من حيث هو مجموع مغاير لكل واحد منهما
فعلم فانه في حكم هذا اللفظ فيكون كلمة حكما وبالتأويل فيدخل في تعريف
الكلام فعلم واعلم ان كلام الحبر هذا بيان لما يفهم من عبارة المصنف وصاحب المفصل
وصاحب اللباب من الاختلاف الى توادف الكلام والجملة يعني ان
الكلام مرادف للجملة ليس اخص منها كما هو المشهور فعلم على الجملة المركبة
انما قيد به لان التحقيق كما ذكره السيد الشريف في حواشي المطول
ان الانشاء لا يقع خبر المبتدأ بدون التأويل فيرجع اما الى المفرد او
الى الجملة فعلم فحينئذ يكون الكلام عند الحبر ايضا اخص من الجملة الا انه
حينئذ يكون مخالفا لما ذكر في مختصره الاصولي وهو الترادف فعلم في ضمن
اسمين اي لا يحصل ولا يتحقق الكلام الذي هو اعم من حيث المفهوم الا
في ضمن هذين الجزئيين دون سائر الجزئيات لان الاسناد بحسب
الاستقرار لا يتحقق الا فيهما وان كان الفعل يحدث في غيرهما ايضا فعلم
او في ضمن اسم وفعل وانما قدم الاسم لشرفه والا نسب تقديم الفعل
لانه بصدد بيان الجملة الفعلية فعلم وحين يا زيد جواب سؤال تقديره
السؤال انكم قلتم ان الكلام لا يحصل فيما سوى القسمين المذكورين
مع ان يا زيد داخل فيما سوهما ايضا فلا يصح الحصر وتقرير الجواب ان
يا زيد في تقدير اريد عمرا زيدا فالاسناد في التحقيق انما هو في الفعل
والاسم الذي هو الصيغة المعنوي قيل فعلى هذا يلزم ان يكون يتم للمجرد
كلمة يا بدون زيد فعلم كما انه في الخارج موجود قائم بذاته يعني كما انه
في الخارج موجودان احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر والاخر موجود
غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في ذهن بزرگان احدهما
مستقل لا يكون ادراكه في بيع ادراك الاخر والاخر مدرك يكون ادراكه
في بيع ادراك اخر بان يكون اله لملاحظة غيره وذلك بان يتوجه العقل
الى الغير في نفسه فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا بان يتوجه
العقل اليه في نفسه كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا بالذات

لا يحتاج

لا يحتاج في مفهوميته الى متعلق ولزم تعقل المتعلق اجمالا حتى يكون حالة
اجمالية في الذهن وهو بهذا الاعتبار معنى لفظ الابتداء واذا لاحظه
من حيث انه حالة بين السير والبصرة وذلك بان يتوجه الى السير
والبصرة بالذات بانهما واقعان في الخارج ولاحظ الابتداء بانه متعلق
بهما بان يكون الابتداء ابتداء السير من البصرة وبيان نعرف حالهما بان
يكون السير متصفا بالابتداء والبصرة متصفا بالمبدئية كان مع غني
مستقل ولا يمكن ان يحكم عليه او به ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلق
مخصوص لان حالة المتعلق مخصوص فلا يدل عليه الا بضم كلمة دالة على
معنى مخصوص بخلاف لفظ الابتداء فانه موضوع لمعنى كلي مستقل لا
يتوقف تعقله على متعلق مخصوص فعلم لانها الغرض اي لان المتعلقات
المخصوص الغرض من وضع تلك الاسماء اللازمة للاضافة وذلك اي
الغرض من وضع ذو الوصف باسماء الاجناس مثل ذو مال ووضع صوفة
بيان الموفية على الخصوصيات وعلى هذا فقس عليه فلاجل هذا لم نذكر
لاجل فهم اصل المعنى الكلي يعرف ذلك في موارد استعمالاتهم فعلم واين الدلالة
من الارادة يعني ان بينهما فاه الدلالة فهم المعنى من اللفظ سواء كان
مرادا او لا بخلاف الارادة فانه كون المعنى مرادا ومقصودا من اللفظ كلفظة
اليد المشتركة اذا اريد احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان
المراد واحد معين منها فعلم ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم
والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر فعلم لانه الفعل وضع لان يكون مسندا اليه
قيل هذا لا ينهض دليلا على اختصاصه الاسناد اليه بالاسم لانه لا دليل
على انتفاء الاسناد اليه عن الحرف فعلم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص
والتخفيف بر اما تخصيص التعريف بالاسم فقد اطال الرضي الكلام
في اثباته الا انه لم يتم واما التخصيص فقد يقال ان دخول الفعل ايضا
كالتقييد بالحال واما التخفيف بحذف التنوين والنون فلم انه من
خواص الاسم زيد بسكون الميم وجر زيد فاه الاول لم يتحقق معه عامله

ها

بخلاف الثاني قوله وليس النزاع في المعرب يعني ليس النزاع في المعرب الذي
هو اسم مفعول من اعربت الكلمة لان معرب اجري الاعراب عليه بالفعل كالمضروب
اسم مفعول من ضربت زيدا مضروب بالفعل فظاهر لا يمكن انكار وان الاسماء
المعدودة ليست كذلك فيكون محل النزاع في مجرد الصلاحية لاستحقاقه
الاعراب بعد التركيب يعني انه لو ركب يستحق الاعراب بل يكفي في كونه
الاسم معربا او مع امر زائد فاعتبر العلامة ذلك وجعل تلك الاسماء معربة
لصلاحيتها لاستحقاقها الاعراب واعتبر المصنف ذلك حصول الاستحقاقه
بالفعل بان يتحقق موجب الاعراب وهو التركيب فلم يجعل تلك الاسماء
معربة واما وجوه الاعراب بالفعل وذلك بان يلفظ الاعراب في كونه
الاسم معربا فلم يعتبره احد لان كثيرا من الاسماء المعربة لم يوجد فيه الاعراب
حيث لم يلفظ به مثل عصى والقاضي وغيرهما والاجل ان وجوه الاعراب
لم يعتبر فلم يشترط في كون الاسم معربا بقال لم يعرب الكلمة ولم يوجد الاعراب
فيها مع انها معربة بوجود الصلاحية او للاستحقاق للاعراب فان قيل
قد ذكروا ان الاعراب في مثلها مقدر فاستحقت الاعراب التقديري قلنا
الاعراب في الحقيقة هو الاعراب اللفظي واما الاعراب التقديري فانما قدروه
لحفظ قاعدتهم وذلك انهم تقرر ان ما سوى المبني من الاسماء معرب ولم
يوجد الاعراب في نحو عصا فقدروه وهذا كما قدروا العدل في عمر والجمع
في نحو سراويل قوله والمقصود من معرفة المعرب يعني اذا كان الغرض من
تدوين النحو معرفة اواخر الكلم بالنسبة الى من يتبع لغة العرب فالمقصود
من معرفة هذا النوع من الكلمة وهو المعرب ان يعرف انه من جملة ما يختلف
اخره في كلامهم ثم معرفة المعرب متقدمة على معرفة انه يختلف اخره فلا يرد
الشيء سابق على معرفة مقصوده وغايته فلو عرف المعرف بالنسبة
الى من لم يتبع لغة العرب باختلاف الآخر يلزم تقدم اختلاف الآخر
وهو تقدم الشيء على نفسه الذي هو محال الدور المشهود ببطلانه قوله
انما يتبدل حرف بحرف حقيقة الماضي فالاول وهو انه يتبدل حرف بحرف

حقيقة

حقيقة سواء كان ملفوظا او مقدرا فيما اذا كان الحرف ملفوظا ومقدرا نحو
جاءني ابوك ورايت ابا العمر بابيل ومررت بابيل نحو جاءني ابو الحسن ورايت ابا الحسن
ومررت بابي الحسن مما عوض فيه الحرف لالتقاء الساكنين فان الاعراب بالحرف
فيه مقدر وقد اختلف اخره تقديرا حقيقة والثاني وهو ان يتبدل حرف بحرف
حكما سواء كان ملفوظا او مقدرا نحو رايت مسلمين ومررت بمسلمين ونحو رايت
مسلمي البلد ومررت بمسلمي البلد فقد اختلف اخر المعرب في الاول لفظا حكما
لان الياء في حالة الجر عينها فتح في حالة النصب لكونها ياء ما قبل الكسرة وفي
الثاني اختلف تقديرا حكما والثالث وهو ان يتبدل صفة اي سكون او حركة
اي صفة اي حركة فيما اذا كان الاعراب بالحركات لفظا نحو جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد وفيما اذا كان الاعراب بالحركات تقديرا نحو هذا عصا ورايت
عصا واخوك عصا والرابع وهو ان يتبدل صفة الى صفة اخرى حكما
سواء كان ملفوظا او مقدرا نحو رايت احمد ومررت باحمد فانما اختلف المعرب
فيه لفظا حكما لان الصحيح في حالة الجر عين الفتحة في حالة النصب لكونها
ما قبله من الكسرة ونحو رايت جبلي ومررت بجبلي فانه اختلف اخر المعرف
تقديرا حكما لما مر فاه قلت لا يتحقق الاختلاف حاصل السؤال ان اختلاف
العامل لا يتحقق الا اذا تحقق عامل عقيب عامل وكذا اختلاف اخر المعرب
لا يتحقق الا اذا تحقق معرب عقيب معرب اخر واذا ركب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء كما يقال جاءني زيد
ابتداء لا يختلف عامل بل وجد العامل ابتداء كما يقال جاءني زيد ابتداء ولا اخر
المعرب بل اختلف اخر الاسم مطلقا وحاصل الجواب ان للمعرب حكمين
احدهما اختلاف الاعراب بسبب اختلاف العامل والثاني حدوث
الاعراب بدخول العامل وقد بين احد الحكمين ولم يدخل فيه الاخر والا فيما
ضد اذ لا يلزم ذكر جميع احكامه غاية الامر انه على هذا يلزم ان لا يكون خاصة
شاملة لجميع افراده ولا محذور فيه فان الخاصة ما يختص بالشيء ولا يوجد
في غيره سواء وجد في جميع افراده او بعضها كالضاحك بالفعل والضاحك بالقوة

قوله

قوله

قوله

ولا اخر بيبي

قوله والعامل المقتضى من الاسباب البعيدة للاختلاف فاه العامل يوجب
المعنى المقتضى وهو يوجب الاعراب وذا يوجب الاختلاف بلا واسطة فيكون
سببا قريبا يحل افهما قوله لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من
حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل الياء يعني كان غلام في نحو جاءني غلامي
متلا في الاصل غلام ثم اضيف الى ياء المتكلم فصار غلامي فاختلاف هذه
الحركة وان كان اختلاف اخر المعرب لان غلامي عند المص معرب تقديرا لكن
لا من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل الياء ومناسب لها وقال الرضي
انه مبني وقال ابن مالك انه معرب لفظا في حالة الجر قوله وكانه اراد هذا المعنى
يعني اراد انه من متعلقات الحد وان اللام متعلقة باختلف وبيان الفائدة
الما صلة للاجل وضع الاعراب اي الاعراب ما وقع بسببه اختلاف في اخر المعرب
لاجل اختلاف تلك المعاني وذلك ان الحد قديم جمعا ومنعا لانه كان جمعا
وبالعناية وقد الحيثية صار مانعا ايضا ولم يرد انه خارج ولا يتعلق
به اصلا وان اللام متعلقة بامر خارج عنه لانها هو داخل فيه كما اختاره الرضي
والتعديل وضع الاعراب اي الرفع والنصب والجر ليدل على الفاعلية والمفعولية
والاضافة انه بعيد غاية البعد لا يتبادر من العبارة قوله وضع اصل
الاعراب الخ يعني ان وضع نفس الاعراب للدلالة على نفس تلك المعاني
اعم من ان يكون مختلفة او لا او وضعه بحيث يختلف اخر المعرب به
لاجل اختلاف تلك المعاني قوله على ان يكون الهمزة للسلب اي سلب اصل
الفعل فيكون معناه المعنى المقتضى لسلب الفساد لا تزيد قوله او عكسا
ليشمل الملحقات ايضا فان الملحق بالشيء في حكم ذلك الشيء وفي عداده قوله
واذ كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الياء المصدرية وانما لم يقل
ههنا حقيقة او عكسا كما قال في الفاعلية والمفعولية لان المضاف اليه لا يكون
الا حقيقة لان المجرور في نحو مررت بزيد وانما مر بزيد مضاف اليه عند المص
واما المجرور في بحسبك درهم فالباء جر وبواسطة الحرف المزيدة الفعل المقدر
لم يعد ملحقا بالمضاف اليه قوله فاعطى الثقيل للقليل تعليل لقوله او معادلة

لان

لان الثقل يستلزم العلة لان لسانهم على الخفة فكانما اعطى القليل للقليل قوله
فاعطى الخفيف لكثير بكثير الملحق او معادله لان الخفة يستلزم لما ذكرنا فكانه
اعطى الكثير لكثير قوله اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا والمراد بالمفرد
ما يقابل التثنية والجمع لا ما يقابل المضاف فيشمل المضاف ايضا فان قيل
فعلى هذا يكون الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم وكلا من الاسماء
المفردة مع انها ليست معربة بالضمة والفتحة والكسرة اجيب بان المراد بالمفرد
المفرد من كل وجه فيخرج المثنى والمجموع وما الحق بهما وكلا والاسماء الستة
ملحقات بالمثنى لمشابهتها المثنى في الدلالة على وجود امرين قوله ويحتمل النصب
على الحالية والمصدرية اي مرفوعا ويرفع رفعا والجملة حال ايضا قوله احترز به
عن الكسر فانه قد علم اي احترز به عن جمع الكسر فان حكمه ليس كذلك لما قد علم
انه معرب بالحركات الثلث فلا يرد ما قيل الاصح ان ليس انه علم بل انه لا شتراكه
في هذا الحكم قوله اجراء للفرع على وتيرة الاصل تحقيقا للتبعية وقيل لانه لو لم
يبن على الاصل فانه قيل المبنية لازمة بعد لان الاصل معرب بالحرف والفرع
معرب بالحركة قيل المبنية يكون اعراب الفرع بالحركة محلا مقدرة لعدم الحرف
الصالح للاعراب في اخره بخلاف الاصل حيث يوجد في اخره حرف العلة الصالح
للاعراب لانها مقام الحركات قوله منقوصات واويه اي معتلات لامه بالواو
قوله اجوف واوي اي معتل عينه بالواو قوله لا يضاف الا الى اسماء الاجناس
لانه موضوع لان يتوسل به الى الوصف باسماء الاجناس مثل رجل ذو مال
يوصف الرجل بالمال بوسيلة ذو لا يتاتى في الوصف الا به قوله وانما اختاروا
اسماء ستة اي انما اختاروا اسماء على هذا العدد المعين لان الاصل في الاعراب
بالحروف التثنية وجمع المذكر السالم وقد اعرب بكل منهما بالاعراب الثلثة فجعلوا
في مقابلة كل اعراب اسما يعرب بالحرف تحقيقا للمناسبة وانما اختاروا هذه
الاسماء بخصوصها دون ما يغيرها من الاسماء المحذوفة اللام اخر للامرين احدهما
انها مشابهة للتثنية والجمع في كونها معانيها مبنية عن التعدد فان الاب يستلزم
الابن والاخ يستلزم الاخ ولم يستلزم الزوج لان الحم ابن زوج المرأة او اخو ها

او اخرها والهن يستلزم المكروه بكسر الراء فان الشيء المستكره بفتح الراء يستلزم
ذا العلم ورد فيستلزم المصاحبين وثانيهما وجود حرف من نسخ الكلمة فيصلح
للاعراب في اواخرها حين اضيف الى ياء المتكلم واعرب بحسب التسماع
فجعل المعرب اياها للتخفيف بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاواخر كيد ودم فانه لم يوجد
فيها حرف يصلح للاعراب حين اعرب قوله واعا قيد بذلك المقصود من هذا الكلام
فائدة التقييد بكونه مضافا الى متكلم وابرج فيه فائدة انه لم يعكس بان يجعل
الاصل للاصل والفرع للفرع فرتب على ذلك بقوله ولذلك فيد كون المعرب اياه
بالحروف بكونه مضافا الى متكلم فلا اسيد والد كما قيل واعا يستلزم الاسد والد
لو لم يدرج فيه فائدة عدم الانعكاس والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين وايضا
يلزم ان يقال عشرين بفتح العين لما كان التقدير عدا قال اراد ان الاولى
ان يقدم اللفظي لظهور دلالته على المعاني المقتضية للاعراب الا انه قدم التقدير
لانه اقل والاقل يقدم ليتفرغ الذهن للاكثر ثم بين اللفظي واجمل في بيانه لكثرته
وتعذر احاطته حيث قال واللفظي فيما عداه يعني فتقدير الاعراب للاستقال
اه اراد ان المقصود من ايراد مثال المسلمي بعد ايراد مثال قاضي بيان ان تقدير
الاعراب للاستقال كما يكون في الاعراب بالحركة يكون في الاعراب بالحروف
فلم يبق علامة الرفع يعني ان القلب يخرج الواو عن حقيقته فلا يكون الواو
واذا لم يبق علامة الرفع الذي هو الواو بخصوصه بخلاف الادغام فانه لا يخرج
الياء عن حقيقته فان الياء المدغم ياء ايضا فبقي علامة النصب والجر الذي
هو الياء والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة
على الوزن اذ لا ترتيب ولا تراخي هنا في الزمان ولا في الرتبة ولو جعل الالف
فاعلا لقوله زائدة بان كلم الالف ثم النون المزيدتان والمعنى والنون
حال كونه منتهيا بزيادة الالف قبل اتصافه بالزيادة قوله ثم بين التحقيق
القول التحقيقي القول بما هو تحقيقا وفي نفس الامر والقول التقريبي
القول بما هو قريب من ذلك قوله فقال بعضهم انها تسعة وهي المذكورة
في المتن وقال بعضهم اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية فنحو وزن الفعل

مع الوصف نحو اعلم واجمل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف
فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من
الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي البواقي
كتركيب التأنيث بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب التاء
مع العلمية او تركيب حرف التأنيث مع الاسم وتركيب العدل وجهته
بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعام فعدل عنه نحو قطام
بالصفة الى العلم وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة
جمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية
او مع الوصفية وتركيب المجموع وهي اما تكريرها في المجموع والعرفي او تركيبها مع
العلمية وقال بعضهم انها عشرة والزائد تسليه الف التأنيث كارطى اذا سمي به
وقال بعضهم انها العدد عشر والزايد مراعاة الاصل في نحو اعم اذا نكر بعد العلمية وقال
بعضهم انها ثلاثة عشر والزايد كان لزوم التأنيث ولزوم الجمع لكن القول باحد
العلل يسع تقريبا لما الى ما هو الصواب في العدد لان القول الثاني قد رد عليه
اما على الحكاية فلان ما ذكر في الحكاية لا يتناول نحو اعم واعما واما على التركيب
فلان ما ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الصرف
هو تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك وما ذكره في نحو بعلبك وان كان صحيحا
الا انه ليس بصحيح من جهة جعل مجرد التركيب سببا لمنع الصرف والا لكان نحو
منصرف في حالة التنكير والقول الثالث والرابع والخامس قد رد عليهم بان شبه
الشيء منجذب اليه وداخل في عداده ومراعاة الاصل في نحو اعم مندرج في
ولزوم التأنيث داخل في التأنيث لان لزوم التأنيث صفة له وصفة الشيء
ملحوظ باصله وكذا لزوم الجمع داخل في الجمع وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة
بعض طلحة في ايراد زينب الذي هو تأنيث معنوي مثالا للمعرفة بعض طلحة في
غيره من المعارف اشارة الى قسمي التأنيث قوله والاثر المترتب عليه اشارة
الى تغيير الحكم لان حكم الشيء هو الاثر الثابت به المترتب عليه قوله وانتفاءه
الى الفاعل والمضمر اليه اصل قوله هي علامة التمكن اي الانصراف قوله لان العدل

فرع المعدول عنه كذا في الشروح قيل فيه بحث لان المراد على هذا من العدل
الاسم المعدول لا المصدر فيكون الشيء حاملا وموثرا في نفسه ويمكن ان يجاب
بان المراد المعدول من حيث انه معدول فهو من حيث انه معدول موثر ومن
الذات موثر اوبنحو قوله والوصف فرع الموصوف لان المراد بالوصف كون اللفظ
دالا على ذات ما باعتبار معنى القصود وهو فرع على كونه دالا على مجرد الذات
قوله لانك تقول رجل هذا في المعرف باللام العهدية بل في المعرف
باللام العهدية التي سبق ذكر معهود ها ظاهر بخلاف بقية المعارف كالمضمر
والموصول ونحوهما اذ لا تنكير هناك اصلا اللهم الا ان يقال المراد ان الاصل
ان يعرف الشيء اولا على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لان الخصوص امر
زائد قوله والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد لتاخرها عن الواحد والمفرد
قوله اي لا يمتنع اطلاق الملزوم واراده اللازم وهو عام يتناول الوجوب كما في
ضرورة الشعر والجواز كما في التناسب قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
والمعنى ويجوز صرف حكم غير المنصرف وتقييده بان يجر وينون فلا يرد ما قيل
انه خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم هنا حيث اطلاق الصرف
على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين صب مصائب قال فيما نقل
عنه هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها واولها ماذا على من شم تربة احمد
ان لا يشم مدى الزمان غواليا والمعنى اي شيء يقع اي لا يقع شيء وخرج
على شم تربة احمد في ان لا يشم غاية الزمان عالية لاستغنائه عنه بشم
تربة صلى الله عليه وسلم صبت علي مصائب بعقدي مثل ذلك اللاب المشفوع
المعين على الدين وعلى معرفة انه لو ان تلك المصائب صبت على الايام المضيئة
قهرت وصرن لياليا قوله ولكن يقع فيه زحاف يخرج عن السلامة اعني
الكف وهو اسقاط السابع الساكن مثل معاعيل ومفاعيلن مثال يخرج
عن المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف للتناسب
والظاهر انه مثال لغير المنصرف الذي صرف للتناسب فانه المقصود بالتمثيل
وان اغلالا وسعيرا انما ذكرا لان الصرف للتناسب بدونه ذكر ما يناسبه

فتحمل

قوله

فيحمل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث اخر لفوتها بالزوم سيما الوصفي مصدود
مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا اشارة الى دفع ما يقال ان العدل مقول
فلا يصح تقييده بوجه الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول واراد المراد به
حاصل المصدر وهو من مقولة الكيف بخلاف نفس المصدر فانه من
مقولة الفعل اي التاثير وكذا المراد من الخروج حاصل المصدر فيصح الحمل بان يقال
كيفية العدل هي كيفية الخروج عن صيغة الاصلية الى صيغة اخرى بخلاف ما اذا
كان الخروج نفس المصدر فانه لا يصح الحمل اذ لا يصح ان يقال عدل كرده شد بن
بيرون است فقوله اي كونه مخرجا بيان للحاصل وتنبيه على ان الخروج والاخراج
مؤديهما واحد الا ان يزيد عليه انه اذا كان المراد بهما حاصل المصدر فلا حاجة
الى جعل العدل مصدرا مجهولا اذ يصح ان يقال كيفية العدل هي كيفية الخروج
قوله اي عن صورة اراد ببيان معنى النسبة بمعنى ان صيغة اي صورة منسوبة
الى الاصل والقاعدة بان تقتضيها كثلثة ثلثة فان القاعدة وهي ان ما يكون
في معنى التكرار ان يكون مكررا يقتضي ان يكون ثلثة ثلثة كذلك اي على هيئة
الهيئة والصورة قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات
ضرورة ان صيغة ضربا مثلا ليست صيغة ضارب في الاصل لتغاير
معناهما بخلاف ثلاثة ثلاثة فان صيغة صيغة تلك في الاصل لاتحادهما
معنى قوله وان المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية
لان الخروج انما اعتبر في الصيغة فقط فان الظاهر ان المادة على ما هي عليه قوله
اي مغايرة للاولى اذ لو لم يكن مغايرة للاولى لم يتحقق الخروج عن الصيغة
قوله ولا يبعد ان يجعل مغايرتهما اي كذلك فانها ليست بداخلة تحت
القاعدة كما مر فخرجت عنه المغايرات القياسية تحقيقا وتقديرا فان كلا منها
داخل تحت القاعدة اما الاول فظاهر واما الثاني فلان ماضي فعلل بضم العين
يجيء على فعل بفتحها قوله واما المغايرات جواب سوال وهو ان المغايرات الشاذة كما
كاوس وايبب مغايرة عما هو القياس فيهما كاقواس وانياب على ما عرف
انه الاجوف واويا كان او يائيا لا يجيء على افعل وتقرير الجواب انا لا نسلم

ان الصيغة الاصلية انياب واقواس وانها خارجتان عنها بل انها جمعا على
اقوس وانيب استثناء من غير ان يعتبر جمعها اولا على اقواس وانياب ثم عدل
عنها الى اقوس وانيب بخلاف نحو ثلث فانها عبرت اولا بثلثة ثلثة ثم عدل عنه
الى ثلث **قوله** وقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشيء بما هو
اعم منه قد مارة المنطقيين جوزوا تعريف الشيء بما هو اعم منه فجوزوا
تعريف الانسان بالحيوان فقط ان قد يكون المقصود بغير الشيء من بعض
ما عداه ولا بأس بدخول ما ليس بالمحدود في التعريف **قوله** في بعض تلك
الامثلة يوجد دليل عيني منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه هذا
اعتراض على القوم وحاصله ان الدليل الذي ذكروا العدول المحقق انما تدل
على وجود الاصل لا على الخروج وذلك ان الدليل في مثل ثلث وثلث مثلا ان
المعنى اذا كان مكررا يكون اللفظ مكررا وهو يدل على ان اصله ثلثة ثلثة لان
معناه مكرر ولا يدل على اخراجه عنه كما ان الدليل في الجمع المتناسبة
يدل على ان اصلها الجموع القياسية ولا يدل على اخراجها عن الجموع القياسية
وقس عليه غيره من الدلائل ويمكن ان يجاب عنه بان معنى كلام القوم
ان المعنى ان كان مكررا فلا بد ان يكون نفس لفظ ذلك المعنى مكررا حتى
يكون التكرار معتبرا في نفس ذلك اللفظ وذلك لا يتحقق بدون اخراجه
تغييره عن اصله فالدليل يدل على اخراجها ايضا كما ذكره القوم ولو اعتبر
التكرار في مجرد اصله لا يكون لفظ المعنى المكرر مكررا بل اصله وكذا الدليل
في المفردات الشاذة يدل على اخراج الجموع القياسية عن اصلها الا انه
لم يعد من المعدول لان اوزان العدول مسموعة محصورة استقراء وليست
هي من اوزان العدول المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدول كذا قال بعض
الحواشي الهندية فصح كلام القوم ولا يتوجه عليه ما ذكره من الاشكال **قوله**
وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومرمع يعني ان هذه الالفاظ
الثمانية المعدولة متفقة على سماعها وظاهر كلام المصنف في الشرح اصح القولين
فيما وراءها انه لم يثبت وقال ابن مالك في شرح الكافية وروى فيها عن بعض

عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر فظاهر كلامه في التسهيل انه
قد سمع خماس ايضا وقال الشيخ ابو حيان الصحيح ان الثنائيين مسموعان
من واحد الى عشرة وحكى الثنائيين ابو عمرو الشيباني وحكى ابو حاتم وابن
السكيت من احاد الى عشار وحفظه حجة على من لم يحفظ فلذلك قال
الشارح ح والصواب مجيئها كذا في شرح الالفية لابن قاسم وعزاه الى
رباع ومرمع الظاهر ان يقال ورباع ومرمع لانهم انما اكتفوا بالغاية في مثل
هذه الاشياء ولا انفراد ههنا اذ لم يسمع الا رباع ومرمع لان ثلث وثلث
قد سمع بيان حاله **قوله** لاعتبارها فيها وضعا لان المعنى الموضوع له
هو الذات المتصفة بالثلثة لا مجرد العدل **قوله** فقال بعضهم هو معدول عما
فيه اللام اما اعترض على الاول بانه لو كان معدولا عن الآخر لوجب ان يكون
معرفة واجيب بانه معدول لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى
التنكير وعلى الثاني بانه لو كان معدولا عن آخر من يلزم ان لا يطابق الموصوف
هو له لان اسم التفضيل اذا استعمل بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته
لما هو له واجيب بانا لا نلتزم انه مستعمل بمن لان استعماله بمن باعتبار معنى
التفضيل وقد انمحى وصار بمعنى المغايرة **قوله** واما ما ينصب قبل هذا الوصف ضعيف
لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لان فرضها في الاصل وبينهما بون بعيد
والوجه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل ورجل آخر لو فرض التفضيل
لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالا
فرد حتى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين
ويمكن ان يقال ان قاعدتهم في فرض الاضافة في الاصل وذلك انهم قالوا ان
في قبل اذا لم ينو المضاف اليه يكون معربا كقول الشاعر فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فانه كان اصله الاضافة ان الكلام
في الظرف المقطوع عن الاضافة وان ما ذكره من الدليل مبني على ان الاستعمال
في الاصل هكذا وهو في حيز المنع اذ يجوز ان يتغير الاستعمال الذي كان في التفضيل
لان معنى التفضيل قد انمحى بالكلية وصار اللفظ بمعنى يغني فيجوز ان لا يكون

فرد

التركيب

جاء رجل ورجل اخر بل جاء رجل اخر الناس اى اشد قاصرا ويكون من جملتهم
قوله وقياس فعلاء افعل اتفقوا على ان جمعاء مؤنث اجمع لكنهم اختلفوا
فى انه اسم او صفة فعيل اسم كصحراء وقياس جمعه فى النكرة فعالى كصحارى
وفى الصحيح فعلاوات فاصلها جماعى او جماعاوات وقيل صفة وقياس جمعه
فعل كحمراء وحمر فاصلها فعل واعترض على الاول بان جمعاء لو كان اسما لكان
اجمع ايضا كذلك لجمعه اذ على اجمعون شاذا ولا يجمع بالواو والنون
الا العلم والوصف على ما سيجىء فى باب الجمع وعلى الثانى بانه لو كان صفة من
باب احمر حمراء لما صح جمعه بالواو والنون لان افعل فعلاء لا يجمع بهما بل يجمع
على فعل كحمر والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد
اسما وذلك لان معناه فى الاصل ايم جمعائم اتجمعى عند ذلك المعنى فصار بمعنى
الجميع قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة اى على ما ذكرنا من احتراز الجواب
فى العدل لا يرد الجموع الشاذة ان لم يعتبر فيها كما قرره كاتب واقوس اذ لم
يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كما يناب واقواس كيف يعتبر اخراجها والحال
انه لو اعتبر جمعها اولا لم يعتبر اخراجها الى اينب واقوس فلا شذوذ فى هذه
الجمعية اذ لا شذوذ فى العدل لانه قاعدة بان يقال كل ما
كان كذا ليكون هذا المعدول اعنى اينب واقوس على خلاف تلك القاعدة
فيكون شاذا واعلم انه عرف ان الاخراج عن الاصل المحقق والمقدر فى المعدول
ثم فرع عليه عدم ورود الجموع الشاذة فهذا بناء على التحقيق وما سيوجد
منع ودفع للايراد فلا يلزم التكرار كما قيل قوله ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
الا العلمية اما انتفاء الوصف والتانيث فلكونهما علمين للمذكر وتضاد كلوف
والعلمية والتذكير والتانيث واما انتفاء العجمة وغيرها فلكونهما عربيين وكون
كل منهما موحدا ومعربا وليس فيهما الف ونون مزيدتان وليسا على وزن
الفعل اذ لم يجىء الفعل على هذا الوزن قوله من غير ذوات الراء اما قيد بذلك لان
ذوات الراء جميعا بالاتفاق ومنع الصرف فرع الاعراب فلما يكون امثلة
لغير المنصرف واما كان ذوات الراء جميعا لان الراء حصبا فى الامالة

هى المطلوب عندهم وشرط الامالة ان يكون قبل الالف او بعده كسرة وليس
ههنا قبل الالف كسرة فلا بد ان يبنى ليتحقق الكسرة بعده قوله ليحصل سبب
البناء لانه حينئذ يكون مشابها للحرف فى الوزن والعدل قوله ولهذا يقال ذكر
باب قطام اه قال صاحب الموسط انا وجدنا نسخة لهذا الكتاب مقروءة
على المصنف ليس فيها لفظ قطام فسالت قارئها عنها فقال حذفها المصنف قراءة
بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله وهو كون الاسم اما
مذكر او مؤنث لان الوصف يطلق على معنيين احدهما تابع يدل على معنى فى متبوعه
والثانى كون الاسم اه المعتبر فى باب منع الصرف هو الثانى قوله التى هى الحرفة قيل
والذكورة ايضا ويمكن ان يقال المعتبر فى مفهوم الصفات من حيث هى ما خلا
الاشتقاق لا الذكورة والانوثة كما فهما خارجتان عن مفهوم الصفة من
حيث هى قوله موصوفة بالاربعية قيل الصواب متصفة ويمكن ان يقال
قد اشتهر اطلاق الموصوف على من قام به المعنى ما شابه اى يوصف سواء
وصف احدا ولا فالمراد كونه موصوفا ومتصفا واحد فيصح اطلاق كل منهما وايضا
السبب هو الوصف وقد اثبت هنا الوصف العارضى ولهذا قال وهنا
معنى وصفى عرضى فناسب ان يقول موصوفة لا متصفة قوله سواء بقيت على
الوصفية او زالت فالاول كاحمر والثانى كاسود للحية قوله ومعنى الغلبة
اختصاص بعض افراده يعنى معنى الغلبة ان يكون عاما فى اشياء ثم يصير
بكثرة الاستعمال فى احدها اشتهر به واختص به بحيث لا يحتاج فى الدلالة
عليه الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس اسود قيل اى
صرف اسود فامتنع من الصرف اراد ان قول المص وامتنع اسود يحتمل معنيين
احدهما امتنع صرفه وهو الذى ذكره وثانيهما امتنع عن الصرف اسود وهو
الذى ذكره الشارح فلا يرد ما قيل العجب من فحش من قال قوله وامتنع
اسود من الصرف اى صرف اسود او امتنع اسود عن الصرف لم يحصره ان
الشارح افاد الثانى قوله فانها لم يقصد بها المعانى الاصلية مطلقا لان الاصل
وان فى الحال فانها وان كانت فى نفسها حينئذ واجدة طائرا ذا قوة واخيل

طايرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لغيبة احد لمعناه هذا الجنس من الظن
من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول رايت عنابا لا يقصد فيه معنى الوصف
بالشدة وان كان في عنقود اقوى من الصغر كذا في الرضي والتانيث اللفظي
قيل قيد باللفظي ليقابل المعنوي لانفراده بشرط اخر في وجه التحتم ولم يقابل
بالبناء لانتشاركهما في كونهما بالتاء فلا يحصل التقابل بالتقييد بقوله بالتاء وفيه
ان المعنوي ما يكون التاء فيه معقد اسواد كما مر حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي
كمصر وحلب والمراد ببناء التانيث تاء زايدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها بخلاف
في الوقف هاء فخرجت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام فلو سميت
بد كان حكمه حكم المؤنث المعنوي والاظهر ان يقال ان المراد بالتاء ما كان لفظا
وان الشارح اظهر المراد بقوله اللفظي بعد تنبيه مقابلة بالمعنوي فانه لا يشترط
له يعني انه يتحتم التاثير بلا شرط اللزوم الالف وضعا ولذا قام مقام سببين كما يفيد
التانيث لازما للكلمة اي العلمية اذ لو لم يكن علما كان في معرض الزوال فيكون معدودا
من وجه فلا يبلغ الاسم عن اصله الذي هو الصرف مرتبة اقوى وهو التانيث
بالتاء من كل وجه فيشترط العلمية التي توجب لزوم التانيث ليتحقق التانيث
من كل وجه بقيد الامكان احترازا قيد به لان الاعلام قد تغير كما في الترخيم وكما
في ادخال اللام للمدح معنى صفة كما تفصل والحارث ولان العلمية وضع ثان
فكل حروف وضعت للكلمة عليها لا ينقل عن الكلمة فالتاء بهذا الوضع لا ينقل
عن الكلمة فيكون لازمة فقولك عاينته في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا
سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع
كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اشار بذلك الى ان العلمية في المعنوي يشترط
الجواز وان الوجوب امر زايد على الجواز فلا بد من اشتراط امر اخر على شرط الجواز
وهو العلمية ليخرج الكلمة ينقل احد الامور الثلثة اما القوم اعيتر وانقل
السببين في غير المنصرف بدل على ذلك مصحح كتب النحو فتحوا منه الجر والتنوين
لئلا يلزم زيادة الثقل ولعل وجهه ستنزيل الثقل المعنوي منزلة اللفظي فلا يرد
ما قيل لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يعقل من الوصف

والعلمية

والعلمية ولا من العدل بل هو حشو شاء الحفظ كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر
على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وقيل الاولى
ظاهرا ما الزيادة على الثلثة فلان الثلاثي خفيف على السنتهم دون الرباعي
واما تحرك الاوسط فلان حركة الاوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل
فان قيل لم جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي في المؤنث
المعنوي ولم يجعل شرط العلمية التي فيه مع ان الحفة في مثل هند ودعد كما تعارض
ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضا قيل ان العلمية سبب قوي حتى كانت
سببا بنفسها في بعض المحل وشرطا في البعض واثرت منفردة في منع الصرف عند
الكوفية فجاز ان لا تعارض الحفة ثقلها بخلاف التانيث المعنوي فانه سبب
ضعيف فتعارض الحفة ثقله فاشترط التحتم تاثيره احد الامور الثلثة
وانما اختص تحتم تاثيره بهذا الشرط دون اللفظي تقويته بظهوره علامة
في اللفظ حلمي لبلدتهم اي بعارس اشار بذلك الى وجه تانيثها لان
البقاع يذكر ويؤنث بالتاء ويلين بتاويل البقعة او البلدة وبتاويل المكان
كاسماء القبيلة بتاويل القبيلة والحي والى لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
قايم مقامها فكما ان تاء التانيث لفظا يفيد وجوبا في علم المذكر لعلمية فكذا ما هو
حكمها ولم يعتبر هنا تحرك الاوسط لانابته عن حرف الرابع واعتبار نايب
النايب بعيد وكذا الجمع لانها مقوي التانيث ولا تاثير في الثلاثي الساكن
الوسط وقد زال التانيث بعلمية المذكر اي التعريف يعني ذكر المعرف
واراد به التعريف على طريقة ذكر المحل واراده الحال لان المعرف هي الاسم الذي
فيه التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التنكير وظاهر ان الذي فيه التعريف
ليس سببا كما ان الاسم فيه التانيث والجمع ليس سببا بل السبب هو
التانيث والجمع وانما ذكر المعرف ليوافق ما ذكر في تعداد العلل وذكر
في التعداد لاستقامة الوزن اي يكون هذا النوع من حيث التعريف يعني
يشترط في التعريف ان يكون التعريف وهو كون الاسم على لا يغيره كالاضمار
ونحوه كما ان المعنوي قولنا التانيث بالتاء شرط العلمية كون الاسم علما لا كون

التانيث

علما وهذا معنى مستقيم فان قلت اورد في بحث التاءين لفظ العلمية باللام
فيمكن ان يجعل عوضا عن المضاف اليه بمعنى علمية المؤنث بخلاف ما نحن فيه فانه
اورده منكرا فلا يمكن تقدير المضاف اليه لعدم الدليل ههنا قائم لان المعرف تعريف
كون الاسم معرفة فلذلك معنى العلمية كون الاسم علما هذا على تقدير ان يكون الياء
مصدرية واما على تقدير ان يكون الياء للنسبة فيكون المعنى يشترط في التعريف كونه
منسوبا الى العلم بان يكون حاصلا في ضمن العلم الذي هو المعرفة واعلم ان الاشكال
يلزم تكرار الكون انما يندفع على تقدير كون الياء للنسبة واما على تقدير كونه الياء
للمصدرية فوارد غير مندفع اذ لا يستقيم ان يكون المعنى التعريف يشترط كون
الاسم معرفة ولا حاجة الى ان يقال التعريف يشترط كون الاسم معرفة لان معرفية
المضمرات يعني ان كلا من الاضمار والابهام يستلزم البناء ومنع الصرف يستلزم
الاعراب وتنافي اللازم يستلزم تنافي الملزومات فلا يجتمع الاضمار والابهام مع
غير المنصرف فضلا عن ان يؤثر فيه واما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا
يعني لم يجعل العلمية سببا كما فعل جار الله لانهم جعلوا كلا من العلل فرعا عند غيره
وكون التعريف فرعا عن التنكير اظهر من فرعية العلمية لقابلية التعريف التنكير دون
العلمية فان قيل لم لا يكن العلمية سببا عنده فلم قال فيما سيأتي وما فيه علمية مؤنثة
بل الواجب ان يقال وما فيه معرفة مؤنثة قيل جرى فيه على اصطلاح غيره او يحمل
على التجوز بان يراد بالعلمية التعريف العلمي سمي به احتراسا عما قد يتوهم
به نافع لجودة قرائه والقالون لجودة الوهم الجيد فكان كانه علم في التحسين
لعدم التصرف فيه كالعلم فيما لا ينصرف فيه واما جعلت شرطا يعني لو لم يجعل
كونها علما في اللغة الجمعية شرطا لتصرفوا فيه تصرف كلامهم معاذ خال اللام والتنوين
وغيرهما فصار من جنس كلامهم كالبهام والفرند فيضعف ام الجمعة فلا يصلح
سببا بخلاف ما لو جعل علما ان العلم لا يتغير ولا يتصرف فيه وهذا اختيار
المص اختلف في نحو نوح ولوط فسيبويه واكثر النحاة على انه محكم الصرف
والزمخشري اجازهم فيه وتأكد مع ترجيح الصرف بجزم بالصرف وكذا الرضي
جزم به بشرط تأنيث الجملة به سكون الوسط واما اختيار المص مذهب الاكثر

لان التجرد سبب ضعيف لانه امر معنوي مع كونه حدوثيا وهو كون العلمية
ليست من اوضاع العرب والعلامة لما معتبرة بخلاف التأنيث فانه امر وجودي
وله علامة معتبرة تظهر في بعض التصرفات فالتأنيث اقوى منها فاعتبر سببا
في الثلاثي الساكن الوسط دونها فينصرف نحو نوح منحتما بخلاف نحو هند
فيجوز صرفه وتركه ولا يلزم ان يسمع نحو لفظ غير منصرف في كلام فصيح وغير فصيح
فظهر ان مذهب الاكثر هو الحق وانه الحق عنده ايضا لا مذهب صاحب
المفصل ولهذا اختار مذهب الاكثر وترك مذهبه ولم يتبعه مع انه بصدد
اختصار كتابه وللتنبيه على ذلك قوله انصراف نحو نوح مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثاني واللائق تقديم ما هو متفرع على وجوده لان الشيء انما
يشترط ليتفرع ويترتب عليه المشروط ولما يبق بانتفائه هذا وقد يقال
للتنويع على انتفاء الشرط ترجيح ايضا وهو ان انتفاء الشرط وحده يستلزم
انتفاء المشروط بخلاف وجود الشرط فانه مالم يتحقق السبب وعدم
المانع لا يتحقق المشروط فله قوة ورجحان من هذا الوجه فان قلت عند
سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لانا يتولد في الحركة فنحو هند منصرف
عندهم متحتما او اختيار المص مذهب غيرهم فظهر ان الحق عنده مذهب الغير
فاختصاص التفريع بالشرط الثاني ليس لمجرد التنبيه على انصراف نحو نوح
بل للتنبيه على امتناع ستر ايضا فلم يكن لتقدم نحو نوح فائدة قلت المراد
انه خالف صاحب المفصل لما ان الحق عنده خلاف مذهبه وستر عند
صاحب المفصل ايضا ممتنع لانه امر معنوي لكونه عبارة عن كون الكلمة
معربة اوضاع العرب بخلاف التأنيث فانه امر لفظي اما حقيقة او حكما
بدليل بكى ديار بكى موضع لكونها عربية فلا يوجد فيها العجمة فلا يكون
فيها الا العلمية ونوح ولوط وامثالهما وجد فيها العجمة والعلمية الا ان حقهما تعارض
احد السببين ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع اي لاجل ان هذه
الصيغة لا يجمع جمع التكسير سميت صيغة منتهى الجموع اي انتهى الجموع لان
هذا المعنى يتحقق في بعض الصور وان كان لا يتحقق في جميعها فلذلك

للتفريع

اما الاسم فقد يجمع جمع التكسير مرة بعد اخرى فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع
جمعه جمع التكسير كما ان عيم جمع انعام جمع نعم بخلاف مساجد جمع مسجد فانه
ليس فيه انتهاء الجموع اذ جمع مرة واحدة فيكون هذا الوزن غاية جموع التكسير
المغيرة للصيغة بخلاف جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فكانه لا جمع فيكون
هذه الصيغة صيغة انتهى الجموع على الاطلاق والمنتهى مصدر ميمى والمراد
بالجموع ما فوق الواحد بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث اى لا يكون فيه
هاء منقلبة عن تاء التانيث في حال الوقف في قراءة هاء منقلبة عن تاء
التانيث في حال الوقف لان هذه هاء في حالة الوقف فالمراد نفس الهاء
او المراد التاء اى يؤول الى الهاء حال الوقف بعلامة الاول كما في قوله تعالى
اراني اعصر خمرا اى عصيرا يؤول الى الخمر فلا يرد نحو قوارير لان هذه الهاء ليست
بتاء التانيث بل هي من نفس الكلمة ولا حاجة الى اخراج نحو مدائن جواب
سؤال تقديره انه لو قال بغير هاء وياء النسبة كان اولى ليخرج نحو مدائن
فانه منصرف مع انه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء وتقرير الجواب انه للحاجة
الى اخراجه لانه ليس بجمع وانما هو مع ياء النسبة اسم بلدة بعينه مفرد
محض واما الجمع بمدائن وهو لفظ اخر ولو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد
كما هو شان الجموع وقوله حال كونه علما للتضيع فهو حال اما عن المستكن كما هو راى
ابن الحاجب واما عن مفعول عينه العدد واما عن الضمير المستكن في غير منصرف
على ما اختاره الرضي كان كل فرد منها اى كان كل فرد من البضع جماعة من عظيم
البطن فالمعتبر في منع صرف هو الجمعية مع الاصلية فان قيل اليس بين
الجمعية والعلمية تضاد كما ذكره المصنف الوصف والعلمية فلا يعتبران في حكم واحد
والجواب انهما ليسا متضادين وبعض اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما
يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة السماة
بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى بابا بين جبلان فرضي
معنى العلمية مع التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد مسمى بالمثنى لكنه يفهم
من اثنين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين

العلمية

العلمية والجمعية والتثنية كذا قرره الرضي قوله لانه علم الجنس البضع مذكرا
كان او مؤنثا كما تقرر في اللغة لا يثنى البضعان كما قيل وهو الاكثر اختلف
في توجيهه فقيل المراد وهو مذهب الاكثر وقيل اكثر استعمالا اما اختلاف
التسامح الاخير لما انه الظاهر من العبارة والمقابلة قوله واذا صرف لانه
ظاهر مرجح في الاستعمال في بيان المذهب فبناء هذا الجواب الى دفع ما في بعض الشروح
انه على هذا ترتد الاسباب على التسعة فاجاب بانه داخل في الجمع قد يقال معنى
حمل الشيء على الشيء اعطاء حكمه له لاجل مناسبة بينهما لا يلزم الشيء المحمول عليه
حتى يكون ذلك الشيء المحمول عليه حقيقة او حكما وهذا كما حملوا احد واخوانه
وما بعده دخلت من الاسكنة المعينة على المكان المبهم وكما حملوا الا غير وليس غير
وحسب على الظروف المقطوعة عن الاضافة مع انهم لا يقولون انها ظروف
مبهمة حكما وظروف مقطوعة عن الاضافة حكما ويدل على ذلك انهم عاملوا عدم
انصراف نحو سراويل بانه اسم اعجمي عرب كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف وطعما نحو قطاما حمل على ما شابهه فمنع ولم يمنع الاجر قوله واذا
صرف قيل لو قال ان صرف لكان اصوب لان اذا للمقطوع وصرف ليس بمقطوع به
وقد يجاب بان صرف ايضا مقطوع به قال الرضي اقول ابو الحسن انما منع العرب
من صرف سراويل لكونه مفردا فالاشكال بالمنتفي به فالمنفي هو هذا الاشكال
لا نفي جنس الاشكال فلا يرد الاشكال بمنع صرف مصابيح وقناديل وذلك
انه كان ينبغي ان يصرف الوانا نهما مفردا وهو سراويل لان الاعلال المشبه
بجوهر الكلمة متقدم حاصله انه يحصل بعد التركيب امور ثلثة يشاركه كل منهما
بنفس الكلمة الاان الاعلال يتعلق بجوهر الكلمة يتغير جوهر الكلمة به بخلاف
الانصراف وعدم الانصراف فانهما يتعلقان بجوهر الكلمة بعد تمامها يتغير بهما
وصف الكلمة وما يتعلق بجوهر الكلمة سابق في الاعتبار على ما يتعلق بالكلمة
بعد تمامها وان كان موقوفا عليه ومتاخرا عنه لان التقل نشاء منه والاصل
في الاعراب هو الانصراف فبقي الاعلال على الاصل فاسقطت الضمة للتقل
فالتقى ساكنان فحذف الياء فصار وجاد كسلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع

فهو بعد الاعلال ايضا منصرف فلا يرد ما قيل انه لا اعلال في هوان نظرا
الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه في التركيب عوض
عن الياء المحذوف او حركتها هذا مبني على اختلاف المذهبين يخرج
المضاف الى الصرف او الى حكمه على اختلاف المذهبين في غير المنصرف
فلا يجعل المنصرف غير منصرف لان الشيء الواحد لا يصلح ان يكون سببا
للحكمين المتنافيين في المضاف اليه انما قال في المضاف اليه ولم يقل
في المجموع المركب من المضاف اليه لان المضاف يعرب على انفراده فلا
جرم يظهر تأثير التركيب في المضاف اليه فقط لان الاعلام المشتملة
على الاسناد من قبيل المبتدأ وهذا يشعر كلام الصوفي اما اليه وهذا
مبني على قول البعض وهو ان المحكي مبني والحق انه من المعربات التقديرية
لا من المبتدأ لانه اذا جعل علما صار اسما واحدا مستحقا لان يجري
الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخر من تابط شرا
مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه
لفظا فصار اعرابه تقديريا من جعل هو اسم صنم وبك صاحب هذه
البلدة وهي في الشام قوله لانهما من الحروف الزوائد اي من الحروف التي
يكون الحروف الزوائد منها غالبا وهي حروف اليوم تنساه لضابط عنهما
لا في التاء التي في منع دخول التاء وانما اكتفى بذلك اذ بقطع هذا الشرط
يسقط الالف والنون من التاء بخلاف غيره من وجوه اخر فانهما
لا يصرفان هنا نحو تساوي الصورتين وزنا فسكران من سكران كحمراء من
حمراء وكون الزايدين من سكران مختصين بالمذكر كما ان الزايدين من حمراء
مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة
للمذكر كما ان المؤنث في نحو حمراء كذلك فهذه الاوجه الثلاثة منتفية وجوده
في فعلان فعلى غير حاصلة في عثمان وعمران وكذا تشابههما من جهة زيادتهما
معا كزيادتي زائدي حمراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا
فانما اجتمع الوجهان في زمان وعمران مع انصرافهما فالاصل على

هذا

هذا هو امتناع التاء كذا قرره الرضي وللنحاة خلاف اختلف النحاة
في سببهما المنع الصرف فقال البصريون المانع الزيادة المشبهة للالف التأنيث
لانفس الزيادة والا لزم اه يمنع نحو مسلمات علما وقال الكوفيون المانع
من الصرف نفس الزيادة واه لها تأثير الان المزيد فرع المزيد عليه ويلزم
ان يمنعوا من الصرف نحو عفريت ولذا رجح القول الاول يعني به ما
يقابل الصفة الاسم قد يطلقه ويراد به ما يقابل الفعل والحرف وقد يطلقه
ويراد به ما يقابل الكنية واللقب وقد يطلقه ويراد به ما يقابل الصفة
وهو المراد ههنا لا الاسم الشامل للاسم والصفة وهو ما يقابل الفعل
والحرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد يعني انهما وان كان من حيث
ذاتهما اثنين لكن من حيث المعنى المعتبر بهما وهو السببية واحد فاعتبر التأنيث
او لا فتثنى الضمير واعتبر المعنى ثانيا فافرد الضمير وما قيل ان الافراد يناسب
عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب
تثنيتهما لانهما كائنتان فانما يصح لو كان المراد وجودهما من حيث انهما
وليس كذلك بل المراد وجودهما من حيث انهما سبب دليل ان هذا
تفصيل للاسباب المانعة من الصرف فالمعنى الالف والنون اللذين
من الاسباب المانعة ان وجدا في اسم هذه الصفة فشرطه كذا وان كانا
في صفة بهذه الصفة فشرطه كذا فبنى الكلام على الاصالة على السببية
قوله والوجهان فيه كالوجهان في اسماء البلدان والبقاع مذكر ومؤنث بالاعتبار
او شرطه ذلك الاسم اي الاسم الذي فيه الالف والنون في امتناعه من الصرف
فهذا توجيه آخر لكلام المص وان كان غير ظاهر ولذا اخره عن التوجيه الاول
لان الكلام في شروط الاسباب لا في شروط ما هي فيها الا ان المص ذكره في اثنائه
ولهذا نصب اليه كثير من الشارحين بلام قوله فانتفاء فعلانة تحقيقا
للرقوم زيادتهما او ليصنع التاء هذا بناء على الاختلاف التي سبقت في ان
سببيتهما لكونهما مزيدتين او مشابهتهما لالفي التأنيث لانه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة يعني كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في الفهم الا

عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا
نحو غضبانة وسكرانة فيصرفونه اذا فعلان فعلى واعترض عليه بانه
اذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء فعلانة وقد حصل هذا المقصود
في رحمن لا بواسطة رحمى بل لانهم خصصوا هذا الاسم بالباري تعالى فيجب
ان يكون غير منصرف عند من يشترط وجود فعلى واختلف في رحمن
في انه منصرف او غير منصرف يعني اختلف في احد هذين الامرين فان اخذ
محل النزاع انصرافه فقد اختلف فيه فبعضهم يقول به وبعضهم يقول بخلافه
واما اخذ عدم انصرافه فكذلك اختلف فيه هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم
اى الشريب من المنادمة في الشراب اما اذا كان بمعنى النادم من ندم ندامة
فهو غير منصرف لوجود الشرطين على وزنا يعد من اوزان الفعل
يعني ان المراد بوزن الفعل كوزن الاسم على وزنا عدوه من اوزان الفعل
لا المختص به كما هو الظاهر من العبارة حتى يصح اشتراط الاختصاص به
بالاضافة في قوله ووزنا الفعل بمجرد النسبة لا للاختصاص وبزلماء
اى بين مكة من البحرين وهو اسراف وعشر من الصخر وهي الذلة وخصم
اسم بعنوهم بن عمرو بن عميم وقد غلب على القبيلة بن عمهم وانهم انما سموا
بذلك لكثرة الخصم وهو المضغ فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
لمجيئه في الاسم ايضا كفرس الابيض النحاة وهو يونس وعيسى بن
اذ لا يشترط في الاختصاص به فيونس بعضه مطلقا نحو جمل وعيسى بن
عمر يشترط ان يكون منقولا من الفعل فلا يصلح مثالا للمذهب الجمهور الذي
بنى المنوع عليه اى اول وزنا الفعل او اول ما كان على وزنا الفعل يعني
ان الضمير في اوله يحتمل ان يكون راجعا الى وزنا الفعل اى المستعمل في الاسم
لانه ذكر سابقا او الى الاسم الذي فيه وزنا الفعل والمال واحد اى زيادة
حرف او حرف زائد فالاول بناء على ظاهر العبارة والثاني بناء على المقصود
لان في اول الوزن حرف بصفة الزيادة لا نفس الزيادة الا ان يقال اذا
كان الزيادة في اوله يكون الحرف ايضا في اوله اذ الحرف لا ينفك عنه قياسا

بالاجناس الذي منع الصرف لاجله يعني لو قيد قوله غير قابل للتاء بقيدين
احدهما ان ذلك الوزن لا يقبل التاء ولا يلحقه قياسا وسماعا والثاني انه لا يقبله
التاء وبالاجناس الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه ابرهة اذ سمي به
لان لحوق التاء للتذكير على غير القياس لان القياس ان يكون لحوق للتانيث
ولا اسوده لان مجيء التاء في اسوده للحمد الانثى ليس باجناس الوصفية
الاصلية التي امتنع لاجله بل باجناس الاسمية الغالبة العارضة ومن ثم
امتنع احمر اسما من اجل شرطية عدم قبول التاء وتوقف تاثير وزن الفعل عليه
امتنع احمر الذي فيه وزنا الفعل وانصرف يعمل الذي فيه ايضا وزنا الفعل لوجود
ما يتوقف عليه وهو الشرط في الاول وعدم وجوده في الثاني مع تحقق العلة
للامتناع فيهما فلا يرد ما قيل ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ولا يكون
علة له واجيب بانه لم يجعل وجود الشرط علة لوجود المشروط على معنى ولاجل
وجود الشرط امتنع من الصرف احمر بل جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم
بامتناع احمر فانصراف يعمل اى لاجل اشتراط هذا الشرط حكم بامتناع احمر
وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم بالامتناع انتهى
وانت خبير بان الشروط المذكورة في باب منع الصرف شروط لنفس الامتناع
للحكم بالامتناع يعني لو وجد الشرط مع تحقق العلة يتحقق الامتناع
في نفسه سواء حكمنا بالامتناع او لا بالسببية المحضة اى يكون ما سببا
محضا كما في العدل ووزنا الفعل او يكون ما سببا مع كونها شرطا لسبب اخر ايضا
كما في الحمد وغيرها مما اشترط فيه فلانا يثنى فيه لا بالسببية المحضة ولا بالسببية
مع الشرطية بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة طريق تنكير العلم ان يؤول بواحد
من الجماعة اذ واقع شركة اتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلا او يعرض الشركة
فيه او يؤول باسم جنس يدل على تلك الصفة نحو لكل فرعون موسى اى لكل مبطل
محق او لكل ظالم عادل او لكل مدعي الوهية باطلة مزيد استثناء مما بقي منه
من الاستثناء الاول يعني استثنى من الاستثناء الاول المستثنى منه العدد
ما هي شرط فما بقي منه بعد الاستثناء استثنى منه العدل ووزنا الفعل والمعنى

لا يجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فانه العلمية يجامعهما
مؤنثة كما في عمر واحمد حيث امتنع عمر للعلمية والعدل واحمد للعلمية
ووزن الفعل اعلم ليست شرطا فيهما اي في العدل ووزن الفعل كما في ثلث واخر
حيث امتنع كل منهما بدون العلمية فانهما يجامعهما يجامعهما ليست شرط فيهما ولو
وهما اي العدل ووزن الفعل مستفادان من هذه معدولة تاينة للاول والفعلان
هما العرضان الوجوديان المتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض والمراد بالتضاد ههنا ان لا يجتمعان في كلمة واحدة بالاستقراء
لا بالتضاد والحقيقي فان وزن العدل اما فعال كثلث او مفعول كمثلث وافعل
كاخر او فعل كسحر واصل كامس عند بعض التميميين او فعال كقطام عندهم وليس
بشيء من هذه بوزن فعل بالاستقراء والا فهي الممكن ان يقع عدل فيما هو من
او وزان الفعل العبرة في المنع قوله اي لا يوجد معها شيء من الامر الدائر اي
لا يوجد مع العلمية شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما
فقط اي الامر الدائم الذي يدور بينهما بان يصدق على كل منهما وهو ما يتصف
بالتضاد او دفع تضاد هذا المفهوم يدور بين مجموع الضدين واحدهما فقط
ويتصفان به يعني ان العدل ووزن الفعل متضادان فحينئذ يكون ههنا امر دائر
بين مجموع الضدين واحدهما فقط فلا يكون بشيء من الامر الدائر بينهما الا احدهما
فقط لا المجموع منهما فاذا كان في علم سبب واحد وهو احدهما فقط وفي هذا اشارة
الى دفع اعتراض يرد على الاستثناء وهو ان قيل في معناه فلا يوجد سبب
الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في الخارج سببان غيرهما فان قيل
في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما كما هو الظاهر كان استثناء الكل من الكل
لان قوله احدهما لم يرد به احد معين وهو ايضا بمعنى احد منهما واجيب عنه ايضا
بان يقدر بعض بينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه الا احدهما
فيستقيم المعنى فان قيل ان استثناء الكل من الكل باق هنا من حيث المعنى لان
ما هو صرف عليه قوله غير ما هي مشروط ليس الا العدل ووزن الفعل
قيل ان قوله غير ما هي شرط فيه من حيث المفهوم عام يتناول العدل ووزن الفعل

وغيرهما

وغيرهما وان كان المراد به ههنا العدل ووزن الفعل لم يبق سبب من حيث هو
سبب اي لم يبق فيه احد من السببين من حيثية السببية سواء انتفى ذاته كما في العلمية
او وصف السببية كما في البواقي المشروط فيها المشهور وهو ابو الحسن تلميذ الاخفش
ثلثة احدها استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد
سعدة والثالث قرينه وهو الحسن بن علي بن سليمان والمشهور وهو الثاني واذا اطلق
وهو المراد به ههنا كما صرح به في شرح المفصل وفي كلام قول التلميذ اظهر حيث لم يوجد في
احد علما عند التنكير سببا ظاهرا مع انه موافق للقاعدة وهو ان ما فيه العلمية اذا انكر وعد
اسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن بينهما على كونه اظهر لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية بل انحى لغلبة الاسمية لانه كان معنى كل لضعف
معنى الوصفية فيه يعني ان افعل التفضيل ضعيف في المعنى الوصفية ولذا لم يعمل
في الظاهر كما يعمل افعل فعلا وفاعلا اذا تجرد عن التبس بافعل الذي لا معنى
للوصف فيه كافضل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصفية واما افعل فعلاء فلثبوت
علمه في الظ فعل العلمية واسماء لفظه بالالوان والحلية الظاهرة في الوصف كغير
في كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل الذي يميز عن افعل وظهر فيه معنى التفضيل الذي
هو وصف سبب علامة الوصف وهو معلوم واما قوله الاخفش سيبويه في
منع صرف افعل التفضيل مع من دون باب اجمع يعزى عن العلامة الدالة على الوصف
لاجل اعتبار الوصفية الاصلية ومعنى اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير انها
كانت ثابتة معروفا لها لكونها اصلية وفي زوال ما يضادها وهو العلمية وصار اللفظ
بحيث لو اريد منه اثبات معنى الوصفية الاصلية جاز بالنظر الى زوال المانع
وليس معناه انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب اجمع رجب
شخص ذي حمرة بل معناه رب شخص معين بهذا اللفظ سواء كان اسود او احمر او
ابيض قال الرضي والحق ان اعتبارها زال بالكلية ولم يبق شيء خلاف الاصل ان الزائل
من كل وجه لم يؤثر لجواز كونه موجودا قبل الزوال بخلاف نحو اسود للحية السوداء
فان فيه شيء من الوصفية وقال ايضا قال الاخفش في كتاب الاوسط ان
خلافه في نحو احمر على مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف

طا ايضا

سيبويه الوصف الاصلي يعني اعتبر سيبويه الوصف الاصلي مع كونه زائلا
للاصالة يلزمه ان يعتبر وحال العلمية لوجود الاصالة فيه وحاصل الجواب
انه لم يعتبر لاجل المانع وان كانت علة الاعتبار موجودا فانه العلم المخصوص
دليل التضاد يعني ان العلمية كون اللفظ موضوعا للذات مع اعتبار خصوصه
وحقيقته والوصفية كون اللفظ موضوعا للذات باعتبار المعنى كما حر قوله
بدخول لام التعريف الباء للسببية وتعلقه بقوله ينجر اي بصورة الكسر اما على
حرف المضاف او على التجوز واما اولا فذلك لان الكسر من اثار البناء فيستحيل
الانجرار به على صورته اما لفظا كما في الاسم او تقديرا كما في الجملي قوله واما لم يكتف
بقوله ينجر جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لا فائدة للتقييد بقوله بالكسر ولم يكتف
بقوله ينجر او بقوله ينكسر وتقرير الجواب ان هذا القيد مناط الفائدة لانه غير
المنصرف يغير اللام والاضافة ينجر بالفتحة فتقيد على الجر بالاضافة واللام لا ينجر
بالفتحة كما كان منجرا بهما قبل دخولهما وان الكسر من اثار البناء فكيف ينكسر غير
المنصرف بقوله فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني
اللام والاضافة تقوية جهة الاسمية اجيب عليه بان الاسناد اليه والاضافة
ايضا من خواص الاسم مع غير المنصرف لا ينجر بهما واجيب بان اللام والاضافة
يؤثران في اللفظ والمعنى من حيث انهما يجعلان النكرة معرفة وسائر الخواص
ليست كذلك قوله وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وذلك ان المتمكن غير
المنصرف هو التنوين الدال على التمكن واما حذف الكسر بتبعه لانهما يتعاقبان
في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر لتوهم حواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسرة
تحقيقا لحذف التنوين وهذا التوهم لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر قوله
لان موصوف الاسم لا بد وان يصير داخلا تحت اقسام المعرب الذي هو من اقسام الكلام
كالصافات فانه وصف من الخيل القائم على ثلاث قوائم واقام الرابعة على طرف
الخف السجل كقطر الصخم من الضب والبعير والايام الماضيات اي الماضيات
قال الله تعالى وان من امة الا خلا فيها نذير يريد مضى وارسل كذا في الصحاح قوله
الدال عليه المرفوعات لان الجمع يدل على الواحد كما عدلوا على العدل لا جزء من قوله

قوله

قوله لان التعريف للماهية لا للافراد قوله لان التعريف بالجنس والفصل
والخاصة وكل منها كليات والافراد من حيث هي افراد لا يكون لها جنس ولا فصل
ولا خاصة وانما يكون لها تشخصات بها يتميز شخص عن شخص ولا شك ان الاسم
موصوف بارفع المحلي لان معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان مما يدخله معرب لكان مرفوعا
ولا يخفى ان هذه الحيثية صعبة وفيه رد على الحواشي الهندية وذلك انه قال
الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو هو الدم مرفوعا ويمكن ان يقال التحقيق
ما في الحواشي الهندية لان تحكما تحصل الاعراب المحلي ان الاعراب في اسم معرب يقع
الاسم المبني في محله فيكون الاعراب صفة للاسم المعرب للاسم المبني الاسم الان يقال
انه وصف للاسم المبني مثل كون الوصف بحال المتعلق وصفا للموصوف قوله
من مرفوع او ما اشتمل على علم الفاعلية والاول اولى لان التقسيم انما يكون للمحدود
لا للحد قوله لان جزء الجملة الفعلية هي اصل الجمل لان وضع الكلام للاخبار والقياس
ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له واما الصفات نحو زيد قائم ابوه فانما ترفع لكونها
مشابهة الفعل فهي نوعا تها في حكم جزء الجملة الفعلية قوله ولان عامله اقوى من عامل
المبتدأ لان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي قوله لانه باق على ما هو الاصل وقد يرجح
القول الاول بان النواصب محمول عليه لقول علي كرم الله وجهه الفاعل مرفوع وما اشبهه
وبان الرفع اثر الفاعل والاثر المعتبر بالمؤثر قوة وضعفا والمؤثر في رفع الفاعل قوي
كما مر فيقوى الاثر فان قيل المعنى المقتضي للرفع كونه مسندا اليه وهو في المبتدأ
اقوى من حيث انه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وبا حكام متعددة فيكون
قوي الاثر اعوض بان هذه الصفة في الفاعل اقوى من حيث انه صار مسندا اليه
بما اسناد شيء هو موضوع للاسناد وهو الفعل قوله يدخل فيه مثل اعجبني او
مررت بزيد لان ان مررت اسم حكما لانه في تاويل مرور زيد قوله في العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل اسم الفاعل الجامد او قال لئلا يشتمل ما يخرج المصدر ولو قال في
الدلالة على الحدوث يخرج الظرف لكن الاولى ان يعتبر وجه الشبه غير العمل وهو كونها
في معنى الفعل لان عملها بسبب المشابهة فلا حرج يكون غيرها وقيل ان الظرف
والجار والمجرور في تقدير الفعل واسم الفاعل المقدر فيكون في قوة الفعل واسم الفاعل

واعلم انه لو ذكر اسم المفعول ايضا لكان اولى ليتحقق الاحتراز عن نحو قوله على حجرة
فيما مر ح اى الاسناد الى الضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لاتحادهما معنى وقيل
اسند اليه ايضا فتكرر الاسناد لانه اذا ذكر المبتدا وذكر جميع ما يصلح للاسناد
اليه يتعقد بينهما اسناد فاذا ذكر بعده ضمير ذلك الاسم يتعقد بينهما اسناد آخر
فتكرر الاسناد وقال المصنف في اماليه هذا القيد لدفع توهم دخول زيد قام في
حد الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر والمجموع مسند الى
زيد الا انه يتوهم ان الضمير هو زيد فتوهم انه فاعل والظاهر ما قال المصنف لان ههنا
حقيقة اذ الاسناد الى الضمير ليس اسنادا اليه في الحقيقة اذ لو كان اسنادا
اليه حقيقة لكان مثل زيد قام جملة فعلية حقيقة وان كانت اسمية ظاهرا وايضا
يتوجه على تكرر الاسناد ما اورد عليه وهو ان ما يصلح للاسناد اليه هو الجملة
التي وقع جزء الاخير الفعل حتى يكون ما يتعقد بينه وبين المبتدا اسنادا ثم بواسطة
الاسناد الى الضمير يتعقد اسناد اخر فيتكرر الاسناد بل ليس الاسناد الى المبتدا
اسنادا واحدا وهو اسناد الجملة ح يخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من
يكرمك فان المبتدا وهو كلمة من اسند كريم وقدم عليه لكنه لم يقدم عليه وجوبا فيخرج
عنه وهذا مبني على ما ذكره من الاسناد الى شيء اسناد اليه في الحقيقة او على ان
المشتق وحده مسند الى المبتدا على القول بان المشتق مسند الى ضمير المبتدا
والمجموع الى المبتدا قال الرضي كل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى
المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر
رافع لغير ضمير المبتدا فهو مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع شيئا كالحامد
فهو هو مسند الى المبتدا نحو انت زيد ح اي اسنادا واقعا معنى ان قوله على صفة
فيما مر به صفة مصدر محذوف ويجوز ان يكون متعلقا باسند او ما في حكمها اي
صيغة المعلوم كاسم الفاعل والصفة المشبهة فانا صيغتها في حكم صيغة المعلوم
لانا صيغة المعلوم والمجهول اما يكونان في الفعل ولهذا اورد واطرد فيه بناء
المعروف والمجهول في الفعل وفي اسم الفاعل واسم المفعول ع ل يجب ان
لا يقيد به حتى يدخل مفعول ما لم يسم فاعله فيه ايضا الى ما ينبغي ان يكون الفاعل

عليه

عليه الاصل في اللغة ما ينبني عليه الشيء من حيث يبتنى عليه الشيء ثم نقل في العرف
الى معان اخر مثل الراجح والقاعدة الكلية والدليل كذا في التلويح شرح التوضيح والشارح
ره اراد بمعنى الراجح ويجوز بمعنى القاعدة كما قيل لان هذا ايضا قاعدة في الفاعل ح بانه
لانم هذا فانه يدل على الكلام على عين اللفظ والجواب الاول هو الظاهر الموافق للعرف ح الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع يعني ان الاعراب موضوع لفاعلية الفاعل
ومفعولية المفعول حتى يدل عليهما ح والمفعول المقدم ذكره في ضمن الامثلة من نحو ضرب
غلامه زيد وضرب غلامه زيدا انما يعرفان بان يطلعه على ما وضع بازاء شيء انه قرينة لان
لا يقال ان ضرب مثل قرينة على الزمان الماضي او على الحدث ح في جميع هذه الصور انما
قال ذلك وان كان يغني عنه لفرع عليه التفصيل بقوله اما في صورة انتفاء الاعراب
فيهما اه ح فلما فاته الاتصال الانفصال يعني لو اخر يلزم الفصل عن الفعل مع
كونه متصلا فكان الاتم له ح يشترط بتوسطها بينهما في صورة التقديم والتاخير
اي يشترط ان يتوسط كلمة الا بين الفاعل والمفعول في صورة تقديم الفاعل نحو
ضرب زيدا الا عمرا او كذا في صورة تاخير الفاعل كما يسبق وانما يجب تقديم الفاعل
في صورة تقديم الفاعل بخلاف ما اذا لم يتوسط كلمة الا بينهما كما لو قدم المفعول مع
الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد اذ الحصر باق على حاله غير منقلب عنه كما هو الظاهر ما بعد
الا يجب ان يكون معمولا عليه فيكون ضاربه زيد معمولا على عمرو بحيث لا يكون
زيد ضاربا الا لعمرو ومضروبه عمرو على الاحتمال كما كان قبل تقديم المفعول فلا يجب
تقديم الفاعل لكن لم استحسنه بعضهم اذ يلزم قصر الصفة قبل تمامها لان المقصود
هو ضاربه زيد لا مطلوه الضاربية واما على احتمال الاخر الغير الظاهر وهو ان
عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احد فيجب التقديم ايضا لاختلاف
المعنى المقصود ايضا وهو اختصاص صفة كل منهما في الاخر هذا مع ان استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عطف غير جائز عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء ح فانه
يجب ح تقديم الفاعل نحو ضرب زيد لانه الاصل ولا موجب للعدول ح الرافع للفاعل
وانما قيد بذلك لانه بصدد بيان احكام الفاعل لا الفعل واللام للعهد ح وانما قدر
الفعل دون الخبر جواب سؤال وهو ان يقال لم لم يجعل من باب تقدير الخبر نحو زيد

قايم

ليكون جملة اسمية فيطابق الجواب السؤال وهو من قام لانه جملة اسمية ايضا
وتقدير الجواب انزم يجعل منتزلا لاجل الماتع وهو كثرة الحذف وتقليل الحذف
اولى وان كان الحذف خلاف الاصل واجيب عنه ايضا بان من قام جملة اسمية صورة
وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصاص ودل بكلمة
واصلة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلب جملة اسمية فيفي الجواب روعي
التنبيه على اصل السؤال وقد حقق المجيب هذا المعنى كما يبنغي في حاشية شرح
تلخيص المفتاح وقيل لو قدر كذلك لطابقه السؤال صورة ولا يطابقه معنى
لان من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم
وتكرير الاسناد قوله لخصوصية متعلقه متضايف مع كونه غيره معتمد على شيء لان
الحال يكفيه واحدة الفعل لانه كان ظاهر المعنى والبخزة بالفتح جمع عاجز و
الاذلاء جمع ذليل قوله ومما يعلوه بمخبط قال فيما نقل عنه وقلعه بيبكي المقدوم
يا باه سليقة الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة فاسب ان يبين سبب الانحطاط
ايضا انتهى واوضح قد بين سبب البكاء في كل من المضارع والمخبط فلا حاجة
الى ايراد سبب اخر له وايضا البكاء ليس لاجل الخصومة نفسها بل لاجل انتهاء
مفضي الى العجز وذل وهذا اعتراض على الرضي وعبارته حيث جوز واقعلمه يبيكي
المقدوم قوله ثم فسر رفع الابهام الناشئ من الحذف فاعاقال ذلك دفعا لما يرد على
من فسر بقوله اي في كل ما فسر فيه المحذوف فيجب الحذف فيه لئلا يكون الجمع
المفسر والمفسر وهو انه يلزم ذلك في المفسر بلى وان وعطف البيان مع انه يجيء
قوله لان مفسر وقائم مقامه معنى عند مع وجود القرينة وهو حرف الشرط لانه
لا يدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا والظاهر من كلامه وصرح به غيره ايضا انه يشترط
في السادمسد المحذوف ان يفي بمعناه ويؤدي مؤداه ويدل عليه ايضا كلامه
فيما بعد وليس كذلك فانهم جعلوا في نحو ما انت الا سير لحقه الا قائما مقام الفعل
المحذوف مع انه لا يؤدي مؤداه ومعناه عنه وايضا الاولى ان يجعل القرينة
هو استحالة لانه يدل على تعيين المحذوف ايضا كما جعلوا القرينة في نحو زيدا
ضربته هو ضربته قوله بل العامل ان اراد ان التنازع لا يختص بالفعلين بل مع

الفعلين

الفعلين ويشبههما على ما هو المعروف من كلام النحويين ويدل الحرف ايضا على ما
نقل المصنف في الشرح الا ان المصنف اقتصر على الفعلين لاصالة الفعل في العمل والبحث داخل
في جملة فيكون مراده واذا تنازع الفعلان او شبههما قوله اذ هو يستحق قبل وجود
الثاني لانه اذا وجد وجد بلا معارض فلا يكون فيه مجال تنازع بخلاف ما اذا كان
مؤخرا عنهما لان كلا منهما طالب له لانه اللائق وجد مع معارضة المساوي قوله
وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى اذ لو كان
معمولا للاول لجاز ان يتصل به كما يتصل بالثاني والمتصل يجب اتصاله بعامله ولا يتصل
بعامل اخر لانه كالجزء من العامل الثاني وتتمة له واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
اختلف في ان نحو ما ضربت واكرم الا انا هل هو من باب التنازع ام لا فقيل انه
ليس منه لفساد المعنى لوجوب على قاعدة قطع التنازع على الاضمار فيما
لم يعلم كما قرره الشارح وقيل هو من التنازع ولكن الضرورة الحادثة هنا من حيث
هو حرف لا يناني التنازع هذا ما قيل ويظهر من ان نفس التنازع ممنوع في نحو
ما ذكر لعدم اجرائه على قاعدة قطع التنازع والشارح رح قال ان الممنوع فيه هو
التنازع الجاري على قطعه لا نفس التنازع فانه جائز وهو الموافق للرضي قيل
هذا منقوض بمثل اقايم ام قاعد انت فان قايما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع
التنازع بالاضمار على مذهبي البصرية والكوفية قوله ما يكون طرفيه قطعه اي قطع
التنازع قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع دفع لما يتوهم ان هذا قسم اخر
من التنازع لم يذكره المص وذلك ان التنازع على ثلاثة اقسام احدها ان يتعلقا
باقتضاء الفاعلية والثاني ان يتعلقا في اقتضاء المفعولية والثالث ان يختلفا
فيما بان يقتضي احدهما الفاعلية والثاني المفعولية وهذا القسم اجتماع القسمين
لاضم الزايد ولم يشترط في اقتضاء الفاعلية قيد فعلي قوله يعني قد يكون تنازع
الفعلين الخ اشار بذلك الى ان قوله مختلفين حال من الفعلين المفهومين من معنى
الكلام وكذا العامل مفهوم من الكلام لان المعنى واذا تنازع الفعلان وقد يتنازعان
في الفاعلية والمفعولية حال كونهما مختلفين في العمل وليس العامل ضمير المصدر وكذا
صاحبها المفهوم منه لانه يلزم حينئذ كون ضمير المصدر عاملا في الحال وذا ممتنع لان
عمله مختص بالظرف وذلك يتصور على وجوه كثيرة بان تاخذ الفعلين من

من المثالين نحو ضربني وضربت زيدا او تأخذهما من ثانيهما مثل اكرمني واكرمت
زيدا او تأخذ الاول من اولهما والثاني من ثانيهما مثل ضربني واكرمت زيدا او
بالعكس مثل اكرمني وضربت زيدا اذ لكان الاسم الظاهر منصوبا واما اذا لكان الاسم
الظاهر مرفوعا فكذلك وذلك بعكس الترتيب في الاخذ مثل ضربت وضربني زيد او
اكرمت واكرمني زيد وضربت واكرمني زيد واكرمت وضربني زيد لم يدر اي الى الفاعل
الطالب والاولى ان يسند به دونا الابعد لسبقه لانه اول الطالبين واحتاجه
الى المطلوب اقدم من احتياج الثاني اليه الاكثر استعمالا اشار بذلك الى وجه
كونه مختارا لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اي بشرط ان يجيء
بعده ما يفسره نحو هو زيد قائم وههنا كذلك وان لم يكن المحض للتفسير واما نحو ربه
رجلا فشاذ كذا في الحواشي الهندية بخلاف الفضلة نحو ضربته وضربني زيد
فانه لا يجوز ولو ذكر يلزم التكرار نحو ضربني زيد وضربت زيدا والحذف لم يثبت
في كلامهم الا اذا سد شيء مسده كما في ما قام الا زيد وما ضرب الا زيد بصيغة المجهول
فان قيل قد جاء حذف الفاعل بدون سد شيء مسده نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث
حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه ونحو امر بي حيث حذف الفاعل وهو الواو وحين
ما قام وما قاعدا الا انا حيث حذف الا اما قيل انما ذكر من الامثلة من باب تقدير
الفاعل لا من باب حذف شيئا منسيا والمحذوف في باب التنازع شيئا
منسيا وورايه المتن عن مشهورة وهي انه يجب عند اعمال الفعل الاول عند
اقتضاء الفعل الثاني الفاعل لانه لا يجوز حذف مفعول باب حسبت
لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا
قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف
مفعولي اعطيت فان كلا منهما مفعول به برأسه قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
بتحقق لتصوير التنازع عن مثل هذه الصورة وهو كون العاملين متوجها
الى مفعول الثاني من الجهة العامة وكون احدهما مثنى والاخر مفردا لا يتصور
عليه بانا لا نم انهما توجها اليه من الجهة العامة لكونهما متناسخا الا بين اقتضيا
مفعولا لكون محمولا على المفعول الاول ومتابعا له لا بمجرد الذات المقتضية
بالانطلاق اذ لا قائل بتساوي الفعلين يعني ان الاختلاف بينهم انما هو

في الاولوية والا قائل بتساوي الفعلين في العمل فالشائع الفصيح اذا اعمل
الاول علم ان الاولى اعمال الاول لانه اختار لحل المتساويين اذ لا قائل بتساوي
الفعلين هذا ما قرره الشارح وقرر غيره بان امر العيسى شائع فصيح وقد اعمل
الفعل الاول مع لزوم شيء يعني مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني
كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول اولى اذ العامل لاختيار احد الامرين مع
لزوم خلل في احدهما دون الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن
على الاخر المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم السبق فظاهر لانه نقيضه واما
منافاته للاستغناء الكفاية لان طلب الدليل ملزوم للكفاية والكفاية لا نم له ونقيض
اللازم منافي الملزوم والا جاز اجتماعه معه فيجتمع النقيضان مع الملزوم اللازم
ونقيضه واعلم ان يفصله عن العامل الاداة بصدد تفصيل المرفوعات فقال
ومنه العامل الا انه اكتفى بذكره هناك عن ذكره في بقية الاقسام كما في المنصوبات
ولم يفصل معمول ما لم يسم فاعله لشدة اتصاله بالفاعل لنيابته منابه حتى
يكون منه ولم يكتف بذكره هناك عن ذكره في المبتدا ليلا يتوهم انهما من قبيل الفاعل
ايضا كمعمول ما لم يسم فاعله فعلم ان دابره في هذا الكتاب الفصل بين الاقسام
بكلمة منه الا انه اكتفى بذكره في احدهما عن ذكره في بقية الاقسام ولهذا فصله
في المنصوبات واكتفى ايضا واما الحرف ورايه فلما لم يكن لهذا اقسام لم يفصله فلا يرد
ان ما قيل ان دابه المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب
بكلمة منه فعوله منها المبتدا والخبر خلاف عادته فهو الذي هيج نكتة دون
ما تلك فيه الفصل واما اضيف الى المفعول يعني ان الاصل ان يضاف
الفاعل الى الفعل لانه فضله الا انه اضيف الى المفعول لاجل الملابسة كما ذكره
اي الماضي المجهول وقوله اي المضارع المجهول يعني انه اراد بقوله يفعل
مطلق الماضي المجهول ومطلق المضارع المجهول على طريق ذكر الخاص واراده
العام لا المجهول مجردهما بخصوصيهما بل نيته قوله صيغة الفعل حيث اطلقه الفعل
وقال الرضي اراد الى فعل ويفعل وظائرهما الا انه اقتصر على الثلاثي لان اصل
الرباعي ودنى الزيادة وقيل هذا من باب ذكر العام واراده الصفة المشهورة

نحو الحمل فهو موسى وهذا مبنى على ان فعل ويفعل علما للماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا او كالعلم لهما فاه ثبت فلا كلام فيه والا فتشكل جدا لانه مسند الى المفعول الاول باسناد تام كذا في الحواشي الهندية اشار بذلك الى دفع ما اورد انه الرضي على دليل القوم وهو كون الشيء مسندا اليه الى شيء ومسندا اليه الى شيء اخر لا يضر كما في قولنا اجبني ضرب زيد عمرا فانه يجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء اسند ذلك الشيء الى اللفظ بعينه لم يجز وهو كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولنا غلام زيد وذلك ان ضرب وان كان مسندا اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام ورد على هذا الدليل بان يكون الاسناد تاما لا يعقل تأثيره في المنع يؤيده عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قياما مع عدم الاسناد التام قوله والمفعول له بلا لام بخلاف ما اذا كان باللام صريح في انه اذا كان باللام يقام مقام الفاعل مع ان الرضي صرح بانه اذا كان مع اللام لا يقام مقام الفاعل فلا يحتاج الى التعميم لان النصب مشعر بالعلية رد عليه بانه يلزم فيه حواز قيام مقام الفاعل لو قام قرينة مشعرة بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل وايضا النصب في الظرف مشعر بالعلية مع انه يجوز الاسناد اليه نحو سير يوم الجمعة قوله في توقف تعقل الفعل عليهما يعني كما لا يعقل الفعل بدون الفاعل كذلك لا يعقل بدون المفعول به اذ لا يتصور الحال بدون المحل كما لا يتصور بدون صاحبه عند بخلاف الظروف الزمان والمكان فان وجود الفعل يتوقف عليهما لا تتوقف الاحتياج اليهما ليس كالاحتياج اليه من حيث انه عارض اي اخذ فاشبهه بها الفاعل فرجح قيامه مقامه للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما اذ الاصل فيهما انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر واما حذف احدهما فخلاف الاصل اذ لا تلازم بينهما في الحقيقة اذ المبتدأ من القسم الثاني مبتدأ لا خبر له على الصحيح اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل الشارح رجح فسره بعدم العوامل اللفظية وان كان المحض وكذا الزمخشري فسر بيتا سخ المبتدأ وهي كان وان ظننت واخواتها وعاملا الا انه الاولى على ما قال الرضي صونا للمحل عن الخلل واجاب عن الاشكال

نحو

بنحو بحسبك درهم وان المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى في الجملة فتعين المراد بالعامل اللفظي والباء في بحسبك زائدة لانها لا تأثير لها في المعنى فكان لم يدخل فحسبك مجرد عن العامل اللفظية فلا يرد ما قيل انه هذا تقييد بغير مفيد لانه في الكلام مقيد وبان في تسمي المبتدأ اطلاق القسم على بعض مسامحة لانه من باب اطلاق اللفظ المشترك على احد معنييه وليس من القسمة في شيء لانه ليس من قسمة الكلي الى الجزئي اذ ليس لها حقيقة مشتركة لامتناع ان يجمع امور متخالفة غاية الخلاف في حقيقة واحدة كالباهرة والذهب والركبة الموضوع لها لفظ العين والا من قسمة الكل الى اجزائه وهو ظاهر او جارية مجراها لكونها في تأويل المشتق كغير شيء بمعنى منصوب المحل بيشتي ونحو كهل فيمن ابى مالك على وقوع الصفة مبتدأ بعد الاستفهام وان لم يكن بحرف نحو متى واضح اخواك وابن قاعد صاحبك وكم معلم ابنائك وكم مالك صديقاك والماء قارم رفعا لها والاولى تعميم حرف النفي ايضا بقوله ونحو لا نذر الخائنة بخائنة مالي في ذلك تقول ان في اهيب الزايدان ولان النفي المستفاد من غير الحرف معتبر هنا ايضا كما في قوله غير اله عوالك فاطرح اللهو ولا يغرك معارض سلم فغير مبتدأ لا خبر له بل اضيف مرفوع يسد مسد الخبر ويغني غناه لانه في معنى النفي والوصف بعده محفوظ لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما اله عوالك قوله ولا اخفش يرى ذلك حسنا اي الاخفش وكذا الكوفيون يجوز ارفع الصفة الظاهرة من غير قبح على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي قائم الزيدان كما يجوز في نحو الوا زيدان يعمل الظرف من غير اعتماد ويجري عندهم اعتماد المص بالظل لان ما يجري مجراه في حكم الظاهر ولم يرد الشارح بالظاهر البارز كما اراد الرضي لانه عدول عن الظ ولو كان رافعا لهذا الظاهر يجز تثنيته لما تقرر ان الصفة كالفعل في انه اذا يثنى الفاعل او يجمع لم يثن ولم يجمع جاز الامران فان قيل الفرق اعتبر في منع تأخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجز هنا ولم يعتبر ههنا لزوم التباس وجواز الوجهان فلا بد من بيان الفرق قيل الفرق بينهما ان احد الوجهين ان كان على خلاف الاصل

والاخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملبس صنع للالتباس اذ السامع
يحكم بما هو الاصل لبسوه وهنه اليه فيخل بالمقصود وقام زيد من هذا القبيل
لانك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملبسا حيث لا يسبق وهن السامع الى
تاخير المسند عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته
وانت لم تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره فلا يجوز فهذا الفاعل عليه لحلوها
عن مخالفة الاصل واما استوى الوجهان اصالة ومخالفة للاصل كما ياتي بين
على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق وهن السامع اليه
بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما من باب الاحتمال والاجمال
جائز والالتباس ممنوع مثل اقام زيد فان وجهيه مستويان في مخالفة الاصل
اذ ابتدائية توجب وقوع المسند به مبتدا وهو خلاف الاصل وخبرية توجب
تقديم الخبر على المبتدا وهو خلاف الاصل فاستوى الوجهان بجوز وا وهذا
الفرق بين جمع صور للالتباس وجواز الوجهين ويتعين ان يكون الزيدان
مبتدا وقاما ان خبرا مقدما عليه دون عكس الاعلى لعلم سما فتوى فيكم ملائكيه
ويتعين ان يكون الزيدان فاعلا فلا يحتمل المبتدا لعدم مطابقة الضمير المرجع
اى ما يوقع به الاسناد يعني اذا قلت زيد منطلق يكفي هنالك اسناد اصلا فاذا
قلت قائم يحصل الاسناد في الكلام ويوقع فيه فيخرج به عن القسم الاول من الابتداء
اذ لا يحصل به الاسناد هذا على تعريف كلامه فالانسب ان يقال بدل قوله لا
مسند اليه لانه لم يوقع بالاسناد فيكون من قبيل الاسناد الفعل
الى المصدر كما في قوله حيل بين العير والنزوان ويحتمل ان لا يكون من قبيل
اسناد الفعل الى المصدر ويكون المراد المسند الى المبتدا واليا للنسبة
او بمعنى الى وح يكون قسما ثانيا خارجا وقوله المغايرين للصفة المذكورة
تاكيد واعلم ان كلام المص لا يخلو عن اختلال وذلك انه ان حمل على ما هو الظ
من كلامه كما حمله جمهور الشارحين وهو ان هذا تعريف لمطلق الخبر لا للخبر الذي
هو الاسم وذلك انه ذكر من احكام الخبر الجملة واحكامها وكذا في الحال وغيرها
الجملة سوا احكام ما والظ انه ذكرها فصلا لا استطرادا وان تخصيص في بعض ب

زيد خارج عن الحد بان المراد المسند الى المبتدا يكون قيدا لمحذوف الصفة
المذكورة مسندا ذكرا وان حمل على ما هو اخص منه كما حمله الشارح يكون قيدا لمحذوف
مفيدا الا انه يلزم الحمل على خلاف الظ فحتى الابتداء عامل في المبتدا والجملة
لطلبه لهما على السواء لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات معدمة
على احوالها وذلك ان الخبر يجب ان يلاحظ على انه حال من احوالها ولهذا يلزمون
الانشاء اذا وقع خبرا بالاسم نحو زيد اضربه اى معدوما في حقه ذلك كما قرر السيد
المحقق في حواشي المطول والاسم الجامد اذا وقع خبرا لابد وان يلاحظ على انه
حال من احوالها فيا ولد العلم الواقع خبرا في مثل هذا زيد يسمى بزيد فالمراد بالذات
ما يعلم ويخبر عنه لان يقوم بنفسه ليتاتى ورود نحو العلم حسن فان قيل هذا الدليل
جار في الفاعل فينبغي ان يقوم على الفعل ايضا قيل انما لم يقوم لوجود المانع والمقتضى
انما يعمل اذا لم يكن هناك مانع والمانع صائر من عامل ومرتبة العامل التقديم على
المعمول فيسال المخاطب عن تعيينه اذا سال المتكلم المخاطب بام والهمزة عن
تعيينه يعلم المخاطب ان المتكلم يعلم ان احدهما في الدار فحصل التخصيص عند المخاطب
ايضا فلا يرد ما قيل ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند
المخاطب فكل واحد منهما تخصيص بهذه الصفة فجعل مبتدا فالمبتدا هو كل
واحد منهما المعلوم يكون احدهما في الدار في الحقيقة فكانه قال كل واحد من وجل
وامرة المعلوم يكون احدهما في الدار اى منهما في الدار والاولى ان يجعل المبتدا
احدهما لانه المبتدا في الحقيقة وسئل عن تعيينه فحينئذ وتخصصت
فالمراد بالتخصيص في قوله اذ التخصيص اعم من كمال التخصيص بحيث لا يبقى
الاحتمال اصلا كما في ما احد خير منك فانه اذا نفي عن كل واحد من الناس ان يكون
خيرا من المخاطب لم يبق احتمال واشتباه للسامع واما يحصل الاحتمال والاشتباه
اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين كما في النكرة الواقعة في الاثبات
كرجل فانه يحتمل ان يكون زيدا وعمرا وغيرهما اومن وجه دون وجه كما في
بعض صوره وان قيل ارادة الاعم ينافيه قوله فيما سيجيء اذا بالتخصيص يقل
الاشتراك قلنا لا منافاة بينهما لان ذلك محمول على الاعم الاغلب فان قيل

على هذا ما وجه الفرق بين المبتدأ المعرف باللام والمبتدأ الواقع في سياق النفي
من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة قيل وجه الفرق بينهما هو ان الاول موضوع
للتعريف بخلاف الثاني فان اللام موضوع للتعريف فيكون المعرف بلام معرفة والواقع
في سياق النفي لم يوضع للتعريف فلم يكن الواقع في سياق النفي معرفة وان تعينت
نحو ما خير من جرادة فان المراد بحسب الاستعمال كل فرد من افراد النكرة
على سبيل الاستغراق خير من كل جرادة روي ان اهل المصر اصابوا جرادة كثيرة
وكانوا محرمين فسألوا عمر عن ذلك كعب الاحبار فاوجب عليهم في كل جرادة
درهما فقال عمر رضي الله عنه اري دراهمكم كثيرة يا اهل حمص ثمرة خير من جرادة
يعني لو تصدقتم بثمن ثمرة مكان جرادة جاز لشبهه بباقي اسباب الكونة
فاعلا معنى من حيث انه كالجزء الاصلي اهر ذاتاب شر على انه بدل من الضمير المستتر
في اهر والبدل فاعل معنى ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يوجب
الحصر والذي يدل على ذلك انه يستعمل في موضع ما اهر ذاتاب الا شر وما يختص
به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه اعترض عليه بانه
اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بعض الحكم غير مختص فقد حملت على غير مختص
وعلم الخ بيان لتوجيه الحصر بانه انما يصح اما بالنسبة الى الخبر او بتقدير الوصف
علم ان ما ذكر بعده او رد عليه ان نحو قائم رجل اكد ذلك مع انه غير جائز اجيب
بانهم توسعوا في الظروف فعاملوا غير ما يتوسعون فيه كالمفعول احد قسمي مخصصا ومن
غيره اي سلام من قبلي انما قصد بذلك ليشمل ان سلاما وان تعين بنسبته الى المتكلم
الا انه باق على نكارته كما في جميع النصادر الواقعة مفعولا مطلقا فيصح وقوعه
مثلا للنكرة المحضة واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها يعني ان
الجملة من حيث هي جملة مستقلة بنفسها لاستقلالها بالافادة بخلاف المفرد
فانه تعلق بشيء يحتاج الى العايد فلا تقع الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا مثلا عايد
الضمير يعود الى المبتدا بان يكون عينه او مشتملا عليه كما في قولنا الرجل على
قول من يجعل اللام لاستغراق الجنس وهذا يشمل الضمير وغيره مما ذكر وردم
اي ما وقع بجملة اشارة الى دفع اشكال اورد ههنا معقود وما وقع معنى الباقي

قوله

قوله معقود بجملة ووجه الدفع على ما ذكره الشارح ان معناه بجملة بان جعل في
تقدير الجملة في معناها وذلك بان يعتبر الفعل فيه دون الاسم وعلى ما ذكره
في الحواشي الهندية ان معناه مفروض ملصوق بجملة والاصل في الخبر الافراد
قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى تنسبة ام الى اخر فينبغي ان
يكون المفهوم شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت معاني نسبتان او اكثر
فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتعدد في زيد ضرب غلامه وزيد مالك لعلم
ضارب والجواب ان المنسوب والمنسوب اليه يكونان شيئا واحدا كما قلتم لكن
ذو نسبة في نفسه فلا تقدره الا بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة
المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنه الجملة كالاستفهام وانما كان الاستفهام
ونحوه مما له الصدارة ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام
فيتفرغ ذهن السامع الى المقصود لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالغير
على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر ذلك السامع اذا سمع بذلك الغير
اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او يغير لما سيجيء بعده من الكلام وهذا مذهب
سيبويه وذلك لانه يجيء عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي
افعل تفضيل معدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه
ابوه فعاله اي المبتدا اي فعل مسند الى ضمير المبتدا كما في الرضي فالمراد بالفعل
الاصطلاحي كما يشعر به كلامه فيما بعد ايضا لا يشكل بنحو زيد قائم واخره زيد
عن زيد اي ابوه مما كان الخبر جملة فهو واي ابوه صورة متضمنة لما يقتضي صدر
الكلام فانه لا يجب تقديمه اذ لا يبطل بتاخير صدارة ما له الصدارة بكفها
ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ومن حيث
انه مبتدا لا من حيث انه اسم او كلمة او غيرها فان في الخبر تخصيص المبتدا
بتقديمه وانت خبير بانه لا وجه للتقديم في التخصيص بل التخصيص اي
تعليل الاشتراك يحصل بنفس الخبر كما قرره الرضي لمتعلقه الخبر التابع لاي
المتعلقة التابع للخبر بتبعيته يتبع مع تلك التبعية تقديم ذلك المتعلقة وذلك
بان يكون بينهما تعلق الكلية والجزئية وحقيقة الحمل بان يكون الخبر حاصلا

في ضمن المحل لانه في ضمن الشئ لا يصور تعلق به عليه وانما تعلم الجزء على الكل
فاعتبار ذا لا من حيث انه جزء وتحقق في ضمنه وهذا تعلق المعمول بالعامل
وبتعينه لنحو على الله عبده متوكل فانه ليست بحيث يمتنع معها تعلق به بل يجوز
فان قيل الامر فيه بينهما لانه كما ان الجزء في نحو على الله عبده متوكل كذلك في نحو على التمرة
مثلها بدا هو ثابت فالتعلق فيهما تعلق المعمول بالعامل قلنا بينهما فرق فانهم جعلوا
بعد حرف ثابت نفس على التمرة هو الجزء لامكان الدخول على الفحة يعني ان
المتكلم وان تكلم بالفحة الا ان السامع قد ينزل عنه لخفائها فليتأمل او في الكناية
وينبغي ان يتأمل فيه لان نظر النحوي في التلفظ لا في الكناية لانها في الحقيقة
جزء احد الامرين لان الحكم ههنا بالمجموع المركب من الطعمين لا بكل واحد على ان في جميع
اجزائه حلاوة وحموضة لانزاع الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر
وحصل بالانكسار كيفية متوسطة لان في بعض اجزائه حلاوة في بعضها حموضة
كما فسر بعضهم و وفي هذه الصورة تزداد العطف اولى وهو مذهب الجمهور وهو
الصحيح وجوز اي العطف ابو علي الفارسي نظرا الى ظاهر التعدد فالانتصار
عليه لذلك اي لاجل ان المتعدد بالعطف ليس بخبر في الحقيقة بل هو معنى توابعه
او لعدم خفائه فلا حاجة الى التمثيل به او للحكم به فلا يرد عليه يعني زاد قوله
او للحكم به ليدل الاشكال المتوجه على القوم وهو ان الفاء انما يدخل في خبر المبتدأ
حيث يقصد سببية الاول للثاني ويستحيل هذا الا بتر فان الاول وهو استمرار النعمة
في المخاطبين ليس سببا للثاني وهو كونها من الله تعالى بل الامر بالعكس وذلك
ان المراد بعدم ان يقصد سببية الاول للثاني او للحكم به ولا يخفى
ان استمرار النعمة في المخاطبين سبب لان يحكم به من الله ويخبر بذلك وبيانه
ان الاية نزلت لاخبار قوم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستمرارها مشكوك
او مجهول سبب للحكم والاخبار والاعلام بانها من الله عز وجل قوله فيصح
دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه ظاهر كلام جماعة ولذا ظاهر كلام الكشاف
في سورة ان دخول الفاء عند قصد السببية واجب وظاهر كلام ابن مالك وارتضاه
وصريح كلام الرضي انه جائز لا واجب حيث قال كان حقه الخبر ان يلزمه الفاء لكونه

كالجزء

كالجزء لكن من حيث انه جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية
نحو الذي يأتيني فله درهم كذا في المغني وعلم منه ان مذهبهم انه اذا قصد السببية
يجب دخول الفاء او جاز الامران وعند عدم قصد السببية لا يجوز الفاء فما
ذكره الشارح بآخرا من التفصيل موافق للكل جماعة وكلام المصنف في الشرح وما
ذكره اولا وهو انه بالنظر الى مجرد النقض يصح دخول الفاء وعدمه فليتأمل وجه
اجرواما هو مجرد احتمال عقلي لا ينبغي ان يحمل كلام النحوي عليه قوله اي الذي جعلنا
صلة جملة فعلية او ظرفية يعني ان المراد بقوله بفعل او ظرف الفعل والظرف
مع فاعله لاحدهما وفي قوله او ظرفية ما وله بجملة فعلية ههنا بالاتفاق مسامحة
لان الظرفية اي الجملة الظرفية مأولة بالجملة الفعلية بالاتفاق مطلقا لا في هذا
الموضع واما المأولة بالجملة على الاختلاف قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به اي بالاسم الموصول المذكور لان الموصوف والصفة كشئ واحد وكذا
المضاف والمضاف اليه نحو كل غلام وحل يأتيني فله درهم قوله والشرط والجزاء من قبيل
الاخبار هذا مبني على قول المصنف وهو ان خبر المبتدأ يكون جملة خبرية لا انشائية
فلا يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون امرا قوله تخصيصها بيان الاتفاق اما هو
من بين الحروف المشبهة بالفعل بالاتفاق لا بالنسبة الى جميع النواسخ حتى
يتجه ما ذكره بخلاف غيرهما من الحروف المشبهة بالفعل فانها مانعة على الخلاف
فالمقصود بتخصيص الاتفاق بهما من بينها الاستعانة بالخلاف في غيرها
والاهتمام ببيان الخلاف فيهما قوله فاعتد بقوله لانه قائم البصرة الموثوق قوله والله
ما قام فلان يعني ليس قيام فلان منكم لاجل الى ما اليكم ولكن لاجل قضاء الله
لانه ما قضى الله في الازل لابد ان يقع فيما لا يزال اذا قطع النعت اي اذا قطع
النعت عن التبعية وضمائرهم وقصد المدح او الذم او الترحم نحو اعوذ بالله من
ابليس عدو الله وبحق وامثله ونحو مررت بعبد له المسكين بخلاف ما اذا
قطع فانه لا يكون لمجرد ذلك بل يكون للتخصيص او التوضيح او غيرهما ايضا وبخلاف
ما اذا قطع ايضا نحو الحمد لله الحمد بالنصب اي اعني الحمد او امدح الحمد فانه وان
كان لمجرد المدح او الذم ايضا لا يكون من قبيل حذف المبتدأ قوله وانما وجب حذفه

ليعلم بعض اذا لم يذكر المبتدأ يكون النفي باقيا على حاله الاولى الا اذا رفع فيعلم انه
كان في الاصل صفة ثم قطع لقصد المدح بخلاف ما اذا ذكر فانه حينئذ يكون جملة يبتدأ
بها قوله عن عنق من قال في نحو الوجه وجوان تقديره هو زيد الى عنق من يقول بان
المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما من يقول ان المخصوص مبتدأ وجملة
المدح والذم خبره قدم عليه فليس مما حذف فيه المبتدأ قوله المستهل المبصر الهلال
الرافع صوته عند ابصاره هذا هو بيان المراد من لفظ المستهل لا معناه
اللغوي قال في الصحاح استهل الصبي اذا رفع صوته عند الولادة قوله لان
مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية وذلك ان مقصوده
رؤية الهلال فاراده وانما يحصل بتعيين شيء معين بالهلالية بان يعين شيئا
في نظره وبالاشارة اليه ثم يحكم عليه بانه الهلال دون غيره وهذا مبني على ما
ذكروه من الضابطة وهو انه اذا كان للشيء صفتان وعرف السامع اضافة
احديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيء متعددين في الخارج
فايهما كان بحيث يعرف السامع اضافة الذات به وهو كالطالب ان يحكم
عليه بالاخرى يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ وايهما
كان بحيث يجهل اضافة الذات به وهو كالطالب ان يحكم بنسبة للذات
او بنفيه عنه يجب ان يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف
السامع زيدا بعينه واسمه لا يعرف اضافته بانه اخوه واراد ان يعرفه
ذلك قلت زيد اخوك فههنا تنظر في الاخوة ثم تعين شيئا فتعرفه بسببه وانت
كالطالب ان تحكم عليه بالهلال وليس المقصود ههنا ان تعرف شيئا بصفة الهلالية
وذلك لا تعرف بالهندية واردت ان تعرفه بها ثم تحكم عليه بها حتى يكون من حذف
الخبر دون المبتدأ كما قد يقع هو جريا على عادة المستهلين لا حيث قوله فان تقديره
الخ فيكون من باب حذف الخبر وقال المرادي انها ظرف مكان فعلى هذا يجوز
جزاء المبتدأ الذي بعدها اي فبالمكان البعيد اي كائن وذلك ان اسم المكان
يصلح جزاء عن الجثة وقال الزجاج اذا بمعنى حاضر ظرف زمان فعلى هذا يجوز
ان يكون جزاء محذوف بعدها بتقدير مضاف اي ففي ذلك الوقت حضور البعيد

لان

وامّا اذا المكان حاصلا يجب حذف
لعدم الدلالة عليه اذ لا دلالة للولاء الا على الوجود قوله الاسم الواقع بعدها
فاعل لفعل مقدر وذلك الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع
الثاني دخلت على الا وكانت لا نفية للفعل لكونها حرف شرط ينبغي مع دخولها
على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على حاله كان كما ينبغي مع غيرها من
حروف النفي قوله لولا التي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر
العوامل وفيه تكلفات وهي حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير
هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك
ان معنى قولهم حال اذ كان قائما ظهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام
الظرف ولا نظير له ويلزم حذف الخبر من غير سد شيء مسده اي يلزمهم شيآن
وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصودة خصوصا
الاول فلان الحال على هذا من متعلقات المبتدأ ومعمولة وما هو من معمولة
لا يصلح ان يسد مسد الخبر والثاني فلان المقصودة من هذا التركيب العموم المفيد
للحصر وذلك ان معنى المثال عندهم الجميع ماشون وما اضرب الا قائما وعلى تقييد
بتقييد الضرب فيفوت العموم فلا يفيد الحصر بخلاف ما اذا لم يقيد فانه اذا
كان كل ضرب واقعا حال القيام لا يكون حينئذ ضرب حتى يحصل فيفوت
الحصر وذهب الاخفش اه وهو اقل حذفا من الاول اي مما ذهب اليه
البصريون الا انه فيه حذف المصدر مع بعاء معموله وهو ممتنع الا ان يقال
المقتضي الدالة حذفه قوية فلا بأس بالحذف كما قال سيبويه ان تقديره
وزيد ما لك وما بساء زيد قوله وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له اورد
عليه بان المبتدأ الذي لا خبر له كما قاله الرضي ان يستقل بما علم كلاما وهذا
لا يستقل بما علم المضاف اليه وهو الباء كلاما بل لا بد من ضميمة اخرى قوله
لان الواو تدل على الخبر لكونه بمعنى مع قوله واقع المعطوف في موضعه وههنا
بحيث وهو انه اذا كان وضيعة معطوفا على المبتدأ يكون الخبر متحدا اي
مقترنا ان لا معنى واو لا يكون المعطوف قائما مقام الخبر المحذوف اذ المبتدأ

لا يسد مسده الخبر واجيب بان المبتدا الثاني ساد مسد الخبر من حيث
هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من حيث
انه خبر ولا يشترط لوجوب الحذف سد شيء مسده من كل وجه ص اي اشباهها
شبه النظائر والامثال بالاخوات لما بينهما من التعارف والتماثل كما يكون
كذلك بين الاخوات ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه على طريق الاستعارة
المصرح بها ص هذا المعنى اي لا يراث اثر فيه لانه انما يورث الاثر في جملة يقوم
انوه لفظا يكون في محل الرفع ومعنى بان اسند الى زيد واعني من احواله
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه ومع انه يلزم استدراك قوله بعد دخول هذه
الحروف والى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيأول الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها جملة ليكون الحد جامعا فانه قيل لا حاجة الى التأويل
لان الخبر الجملة للمبتدا بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد قلنا الظاهر ان
هذا تعريف لمطلق الخبر لا للنوع منه وان قوله والخبر قد يكون جملة بيان للقليل
نوع من الخبر ص قياسا على كونه مفردا وجملة وجعله المفرد والجملة والشكوة
والمعرفة من اقسامه والواحد والمتعدد والمثنى والمحذوف من احكامه
لان الظاهر ان بالافراد والجملة والتنكير والتعريف يحصل للخبر نوعا كما ان الحذف
بالقاطع يحصل نوعا بخلاف كونه واحدا او متعددا او مثنى او محذوفا فانها
من احوال المبتدا بالواحدة والتعدد لا يصير نوعا كالرجل لا يصير بالوحدة
والتعدد نوعا وكذا الحالة الذكر والحذف فتأمل ص والمراد ان امر دكامره
يعني انه يصح كونه خبرا اي خبر الان لوجود شرط وانتفاء موانعه وحينئذ
في اين زيد لا يصح ان يكون خبر الان لوجود المانع للكون ان يقتضي التحقيق
والاستفهام ولفوت صدارة الاستفهام ص اي ليس امر كامر خبر المبتدا في
تقديمه فانه لا يجوز تقديمه يعني ان امر خبر ان كامر خبر المبتدا في انه لا تقديمه فانه
لا يجوز الى جميع احكامه الا في حكم تقديمه على الاسم فانه الامتناع وعدم الجواز
وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز فالحكم وحده اشبه مشترك بين خبر ان وخبر المبتدا
فلا يرد ما قيل ان حق العبارة ان يقال الا في التقديم ان التقديم قد يكون مشترك

لا غير
لا تقديم خبرها على اسمها وذلك انه استثناء من وجه الشبه ووجه الشبه
يجب ان يكون مشتركا بين ان وخبر المبتدا ص وذلك لتوسعهم في الظروف
لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من الحدثان لا بد ان يكون في مكان او زمان فصار وكل
شيء كغريب وان لم يكن اجنبيا منه فدخل حيث فلا يدخل غيره كالمحارم يدخلان
حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف
في التقدير جار ومجرور ص وانما اتى به ليلا يلزم له والمراد بدخول ما عرفت دخول
ان وهو ان المراد ورودها لا يراث اثر فيها لفظا ومعنى ص وانما عدل عن المثال
المشهور النحويون يمثلون في هذا الموضع بنحو لا رجل في الدار والمصنف عدل عنه
لانه تمثيل النحاة ليس بحسن لانه يحتمل ان يكون في الدار صفة لرجل والخبر محذوف
بل الظاهر انه صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون في ظاهر فيما يمثل له وينبغي اذا
كان غير احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السؤال بوجه ظاهر عند اذ لا مكان غير ما مثل له
اظهر ومثال لهم كذلك لان خبر لا المحذوف كثيرا وفي هذا المثال لا يحتمل الا الخبر
لان المحذوف المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب كذا قال المصنف في شرحه
واعترض عليه الرضي بان ما ذكره من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع
مذهب جماعة من النحاة وقد حكوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل فاشار
الشارح الى دفع الاعتراض بقوله على ما هو الظاهر ومثله كما في التمثيل كما ص
لان الظرفية تتقيد بالظرف وغيره يعني ان الظرفية وهي الكينونة لا يتقيد بان
يكون في الدار ونحوه وغيره حتى يتقيد به بخلاف غيرها كالسكون فانه يكون في الدار
ونحوه وغيره ص وانما اتى به ليلا يلزم الكذب بنفي ظرفية كل عالم وجهل يعني لو اقتصر على
الاول كما في نحو لا بلوة اسود لا بلوة ابيض يلزم الكذب لانه يصير نافيا لظرفية
علم كل رجال العالم فاذا قيد يكون نافيا للظرفية المقيدة بكونها
فيها فان قيل وجوب التعدد اذا لم يجز الا اقتصار على احدهما كما في المثال المذكور
ولا كذلك ههنا لجواز الاقتصار على قوله فيها فهل يمكن ان يقال انه من باب لتوهم
التعدد بعد ذكر الاول ص لدلالة النفي عليه اذ لا ينفي الذات من حيث هو وانما
ينفي حال من احوالها وافراد الحال العام كالوجود والحصول ونحوهما ص اي لا يظهر في
الخبر في اللفظ لان الحذف واجب فيكون مرادا في المعنى والتقدير كذا قال الخبر وفي

وقال الاندلسي لا ادري ما يعين تعلله ولعله فاسد قال والجواب ان بني تميم يحذفونه
وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة على السؤال دالة عليه واذا لم يعم فلا يجوز
حذفه وانما اذا دليل عليه بل سوغ تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاثبات به فعلى
هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها
يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند تميم وقيل المراد لا يعرف للفظ ولا
في التقدير لان النفي اخفق عنه كما اه قولك انتفى القيام اغنى تقدير خبر له قيل الاول
هو الصحيح من صدر عن يزانها الضمير للحرب والراح الزوال وذهاب يعود
من اعترض عن يزانها الحرب ويجر من الاقدام عليها فانا المعروف المشهور السجاح
لا زوال عنها عندي لكنهما اي المنصوبات لكونهما مفعولات ولواحقها بخلاف
المجرورات فانها اشبها والمضاف اليه والمجرور بالحرف لصحة اطلاق صفة المفعول
عليه من غير تقييد بكونه لا لاشيء مفعول بخلاف غيره من الفاعل فانها ليست شيئا
مفعولا لاجله فضلا الفعل بواسطتها لكونها محلا للفعل كالمفعول به او فعل فيه الفعل
او لاجله او معه فلا يكون مفعولا على الاطلاق بل المراد خلق كون الشيء مفعولا
فلا يرد نحو مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فان لكل واحد من الموت
والجسامة والشرف وهو العلو قائم بالفاعل لا تاثير للفاعل فيه انما المؤثر فيها هو الله
تعالى اما في غير الموت فظاهر واما في الموت فعلى قوله من يقول انه وجودي قال الله تعالى
خلق الموت والحياة واما على من يقول انه عدمي فلا مؤثر فيه اصلا وخلق الموت
والحياة بمعنى قدر الموت والحياة او اسماء فيه معنى الفعل عطف على معمول فان
الفعل هناك مذكور في ضمن الاسم فيكون مذكورا حكما بل هو واضح علم لان
الكراهية بهذا الاعتبار مكروهة بخلافها بالاعتبار الاول او انبطوى الحد
جامعا ومانعا يخرج نحو قاد بيا وكراهتي بالاعتبار الاول لانه دال على
الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد يعني انه دال على الماهية من حيث هي هي
مع قطع النظر عن الافراد والتثنية والجمع لا يكون الامر التعدد والافراد فيتافيا
حده لان اسم التفضيل لحكم ما اضيف اليه لا نه يكون بعض ما اضيف اليه ليس من
كلام الفصحاء بل من كلام المولدين يعلم له ضابطة تقبيه القياس لان هذا معنى
القياس في اللغة هذا كذا في شرح المص اريد اثباته لا فيفيد باء يقع بعد النفي

ثم ينقض النفي بالا واما بخلاف ما اريد نفيه بان لا ينقض النفي بما نحو ما زيد
شيرا فانه لا يجب حذف فعله وهذا معنى الاثبات بعد النفي ولهذا فسره به
بخلاف الاثبات مطلقا فان معناه اعم من ان يكون في تقدير او حاصلا بنقض النفي
لا يكون منذ اي ما وجب حذف فعله قياسا لان فعله مذكور فلا يرد
نحو اذا دكت الارض دكا دكا فان المصدر فان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع الخبر
فلا يجب حذف فعله وما جمع بين الضابطتين جواب سؤال مقدر تقديره
السؤال لان الضابطة الاولى وضابطة وقوع المصدر مكررا كلاهما منهما على حياله
فلم يفرد هما كما في سائر الضوابط وتقرير الجواب انه جمع بينهما لاجل المناسبة
بينهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فالمراد بالتوكيد ما يرفع توهم المطلوب ضمنا
سمعا ان الغرض من الشيء يحصل بعد حصوله كالاتي يكون بعد الوتر وانما
وجب حذف الفعل هنا لان فشر والوقاء لما كان متضمنا لفعل اذ معنى الموت
والاسر قاء والتعذيل يدل على الفعل المحذوف وكلمة اما قائمة مقام الفعل ولهذا
لم يجب حذف الفعل فيما اذا لم يقع تفصيلا نحو منا ظعن ومنا اقام وكلمة اما
لان الرهد ليس من افعال الجوارح لان جوارح الانسان اعضاؤه التي يكتسب بها
كذا في الصحاح والرهد ليس من افعالها لان الرهد في اللغة خلاف الرغبة
يقول زهد في الشيء وعن الشيء وفي اصطلاح قوم حظوظ النفس عن جميع ما
في الدنيا ويجمع هذه الحظوظ المالية والجاهية وجب المتولة عند الناس في
المحمدة والثناء من صارت الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا قال في الصحاح
التصويت معروف وقد صات الشيء يصوت صوتا وكذلك صوت تصويتا
وفي العالم الصوت والتصويت يعني فعوله بمعنى صوت تصويتا ليس له كثير
فائدة قوله لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سوى ما يحسب عرف النحاة
الشرع بل بحسب عرف اللغة ايضا في الافادة والا فالخبر يحتمل الصدق
والكذب لانه انما يؤكد بنفسه وذاته لا امر ايغايرهما ولو بالاعتبار كما في
القسم الاتي بعد لان الجملة لا يحتمل غير ما هو فيها هو لانه من حيث هو منصوص
عليها باحتمال غير من حيث انه يحتمل الجملة غير المنصوص عليه فالتوكيد باعتبار

وصف الاحتمال والمؤكد بانتفاء وصف المنصوصية فيكون مؤكدا لغيره
بالاعتبار والا فهو في الحقيقة مؤكد لنفسه اذ لو لم يكن المؤكد مؤكدا لان
معنى التاكيد تقوية الثابت بان يكون واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف تقوى
واذا كان ثابتا فكونه انما يؤكد بنفسه فقيام زيد من حيث انه مضمون الجملة
ومحتمل وغير منصوص قوله ليتكون ويتقرر يعني ان التاكيد قد يكون لمجرد تقرير
من غير دفع احتمال الغير وقد يكون لتقرر ودفع احتمال الغير فحسن التعاليل
فلا يرد ما قيل ان القسم الاول ايضا تاكيد لدفع غيره فحسن التعاليل انما يكون
مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيدا قوله اي في صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية
يعني يشترط ان يكون المصدر على صيغة التثنية والا يكون لخصوص الاثنين
بل الكثرة حتى لو كان لخصوص الاثنين لا يجب حذف فعله نحو ضرب ضربتين
قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف واخلافه بان يكون معنى الضابط
كون المصدر مثنى مثل هذا المصدر اي المضاف تكلم لا يفهم من ظاهر العبارة
الاكتفاء بما سيجيء من التصريح به في تعريف المفعول المطلق فان الفاعل يكلمها
جيئتين واحدة قوله والمراد بوقوع الفعل ان اراد ان المراد بوقوع الفعل تعلقه وتلبسه
بلا واسطة ليدخل نحو مررت بزيد فانه يقال المرور يلتبس به بلا واسطة حرف
الا واقع عليه فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال منها ان الفعل واقع عليه
هي بل فيه او معه وكذا يقال فيه تعلقه وتلبسه به واسطة في واللام والواو
بمعنى مع لان تعلق الفعل به تعلق الظرفية والظرفية والعلية والمعلولية
والمصاحبة وخرج المفعول المطلق بما يفهم من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل
من حيث انه لفعل الفاعل فانه عين فعل الفاعل لكن يخرج نحو كتبت بالقلم و
دخلت بثياب السفر او مع ثياب السفر فان تعلق الفعل وتلبسه بالقلم وبالثياب
بواسطة الحرف مع ان كلا منها مفعول به لان القوم اصطلحوا على ان كل ما دخل
عليه حرف الجر فهو مفعول به حتى المفعول فيه حتى ذكر في والمفعول له حتى ذكر اللام
خلافا للمصنف في الاخيرين كذا في المنهل والحق ما قاله الصبان في الشرح وهو ليس
المراد بالوقوع الوقوع الحسي اذ ليس كل الافعال واقعة على مفعولها نحو

نحو شكرت الله وعلمت زيدا وشافهته بل المراد ان الوقوع المفهوم وهو تعلقه
به بحيث يتوقف تعلقه عليه ولا تتعقل بدونه بخلاف سائر المفاعيل فان
زمان الفعل ومكانه وان توقف وجوده عليه لكن يتوقف تعلقه وتصوره عليه
وكثير من الافعال يفعل بلا مصاحب وبلا غرض فان لم يعتبر اسناده فان
ضرب لم يعتبر اسناده الى ما وقع فاعل حكما وهو زيد لانه اقيم مقام الفاعل وتم
الكلام به كما يتم بالفاعل ان وقع الفعل عليه بلا واسطة مطلوبا للفعل عليه فلا يرد
قيد الفاعل ليخرج ضرب زيد فلا يرد ما ذكر في الحواشي المهذبة انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان احصر كوقوعه في غرا لانه لا يفصل بين الحرف الموصولة
وصلتها في باب الاعراب هو حمل الرفع المقدر معنى به مكررا او معطوفا عليه
بالواو ومع معطوفة فالاول نحو اخال اخال ان من لا اخاله كشاع الى الهيجان
بغير سلاح والثاني نحو شاكر وقد الخ فالمنصوب على المدح الما عرفت النعت الذي
يقطع لمجرد المدح او الذم او الترحم بالنصب على اضمار اعني او اذم او امدح او ارحم
بحسب المقام الذي يقتضي ذلك لكثرة مباحثها اي مباحث اربعة مواضع
بالنسبة الى ابواب الاعراب والمنصوب على المدح والذم والترحم وهذا اصح بالنسبة
الى عزا الاول الذي هو السماعي الحاوي لامرأ وقيسا اي فعل نفسه لعل المراد
الحض على رفضه ليقبل النصح مثل بناء على ما ذكره الميداني في قولهم امرأ وما اشتهاه
اختار وانا الى الالتفات اي دع امرأ واختياره حيث يضرب عند الحض
على رفضه من اجل يقبل النصح واهلا وسهلا قال الاصمعي قولهم اهلا وسهلا
وهي بحياتهم الضعيفان قولهم اهلا اي اتيت اهلا مثل اهلك فاستانس وقولهم
مرحبا اي اتيت سعة
ما فوقه من الرحب وهو الفضاء وفيه تحكم لان المندوب ايضا كما قال بعضهم
منادى مطلوب اقباله كما في نحو يا سماء ويا جبال والظاهر ما قاله المصنف وهو ان
المندوب ليس منادى لانه في الحقيقة متفجع عليه لا مقصود نداؤه حقيقة تكلف
طلب الاقبال فيه واما نحو يا سماء ويا جبال فلما لم يكن فيه امر اخر غير النداء
تكلف فيه معنى النداء وطلب الاقبال تفصيل للطلب اه والظاهر ان تفصيل الحرف
يعد تمام الحد كما قال الصبان في الشرح لكثرة استعماله وكثرة الاستعمال يناسب
التخفيف ولان الدال عليه واحد فائدته فلا حاجة الى ذكره فحذف حذفا

مرحبا

لانها جزء الجملة اى الفعل والفاعل معدودان اعنى ادعو مع المستتر
اعنى ادعو وحده والفاعل معدود بعد حرف النداء لا يقال حذف الفاعل
لا يجوز فكيف يكون معدودا لانا نقول لعل ذلك حدث ذكى الفعل وهنا ليس
كذلك احد جزئيها اسم الفعل يعنى ان ياواخواتها اسماء افعال وضعت
لمعنى ادعو وردت بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين وايضا
النداء على حرف واحد واجيب بانها خالفت اخواتها لكثرة الاستعمال فجوز فى
افادته ما لا يجوز فى غيرها الا يرى الى الترخيم ص لعلة ما بالنسبة الى النصب
فانه فى تلك المواضع بخلافه ما هنا فى موضعين وهما المفرد المعرفة والمستغاث
كما قيل وهذا انما يقتضى التقديم لو كان بيانها قليلا بالنسبة الى بيانه والذى
يظهر ذلك على ما ذكره المصنف الا ولى ان يوجه بانها قليلة باعتبار المواضع والقليل
بالنسبة الى الكثير يحققها المناسبة بين المفرد من المركب والمفرد مقدم على
المركب فقدم بيان القليل والكثير ايضا ص اى على الضمة او الالف او الواو والى
اخره اشارة بذلك الى دفع اعتراض اورد هنا وهو ان الضمير يرفع عايد الى
المنادى فيكون المعنى وبنى على ما يرفع المنادى من حركة او حرف وانت تعلم
ان المنادى لا يرفع بحال ويدفع الجواب ان المراد يرفع به المنادى فى غير صورة
النداء ولا شك انه يرفع به ههنا او ان لا ضير فى ان يرفع ويرجع الى المنادى لما هو
مسند الى الجار والمجرور فيكون المعنى بنى المنادى على الحركة او الحرف الذى
يرفع به وفتح اعراب الرفع به ودفع الاعتراض بارجاع الضمير الى مطلق
الاسم بعيد غير ملائم لسوق الكلام ص وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر آخر اليه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا واما معطوف عليه عطف
يسوغ على ان يكون المعطوف عليه اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثى
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب
لفظه ولا فرق فى مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علما او لا افاده مضارع المضاف وهو ظاهر مذهب سيبويه وقال
الاندلسى وابن درستويه اما مضارع المضاف اذا كان علما فى الاصل واما
نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا جلى يجعل وكل هذا مضارع للمضاف
سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما فى يا رجل

وجاز ان لا يتعرف كما فى يا رجلا ص وهى لام التخصيص اشارة الى دفع ما يقال
وهو ما وجه اختيار اللام من بين الحروف للاستغاثة ووجه الرفع ظاهر وهو
ان اللام فى الاصل للاختصاص والمستغاث مخصوص من بين اشاله بالدعاء
وطلب الاقبال فلا حاجة المناسبة اخرى بذلك ص فلا بد من فتح اللام المعطوف
لانه منادى حقيقة من المجموع المنادى مع حرف النداء معطوف على المجموع
السابق ص فان كان المعدد اسم فاعل يعنى كان المعدد بمعنى يستغيث ويقول يا معدد
اعتنى لاجل المخصوص بى واحضر منى لانتقم منك فيدفع الم المخصوص منى او حضر
الى يا جليل حتى اعدد ما تخلص من الم ترك المامور به وكذلك المتعجب يستغيث
بقوله يا متعجب منه اعتنى لاجل العجب فاحضر اردم على حالتك ليمضى
منك العجب ويتخلص منه والاول فيما اذا كان المعدد والمتعجب منه غايبا
او بعيدا والثانى فيما اذا كان قريبا فلا يرد ما قيل انه يابى عن هذا
التوجيه ان التكلم بهذا النداء فى حضور المعدد والمتعجب منه وانه لا معنى
للاستغاثة منه لانه لا يتصور الاستغاثة منه ص بين
انهما متنافيان قيل لا تنافى بين انهما كما يلاحظ ويمكن ان يقال ان هذا
الفتح فى حكم الكسر فالتنافى بينهما فى نحو لا حول حاصل ايضا لفظا او تقديرا
اذ كان معربا قبل دخول حرف النداء نحو يا عبد الله ويا قاضى البلد واما
اذا يكون معربا قبل دخول حرف النداء نحو خمسة عشر فانه مبنى
مع الاضافة كما كان مبنيا قبل دخول حرف النداء واما النصب محلا فمشترك
فى المضاف وغيره فلا وجه لتخصيصه لان علة النصب هى المفعولية متحققة
فيه وذلك انه مفعول ادعو المقدر قايم مقام الكاف مع عدم مشابهته له
فى الافراد المفهم له الى البناء ص نحو يا طالعا جبلا فان قيل اسم الفاعل لا يعمل
بدون الاعتماد فكيف عمل طالعا مع انه لم يعتمد قيل الموصوف ههنا معتمد فان
قيل فعلى هذا يكون من باب يا رجلا صالحا وهى مستحيلة لان نحو يا طالعا جبلا
معرفة بدليل تعرف صفته بقال يا طالعا جبلا الظريف بخلاف يا رجلا
صالحا فانه نكرة بدليل عدم تعرف صفته يقال يا طالعا جبلا الظريف

بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل عدم حرف صفته لا يقال يا رجل الصالح
قيل انه معرف على موصوف محذوف و التقدير يا ايها الطالع فوقنا للاختصار
ثم حذف اللام ليلا يجتمع العلامتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا
للمضاف ح وهذا توقيت لنصب رجلا يعني ان نصب رجلا موقت بهذه
معقولية لغير معين بمعنى ان مؤدى هذه المذكورة لا غير هاهنا ان انتهت هذه المدة
بان يكون معقولا لمعين لا يكون منصوبا بهذا التقييد لنصب رجلا اذ نصب رجلا
حالتئذ كونه لغير معين ولمعين حتى يقيد باحدهما يحترز عن الامرين لا يقال
لا يفهم من قوله معقولا التوقيت و انما الظاهر التقييد لانا نقول ان معقولا في
معنى وقت معقولية و عندها يفهم معنى التوقيت ح فلا حاجة الى ايراد
مثال له على حدة اى لما سوى المستغاث بالالف و ان كان مبنيا لا يجوز في
توابعه الرفع لان المبنوع مبني على الفتح فلا يتصور الحمل على اللفظ ح للم يجز
يعني لما لم يجز الكلم الالف و هو الرفع على اللفظ و النصب على المحل في التوابع كلها
بل في بعضها و لم يجز فيما هو جار فيه مطلقا بل مع قيد فلا بد من تفصيل التوابع
الجاري فيها هذا الكلم ليتعين تلك التوابع و يخرج ما سواها و لا بد من التقييد
ايضا ليتقيد و يتعين ما هو جار فيه و هو المعطوف بحرف التمنع و دخول عليه
فظهر ترتب التفصيل و التقييد فلا يرد ما قيل ان عدم الجريان لا يقتضي
بل التقييد ح على المعنوي على ما ذهب الشارحون و كان المختار عند المص
ذلك اى اعراب التاكيد اللفظي رفعا و نصبا و اما تقييده في شرح المفصل
فبناء على الاعم الاغلب هذا توجيه ما ذكره الا ان الظاهر المختار عنده
في شرح المفصل كما يشعر به التمثيل للتاكيد في شرح الكافية بنحو يا تيم اجمعون
و اجمعين ح هو الصفة مطلقا و عطف البيان كذلك اى الصفة و عطف
البيان اعم من ان يكون باللام او بدونه نحو يلي سرهذا و نحو الوصي العابد اذا
النظر ح حملا على لفظ الظاهر كان رفعه ملفوظا او المقدر اذا كان رفعه مقدرا
نحو يا قائمي العالم او المحل نحو يا هولاء الكرام فان قيل المنادى في المثال الاخير
ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل قلنا مضموم المحل باعتبار انه لو وقع

موقعه

موقعه معرفة معرب في الاصل لفظا كان مضموما و يا ان يكون مضموم المحل
مع كونه منصوبا باعتبارين كما في هذا في يحيى من ضرب هذا الوصل فان
محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه و الرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من
حيث المعنى و لهذا جاز في تابعه الرفع و الجر نحو يعجبني من ضرب الرجل
العالم بالرفع و الجر ح او ما يقوم مقامه و هو الالف و الواو في المثنى
و الجمع ح نحو تابع المعنى تابع لمحله و محله النصب قيل هذا التعليل
يقتضي ان يجتاز النصب في سائر التوابع المذكورة ح في جواز نزع اللام
كونها غير لازمة له لانها اعم بها جمعا العلمية للمح الوصفية الاصلية و مع
المسمى به اذا كان متضمنا للمدح كالحسن و الحسين و ذم اذا كان متضمنا
للذم كالقبيح لو سمي به بخلاف نحو النجم مما يكون اللام لازما له لانه جعل
علما مع اللام ح المضافة بالاضافة الحقيقية احترز عن التوابع المضافة
بالاضافة اللفظية و التوابع المضارعة بالمضاف فان حكمها حكم المفردة
اما المضارعة بالمضاف فظاهر لانها مع فقد حقيقة و اما المضافة
بالاضافة اللفظية فلان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال ح فانها
اذا وقعت منادى يعني ان المضافة اذا وقعت منادى ينصب فنصبها
اذا وقعت توابع اولى لبعدها عن النداء الذي هو موجب للبناء ح
بان يحمل دون النداء او يلحوق به يعني ان المراد اعم من الاين و الابعد
و اما بنت فليس مثلهما في النداء لان التحقيق معهما اكثر بخلافه
الى علم اخر فالشروط اربعة و هي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل
ابن زيد و كونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو في الدار
على ان عمرو مبتدأ و كون ابن متصلا بالعلم بوصوفه و كونه مضافا الى علم
اخر احترازا عن نحو يا زيد بن اضنا ح اى اذا اريد بزاوه لان وقت
بزاه التعريف بلام و العدول بيا الرجل لا يتصور التوصل بها و يتوسط
اى مع هاء التنبيه اما توسط اى فللاحتراز عن اجتماع المتنافيين
بلا فاصلة صورة و ان كان في احدهما من الغائبة ما ليس في الاخر

واما الاتيان بها التنبيه فللتنبيه على ان المقصود بالنداء ما بعدها قوله ويا
هذا بين بسط الامرين قيل لكل واحد منهما اى واسم الاشارة تمحاف في التوصل
فلا فائدة في الاتيان باسم الاشارة عجيب اى واجيب بان المقصود من
الجميع بينهما هو التنبيه في التوصل من الابهام الى التفسير ولما كان اسم الاشارة
اقل ابهاما من اى لان ايا مبهم بالوضع بخلاف اسم الاشارة ولذلك جاز
يا هذا بدون وصف دون يا اى عجيب اى به تدريجا فيكون اى منادى وهذا
صفة له والرجل صفة لهذا وقيل فائدته زيادة التنبيه والتوضيح في البيان
بالتأخير فيه لان المقصود بالنداء اى واسم الاشارة بل هما وسيلتان
اليه قوله فالتوسل كائنة جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى
المضموم فلم يجز فيه النصب كما بالظرف وقوله هذا بمنزلة المستثنى
من قاعدة جواز الوجهين اى تخصيص منها مثل اقتلوا المشركين ولا تقتلوا
اهل الذمة فيكون المراد من قوله وقوانعه كائنة وقوانعه ما جاز في توابعه
المنادى المضموم فعلى هذا نحو الرجل في ايتها ايها الرجل كالعمامة اذا فصل لم يجز
التزم رفعه قيل هو المنادى الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا
دون ما هو صفة فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع
المنادى المضموم بل مثله قوله بناء على قاعدة يجوز اجتماع حرف النداء
مع اللام وانما كان هذه القاعدة يجوز اجتماعهما لان هذه القاعدة
يصير اللام بمنزلة العوض عن فاء الكلمة ولام التعريف لا يلتئم
الكلمة قوله وعوضت اللام عنها اى جعلت اللام عوضا عنها قوله من اجله اى
بخيله بالوصل عن نقوله من اجله متعلقه بمحذوف اى يحتمل والمعنى انحل
المشافه من اجله ايها الحبيبة التي دللت خلي في حبك وانت بخيلة للبا والوصل
عني قوله بضم الخ ايا كما ان تكسيا نائب المفعول به قوله اى في تركيب تلى وفيه المنادى

المفرد

المفرد العرفة صورة من غير اعتبار كونه منادى مفردا مع فرد لان الثاني
تاكيد للمنادى قوله وتم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه
فيصير التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته الاولى اعرابية
كانت او بنائية فكما ان الاول يحذف التنوين للاضافة فكذلك
الثاني مع انه ليس مضاف وانما جاز الفصل بينهما في السعة مع انه
لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك
بالظرف خاصة في الاغلب لانه لما ذكر الاول بلفظه وحركته يلاحظ كان
الثاني هو الاول فكانه فصل عن نفسه الا يرى انك تقول ان زيدا مع قولهم
لا يفصل بين ان واسمها بالظرف وعدي اخوتهم اضيف اليه لشهرته قال
الميداني اذا قال لا ابا لكم لم يترك من الشتم شيئا والمعنى انك لست بزيد
قوله احترازا عن نحو يا في فانه يحذف فيه الياء بدون الاكتفاء بالكسرة
اذ لا كسرة قبلها قال في التسهيل وشرحه التعليق واذا نودي المضاف في باب
المتكلم اضافة تخصيص جاز حذفها بخلاف المضاف اضافة تخصيص نحو
يا مكرمي مرادا به الحال او الاستقبال فلا يحذف انتهى ويعلم من اطلاقه ان الياء
يحذف من المنادى اذا كان مضافا اضافة تخصيص اعم من ان يكون صحيحا
او معتلا نحو فتاي قوله وقد جاء شاذا نحو المنادى يا غلام امنح يا بسي واصلم
يا نسا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاصمح الياء تبعا او مكسورة لمناسبة الياء
الا اذا لم يكسر لثقل الكسرة عليها على ما هو الاصل فلا يرد ما قيل ان الياء لا
يناسب الكسر الوارد عليها بل ينافيها وانما يناسب الكسرة قبلها قوله اى لضرورة
شعر بسم الله ما منصوبا لم فهو مفعول له لفعل الترحيم كما صرح به في الحلى اشي
الهندية لا للوقوع كما هو المتبادر والام خبر بحذف اللام لعدم اتحاد الفاعل
لان فاعل الجواز الترحيم وفاعل الضرورة الشاعر لانه المضطر والتقدير بفعل
الترحيم للاضطرار والمرحم والمضطر واحد لا يجوز ان يحمل على مذهب الاخفش
وهو انه لا شرط اتحاد الفاعل لانه خلاف مذهب المص قوله اى لمجرد التخفيف
وانما قال ذلك لان كل حذف لا بد فيه من التخفيف فلا بد من التقييد بذلك

ليلا يدخل في التعريف غيره من الحذف لعلة واما قولهم انه حذف بلا علة وحذف
الاعتناء مع انه لا يخلو كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهو اصطلاح منهم
كذا في الرضي قوله على التقدير الاول وهو ان يكون مع فيما لمطلوبه الترخيم لاه الامور
المذكورة ليست شروطا للمطلوبية الترخيم فلا بد من التقييد بذلك قوله لانه ليس احد
اجزاء المنادى فنظر الى المعنى لان مجموع المضاف والمضاف اليه للمعنى العلمي
لا شتراط العلمية في الترخيم الاول فقط فيما النظر الى المعنى وهو المعنى
العلمي لا يكون اخر الاول اخر المنادى ومن قال ان اخر الاول ليس اخر المنادى
نظر الى المعنى لان المنادى في نحو يا غلام زيد العلم المخصوص وهو لا يستفاد
بدون زيد فقد اعتبر المعنى الاضافي ولم ينظر الى اشتراط العلمية في الترخيم و
بالنظر الى اللفظ ليس اخر الثاني اخر اجزاء المنادى بدليل الاعراب على اخر الاول
فراعوا الامرين فاضمر الترخيم بالنية اذ لو رخم اخر الاول لرخم وسط الكلمة
ولو رخم المضاف اليه لرخم غير المنادى قوله لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب
او البناء اما كون النصب اثر النداء فلكون المنادى مفعولا ادعوا واما كون البناء
اثره فلمشابهته للحاف في نحو ادعوك بخلاف الفتح فانه اثر الالف دون النداء
ولو زيادتا على الثلاثة يعني انما اشترط الزيادة على الثلاثة ليلا يلزم نقض الاسم
نقضا قياسا مطردا على اقل ابنية المعرب بلا علة ظاهرة موجبة بلا لام كحسا
بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي
والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحو عصا فانه وان كان قياسا لكنه بعلة
ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قيل المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية يكون
على اقل من ثلاثة احرف نحو من وما قيل البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب
قوله موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي وهو المنادى قوله اذ النداء كلمة اخرى
كلمتها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبة الاعراب في انهما زيدتا معا
كذا في الرضي ولم يقيد بكونهما لمعنى واحد كما قيد به غيره لان كل واحد من زيادتي
مسلمان ومسلمون لمعنى آخر وهما تان الى يا تان سبعة اصناف زيادة التثنية
نحو زيدان وبعضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمين ومسلمون

علمين

علمين وزيادة تا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادته مرو اي وزيادة تا
يا بني النسب وما اشبهها نحو كوفي وكرسي وزيادتا الى في التانيث نحو حمراء وقوله
اذا جعلتها فعلاء من الوسامة فاصلها واو سماء قلبت واوها همزة على غير قياس
كما في اصوام فيفهم زيادتا في للتانيث كحمراء قوله لتبادره يعني لم يذكر قيد الاصالة
لتبادره الى الذهن عند ذكر الصحيح لان الحرف الصحيح يكون اصليا غالبا فيخرج
عنه نحو سعلات لان التانيث من الحروف الاصلية من الكلمة واما في كلمة براسها
فتحذف وصرفها قوله وهو اي الحرف الصحيح الاصلي اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان
يكون حرف العلة قبلها ساكن كرمى ويكون اصليا كالحرف الصحيح الذي يكون حكم
حكم الاصالة لانه في الاغلب يكون اصليا ويقال انه في الصحيح لانه يقبل الحركات
الثلاث كالصحيح وقوله واعلم تاخذ هذا القيد يعني هذا قيد في قوله او حرف
صحيح قبله مدة لان قوله زيادتا في حكم الواحد لان نحو بنون وقلوبا يرخم
بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة بعينه على حرفين ليس لاصل الترخيم بل قبله كما في تثنية
قوله اي والحرف الصحيح والمدة في القسم الثاني وزاد قوله الاخيرة لما ان الترخيم للكون
الثاني الاخير فحافر قال فان كان في اخره زيادتا يرخم بحذف الحرف الذي يحذف
الحرف فان الاخيرتان فضل الاخيرتان داخل في الجواب ايضا ولهذا قال المص وقد كان
مركبا حذف الاسم الاخير وليس باعادة الشرط حتى يلزم ان يكون التقييد بالشرط
في الجواب لغوا كما قيل نحو ان جاد زيد اكرمته اي زيد الجائي قوله المعقد قال الجوهري
بالتحريك من جنس الغنم خصاص الارجل قباح الوجوه يكون بالجرين والواحدة
عقدة يقال ارى من العقد قوله وهو اي المنادى المرخم رجع الضمير الى المنادى
المرخم ولم يرجع الى المحذوف كما فعله الشارحون ليطابقه قوله وقد يجعل اسما
برأسه فان الضمير فيه راجع الى المنادى المرخم قوله فللاحوم قلبت ياء وكسر ما قبلها
لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن في اخره واو قبلها ضمة الاول تقلب ياء
والضمة كسرة كما للقاضي والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه قوله وجوزوا
وهو ما اشارة الى دفع اشكال اورده الرضي وهو ان المعرف داخل باحرف سمي المحذوف

هو المتفجع منه نحو واويلاه وواحزناه واجيب عنه بوجه اخر ايضا وهو ان المراد
بالمتفجع عليه المتفجع لاجله ممتازا به عن المنادى اشار بذلك الى ان الباء داخلة على
المقصور وانه ضمن الاختصاص معنى الافراد والامتياز اى انفراد المندوب
وامتيازه بين الاسماء التى يدخل عليها يا بكلمة واو لم يشترك غيره فيها فحاصله
ان وا مختص به لا يجئ فى غيره قوله ولا يلزم ذلك الخ يعنى اذا كان المراد ما ذكرنا
وهو انه اذا وقع المندوب اى على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه مثل ذلك
القسم لان حكم المندوب على الاطلاق مثل حكم جميع اقسام المنادى باسرها
كما هو الظاهر من العبارة حتى يلزم ان يقع المندوب نكرة كما يقع المنادى نكرة مع انه
لا يقع كذلك فكيف يكون حكم المنادى النكرة انما كان حكم المندوب حكم المنادى
فى الاعراب والبناء لانهم لما اجروه مجراه فى صيغة اجروه مجراه فى احكامه من
الاعراب والبناء تكميلا للشبه كذا فى بديع السباب لانه لا يذهب الا المعرفة
بل المعروف كما يجئ تحقيقه فالمراد بالنكرة فى قوله لا يقع نكرة النكرة التى لا يكون
المندوب مشهورا بها قوله لان الصوت المطلوب فى الندبة ليبكى عليه من يسمع صوته
او يتخلص من التفجع قوله اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره
اى التباس لفظ المندوب الدال على المقصود عند زيادة الالف بغير ذلك
اللفظ الدال على غير المقصود عند زيادة الالف بغير ذلك اللفظ الدال على
غير المقصود فيلتبس المقصود بغيره واما الاعتداد بالتباس فى اللفظ كما اعتبره غيره
لان التباس فى اللفظ ثم فى المقصود وذلك كما اذا كان الامر المقصود ندبة غلام مخاطبة
فاللفظ الدال عليه واغلاماه بكسر الكاف فعند زيادة الالف تلتبس هذا اللفظ
بلفظ غلاماه بفتح الكاف فيلتبس المقصود بغيره قوله الا الاسم المعروف الذى
اشتهر المندوب به على اى كان اولا فلو كان علما فلم يشتهر به لم يندب كزيد غيره
من المعارف والنكرات الذى لم يشتهر به ولم يندب فلا يقال واهذاه وذلك
لتحصل عذر النادب فى الندبة ليتفجع عليه لانه اذا كان المندوب مشهورا
بذلك الاسم لايلام النادب فى الندبة ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا

بذلك

بذلك الاسم جاز ندبته فتقول يا ضاربا زيدا اذا كان زيد رجلا عظيما
وقد ضرب المتفجع عليه واشتهر به وتقول وا من حفر بئر زمزماه فان جد المطلب
اشتهر بذلك واما المتفجع منه فلا يشترط فيه كونه مشهورا فانك تقول وامصيباه
وليست بمعروفة قوله لانه جئ به لتمام المضاف لان الاسم كما يتم بالتنوين ونون
التثنية والجمع يتم بالاضافة ولهذا لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه كما لا يفصل
بين الاسم وما يتم به لم يجز السكوت عن المضاف اليه بخلاف الصفة قوله ويعنى
به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء الخ وسواء كان معرفا اى مضافا
او مضارعا له يا غلام فاضل ويا ضاربا زيدا فقصرت بهذه العلة واحدا
بغير او لا كذا فى الرضى ويرد عليه من قال المراد به كل نكرة قبل النداء يصح
تعريفها باللام قوله لان نداءه لم يكثر كثرة النداء العلم قيل هذا التعليل يقتضى
اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك حاصله ان هذا التعليل يقتضى اه
لا يحذف فى غير العلم لانتفاء علة الحذف وهذا انما يصح لو كانت العلة وحدها
واما اذا كانت متعددة فلا لان انتفاء علة معينة لا يستلزم انتفاء المعلول لجواز
ان يثبت المعلول لعلة اخرى وفيما نحن فيه كذلك فان علة الحذف فيها هو
صورة فيها تختص بالنداء وفى المضاف وغير مشابههما للعلم فى عدم وقوعهما
صفة لاى فان كلا واحد من العلم والمضاف واى لا يقع صفة لاى قوله لان المط
فيهما من الصوت لاظهار الاستغاثة والتفجع قوله اصيح ليل قال البداه ذكر للفصل
من محمد بن بعل الضبى ان امرأ القيس بن حجر الكندى كان رجلا مغرما لا يحب النساء
ولا تكاد امرأة ترضى معه فتزوج امرأة من طئ فابتنى بها فابغضته من بحت
ليلتها وكرهت مكانها معه فجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت فرح رأسه
فينظر فاذا الليل كما هو فيقول اصبح ليل فلما اصبح قال لها قد علمت ما ضمنت
الليلة وقد عرفت ما ضمنت كان كرهها مكانى فى نفسك فما الذى كرهت
منى قالت ما كرهتك فلم يزل بها حتى قالت كرهت منك انك خفيف اللحم
ثقيل المصدور سريع الاراقة بطئ الافاقة فلما سمع ذلك منها طلقها وذهب
قولها اصبح ليل مثلا قال الاعشى وحتى بيت القوم كالصيف ليله يقول اذا

يفصل

علما ان

اصبح ليل والليل نائم وانما يقال في الليلة الشديدة التي مطول للتشويه معنى
بيت الاعشى حتى يبيت القوم غير مطيق قوله شخص وقع في الليل على نائم
وهو سلامة بن سكلة فخفقه وقال اصد مخنوف فقال له سليك الليل طويل
وانت معرى انت امن ان اغتالك عدو لعلك في الامر ثم حفظه سليك
فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى وهذا يضرب لمن استقوت عليه كذا في
مجمع الامثال قوله اى كراوان فالكر الكرا وان فضسه وقال الخليل الكى المذكر من
الكرى وان قال ابو الهيثم هو ظاهر يشبه البطة لا ينام بالليل فسمي بصوته
من الكرى وهذا مثل يضرب للذى ليس عنده غناء ويكلم يقال له اسكت وقوله
الانشاد ما تلفظ كراهية ما يتعقبه قوله فيسكن ويطرد في جميع الامثال
يتلبد بالارض فيلبق عليه ثوب فيصاد قوله ان النعام الخ وقال الميداني في شرح
الامثال وقولهم ان النعام في القرى اى يا تيك فيذبح ويسلخ يا خفافها قوله اى
مفعولا اى موضع مفعول قوله وحاصله الخ يشعر بان الباقي بيضمر بصلة مشتغل
للمسببية كما قاله الشارحون وان قوله عنه متعلق بفارغا او موضحا لا
بقوله مشتغل على انه مشتغلا بمعنى معرض كما قاله الشارحون ايضا قوله
بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر فخرج هذا احتراز عن زيدا ضربته فان
ضربته ليس معرضا عن زيد بسبب الاشتغال بضميره بل بفعل الاباحة فيه
واما احترز عنه لانه حتى يكون ويدرج نوعا ليس من شرطية التفسير قوله اى
ما يناسبه بالترادف نحو مررت به فان وجدت مناسب مررت بعد تقديره
بالباء او مرادف لها كالمجرور مررت بالباء وما اجريه لان مررت وحق بمعنى
جاوزت الا انه يواسطة الباء فلا يرد ما قيل ان ضربته مساهلة لان الترادف
في المفردات قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع عند عدم قرينة ترجح النصب من
قوائن وجوب النصب واختاره لان قرينة صحة الرفع والنصب متساويان
لان قرينة صحة الرفع تجرد من العوامل اللفظية كما مر او صحة وقوع ما بعده
من الجملة خبرا عنه ووجود ما له صلاحية التفسير قرينة النصب فمتى يرجح النصب
قرينة يرجح الرفع بسلامته عن الحذف الفعل والاصل عدم الحذف وهذا

يشكل فيما اذا كان النصب مساويا للرفع فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب
مع انه لا يختار فيه الرفع هذا وقد اعترض على الدليل بان الرفع في زيد ضربته لما يوجب
السلامة عن الحذف سيلزم خلاف اصل اخر يخلو عنه النصب وهو كون الجزء جملة
اذ الاصل في الجزء الافراد واجيب عنه بانا لا نسلم ان الاصل في الجزء الافراد كما مر
بيانه الرضي قوله الا بتاويل اى بتاويله بجملة من احوال المبتدا حتى يصح ربطه وجعله
بيانا فالحكم من احكامه للتناسب وذلك ان التناسب معتبر مع عدم
وجود ذلك على ما يلزم من الحذف لان الحذف واجب كان خلاف الاصل فهو كثير غير
مكروه بخلاف المخالفة بين الجملة المتقاطعة وهكذا الحكم في ضربت رجلا ضربت
عمرا وحسن تقبلها للعطف على مشابه الفعل لان مشابه الفعل في حكم الفعل فلهذا
لم يذكره قوله اذ هي عاملة في المضارع يعني انها عاملة في الفعل المضارع لفظا
لا تقديرا حتى يقع بعدها اسم منصوب على شريطة التفسير بخلاف ما والاداة
فانها ليست عاملة فيقدر بعدها الفعل والناصب للاسم المنصوب على شريطة
التفسير فيقال ما زيدا ضربه ولا يقال لم يزيدا ضربه هذا الا ان ما ذكره من عدم تقدير
معولها صحيح في غير لما يسيء في بحث الفعل ان لما يختص من بين الحروف الجازمة
للمضارع بجواز حذف الفعل قوله لضعفها في العمل لانها ولما اعادا فعلان لمشابهتهما
ان الشرطية من حيث انهما يدخلان على الفعل المضارع فتنقلان الى معنى الماضي
كما ان يدخل على الماضي فتنقله الى معنى المستقبل مشكلا كما فيه ولي اما تعمل للحمل
على ان المشابهة الا المشددة في ان الجملة بعدها في تقدير المفرد ولا شيء
منهما فعل بمشابهة الفعل الذي هو الاصل في العمل فلهذا ضعفت عملها قوله واما
قال حرف الاستفهام اراد انه لو قال بعد الاستفهام لدخل فيه ما ضربته مع انه
يختار فيه الرفع لا النصب الا انه على تقدير ان يقول بعد الاستفهام لم يدخل فيه
ايضا لان اسم الاستفهام لا يقع الا استفهام بل مصدر قوله اى مواضع وقوع الفعل
فيها الكلي وقوع الفعل مبتداء والكلي خبره قوله مخلوق لنا بعد يعني انه مخلوق
لنا وان صحا خلقه بتقدير وقضائه سابوه قوله وحد خوف لبس المفسر اى عند
ان يخاف من اللبس وتقصد وقعه كما في ليس المفسر بالصفة يختار النصب

بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا ليفهم العلماء المقصود باجتهادهم في فتح
دون جاءتهم فح لا يختار النصب هنا الا اذا هنا موقوف على اعتبار الغرض
الفرق بين اللبس وخوفه فاذا كان معتبرا عندهم فلا كلام فيه والا فمشكل فالاولى
ان يقال المراد عدم اللبس وانه محوف في نفسه ينبغي ان يحتمى عنه
كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية دون الاضطرارية واما
باعتبار المبتدأ فالصفة اعرف لان مسماه هو نفس مسمى الكبرى لا بما الخبر
الاخص من الكبرى وهذا جواب الاشكال الذي اورد في الحاشية المذكورة
وامكان ان يظن في بادي النظر بان لا ينظر جميع القيود المذكورة في الضابطة
حتى لو وقع النظر بان ينظر الى جميع القيود المذكورة فيها حتى قيد التسليط
يظهر ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير كما اصطلحية وقال الرضي
زيد في قولك ان زيدا ذهب قد خرج عن الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله
ضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه فنصب ضميره اذ الفعل لا يشتغل عن نصب
اسم لرفع ضميره فعلى هذا لا يكون الظن بانه خص في بادي النظر ايضا قلنا
المراد بالمناسب ان الظن المراد من قولك زيدا ضرب غلامه اهانة المتكلم
لزيد لا مطلق الاهانة وكذا من قولك زيدا حسبت عليه ما يسلط المتكلم
لا مطلق التسليط وكذا من قولك ان زيدا ذهب فاذا ذهب زيد لا اذا ذهب
زيد لا اذا ذهب احد زيدا قال السيد الشريف في حواشي الجيبي الفرق بين
ان زيدا ذهب فاه وبين زيدا حسبت عليه ان كلا منهما مبني للمفعول
ان القائم مقام فاعل ذهب هو الجار والمجرور فهو محل في ضمن زيد رفعا
لانضمامه بخلاف حسبت فان القائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور
اعني عليه فهو منصوب محلا والحقيقة ان حسبت عليه يستلزم ملابسة
فاعلها المتكلم مفعولها زيدا واما ذهب فانه يقتضي بالملابسة واذ هانا
لم يعلم فاعلها فالاول يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه
والثاني يستلزم فعلا مجهولا يرفعه اذا سلط عليه اي رفع زيد في المثال
المذكور واجيب بالابتداء لدخوله في حد المبتدأ كما ذكره المصنف في شرح

واعترض

واعترض عليه بانه يمكن هنا تقدير عامل فلا يتعين الابتداء اي اذ ذهب زيد
ذهب به فلهذا عمل بعض الشارحين الرفع على كلا الاحتمالين اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم وذلك ان المقصود بيان احوالهم واحوال مفعولاتهم
والحكم عليكم وعلى مفعولاتهم كما يقتضيه سوق الاية لا بيان حال كل موكاين وكتوب
في صحايف اعمالهم بانه مفعول لهم والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة لوجود جميع شرائط المذكورة فيهما
حاصلة في بادي النظر لان ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها نحو زيدا فكرمه كذا في
الرضي فهو ظاهر بالنسبة الى الكل لا الى المبتدأ الغير العارف بقاعدة اعمال ما
بعد الفاء فيما قبلها واعلم ان ما بعد الفاء يعمل فيما قبله اذا كانت رابطة
كما في قوله تعالى اذا جاءه نظر الله الى قوله فصبح او واصفة غير موقعها الغرض نحو زيدا
فكرم وعمرا واما البتة فلا تفهم واما اذا لم يكن زائدة وكانت واقعة موقعها فما
بعدها لا يعمل فيما قبلها كما في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا والكل واحد منهما
ليلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار اذ لا يجوز القراءة على غير المختار مستقلا بان
كل منهما منعطفة عن الاخرى لا فعلى لاحدهما بالاخرى فيظهر زيد مضروب
فاكرمه ببيان الحكم الموعود اي الحكم الذي وعد به بقوله فيما يتلى عليكم او
للتفسير فيكون اجلدوا بيانا لما يتلى عليكم وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم
يكن الاية جملتين بل يكون زائدة التحذير اي موضع التحذير وهو في اللغة
تخويف شيء ما عن شيء وتنفيره عنه وفي اصطلاح النحاة معمول الى اشارة الى
دفع ما قيل ان التحذير بمعنى المحذر او المحذر منه فاقامة المصدر مقام المفعول
وذلك انه لا حاجة الى ذلك لان التحذير جعل في الاصطلاح للمعمول على
صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المحذر اعترض الرضي بان ذكر المصدر
في عطفه على قوله معمول بعد مي حيث المعنى الا ان يعود في الاولى مضاف
اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه ايضا نظر لان مراده بالتحذير
هذا المفهوم ثم قال وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس
بشيء لان او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور فقيل نحن

جاء في زيد وعمرو ولو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وبين ما قبلها
نحو ايا معتم او امشي بمعنى انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاتيان
للثاني فلو قلنا هنا او ذكر لكان اضرب عن قوله معول بتقدير انه والا يستقيم
انتهى فاشار الشارح الى الجواب عنه بان قوله او ذكر على صيغة المجهول على ما
في بعض النسخ وان كلمة او اتصالية لا اضرابية وانه عطف على صدر او ذكر
المقدر والمعنى ان التحذير منصوب معول بتقدير انوه حذر تحذير اما بعده
او ذكر لاجل التحذير مما بعده او معول ذكر معول تحذر منه اي معول تحذر منه
مكررا على انه من اقامة الظاهر مقام المضمر للتنبيه على ان ذلك المعول تحذر منه
لاجل تحذر كما في قوله الهي عبدك العاصي اتيم عبدك مقام انا اظهارا للخضوع
والتذلل فاستقام الكلام واندفع الاشكال وهو ضربا بالعصا فقال احذر انه
بالعصا ما به قالهم رضي الله عنه اياك ان تحذف الا رمنة واغا حذف ونهى عن
ذلك لانه بقتله فلا يحل انقيت زيدا من الاسد واغا يقال اتقيته
اي حذرته كذا في القاموس وحاصله ان اتقيت جاء متعديا الى المفعول
على نزع الخافض واما الحمل على تضمين معنى بعد فتطويل المسافة فالاولى
ان يعدد بعد ابداء قوله لان المعنى على الاتقاء على الطريق لا على بعيد لانه
انما يتقى ويحترز عن الطريق لا ان يبعد الطريق مثل تفضل تفضل فان
المعنى بعد تفضل عما يوذيك فعل فعلى هذا لا يكون تفضل محذوفا منه فلا يكون
بعض افراد النوع الثاني الا ان يقال ان تعاهد الشخص من نفسه والتحذير
منه ليس الا لاجل ما في ضرر فالمحذوف منه في الحقيقة هو الضرر وهو محذوف
منه بالنظر الى المال لكن على هذا لا يتعين تقدير بعد كما هو مقتضى كلامه بل
يجوز تقدير انوه ايضا واما حرف العاطف فلم يثبت الافادة كما قال
ابو علي في قوله ولا علي الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي مرقلت اي حدث
يعني ان المراد الفعل اللغوي لا الاصطلاحي اذ لا يعمل في نحو ضربت اليوم
الا الضرب لا لفظ ضرب الذي هو الاصطلاحي من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور اي يؤخذ ويلاحظ ويذكر بهذه الحيثية فيوم الجمعة مثلا في مثل

سم شهدت

شهدت يوم الجمعة وان فعل فيه فعل الشهود الا انه لم يكن من هذه الحيثية
اذ لم يقصد بذلك ولم يذكر لاجله بل بحيثية وقوع الفعل عليه فيخرج عن التعريف
لانه مفعول به لا مفعول فيه ولا يخفى انه على اعتبار قيد الحيثية يعني
ان قيد الحيثية وان كان لابد منه لاخراج نحو المحدود مثل شهدت يوم الجمعة
الا انه يلزم الاستغناء عن قوله مذكور لانه حينئذ يخرج قوله الجمعة يوم طيب بقيد
الحيثية الا ان يكون الزيادة تصوير معنى المفعول فيه وتحقيق ماهيته بان
يذكر جميع ذاتياته وما يصير في ماهيته فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا
على المنصوب بتقدير في فالمحدود عندهم هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل
فيه مذكور مبهما كان الزمان او محدودا المبهم من الزمان هو الوقت لا حد له
يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والمحدود منه ما نهاية تحصره سواء كان
معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر وسنة لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل لان
الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل الماضي والحال والاستقبال والمبهم من الزمان
كالحين والوقت جزء منها وظروف المكان ان كان مبهما ذكر الضمير وان كان المرجع
جمعا لو غاية الجزء بناء على ان الضمير اذا دار بين المرجع والجزء فالاولى وغاية
الجزء كما في قوله المرفوعات هو ما استحق فلا حاجة الى ما قيل ان الضمير راجع
الى ظروف المكان بتاويله بالمكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير
وانه لا يرد ان الضمير ان كان راجعا الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا ولم
الحاجة الى ان يقال في جواب الاشكال ان الاضافة للمكانية مبالغة كانه
يرجع الى المسداء وان الاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله
بالقسم لانه قسم من الظروف وقسم المبهم بالجهات الست اختلف في
تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء فان نحو خلف وامام
منتصبا على الظرفية بلا خلاف مع انه ليس بنكرة وقيل هو غير المحصور
كما قلنا في الزمان وهو الاولى ويخرج عنه المقادير والممسوح كفرسخ
وميل ولا خلاف في انتصابهما على الظرفية وقيل هو ما ثبت له اسمه
بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه

فالمكان لم يصر فرشحا بالنظر الى دوامه بل بسبب القياس السماوي
الذي هو خارج عن جسمه والوقت بما كان له اسم بسبب امر داخل
في جسمه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن ويرد
عليه نحو جانب وما بمعناه وكذا صوف الثوب مما لا ينتصب على الظرفية
مع انه من المكان المبهم على التفسير المذكور وقال الاكثرون من المتقدمين
وهو الذي اختاره في هذا الكتاب هو الجهات الست والوقت
ما سواهما قالوا العامل عليه عندي وبيني ووسط الدار من الوقت
من الجهات الست فانتصب انتصابها لمشابهتها للجهات الست
وقال لص وكذا العامل لفظ مكان على الجهات لا للابهام فان قولك
جلست مكان زيد لا ابهام فيه فالعامل لفظ مكان بل الكثرة استعمال المحذوف
منه تحقيقا قال الرضي وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل العامل
التأديب المحسوسة على الجهات الست لمشابهتها للجهات في الانتقال
فان تعيين انتهاء الفرسخ مثلا لا يخصص وضعا ولا موضع بل
يحوله ابتداءه وانتهاءه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا ومما
يؤيد ذلك ما ذكره من التأييد مبني على استعمال العرب فان جاء
استعمال العرب كما قاله فلا كلام فيه والا فلا يصلح التأييد وذكروا
في اسد لالة ان مصدره الدخول والمعول في مصادر اللازم
اغلب وامر ضد مرفت وهو لازم وان استعمال دخلت وبحوه سكنت
ونزلت مع كثرة والتفصيل فيه بعضه كما مر في المفعول به فيجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التخصيص نحو انا يوم الجمعة سرت وهلا
يوم الجمعة سرت فيه ويجوز بعد اذا الشرطية وحرف النفي وحرف
الاستفهام وفي الامر والنهي وعند خوف لبس المضي بالصفة نحو كل
يوم صمت فيه في الصيف وبالعطف على جملة فعلية نحو قطرت
يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوي الامران في مثل زيد
سار يوم الجمعة وسرت فيه لاجله ويرجح الرفع بالابتداء عند عدم

قرينة

قرينة خلافه او عند وجود احدى منهما كذا الخاجاة نحو لقيته وزيدا
فاذا يوم الجمعة سار فيه لقصد تحصيله او لسبب وجوده اذ ان
المفعول له قسمان قسم يفعل الفعل لاجل تحصيله ويكون غرضا ومقصودا
من الفعل تحصيل منه ويترتب عليه وهو العلة الغائية للفعل يكون علة
بحسب التعقل ومعلولا بحسب الخارج وقسم يفعل الفعل لاجل
وجوده ويكون حاصلا وموجودا قبل الفعل وهو العلة الموثرة يكون
علة في الخارج كقعودي عن الحرب جبنا فان الجبن علة موثرة للقعود
من موجوده قبله فان قيل التاديب حين انصرف فكيف يحصل به
قيل به يحصل به باعتبار تضمنه وهو التاديب الادب هو الانتهاء
بمكارم الاخلاق فانه اي المفعول له عنده مصدر من معنى ان
يسمى النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق من حيث لفظ الفعل ويكون
معناهما واحدا فالاتحاد اما ان يكون المراد بالضرب التاديب
بالضرب لان الضرب بيان وتفصيل للتاديب كما مر في الرضي فالمعنى
ادبته بالضرب تاديبا او بان يراد بالتاديب ضرب تاديب على
حذف المضاف فالمعنى ضربته ضرب تاديب ورد قول الزجاج بان
المفعول له صفة مستقلة يفهم منه القليل مقصودا منه فلا يدخل
في الحقيقة اخرى لا يكون مقصودا منها القليل اذ صحة تاويل نوع
بنوع اخر لا يوخله في حقيقة والمكان حجة الجمهور ظاهر ليكون
خلافهم مع الزجاج ظاهرا لا يكون فيه خفاء فلذلك زاد قيد الظهور
وقال ظاهرا وهنا ايضا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون
المفعول له الا المنصوب الجامع الشرائط فخذ عندهم هو المصدر
المعدى باللام المعلل به حدث شارك فاعله والزمان والمكان
فقدر اللام اه يعني لما كان المقدر عبارة عن مجموع الحذف والابقاء
في النية وكان الاصل بقاءها في اللفظ والنية لم يحتج في ابقائها في
النية الى شرط لان الاصل لا يحتاج الى النكتة وانما يحتاج اليها العدول

عن الاصل وهذا الشرط يوجب نكتة لانه بهذا الشرط يشابه المفعول المطلق فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر فلهذا قال واما يجوز حذفها ولم يكتف باجماع الفهم الى تقدير اللام لان التقدير بمجموع جزئيه لاحتياج الى شرط وصل اخر غير التقدير بالحذف للتنبيه على جزء بان الاصطلاح باطلاقه كلا للقطبين اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار لان التأديب هو الضرب لقصد الادب لانه بهذا الشرط يشبه المصدر وكما ان المصدر فعل الفاعل المعلل ومقارن لذلك في الوجود كذلك المفعول له فعل لفاعل الفعل المعلل ومقارن له في الوجود واعتذر عن نصبه اى نصب مع المانع عن اسناد الفعل اليه واخذه من مقام الفاعل بان هذا مبني على مذهب الاخفش وهو انه يجيز اسناد الفعل الى غير المتصرف من الظرف مع بقائه على النصب جريا على ما هو عليه في الاكثر وهو النصب اذ قد يجيء عن لان المراد بغير المتصرف ما لا يجوز ان يجيء عنه للزوم النصب ويجيء بمن قوله وهذا الراى شريف جدا لانه جعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل واعلم ان الظاهر هو ان المفعول معه وكذا غيره من المفاعيل مسمى بهذه الاسماء في الاصطلاح مرجحا فيها معانيها اللغوية كالفاعل والمبتداء وغيرهما لان المراد بها معانيها اللغوية كما يفهم من ظاهر كلام الشارح وقد لفظا اى لفظا فالمراد باللفظي الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل وبالمعنوي ما يستنبط من معنى الفعل وهو على نوعين احدهما ما يكون في اللفظ مشعر به نوعا نحو مالك وزيد لان الجار متعلق بالفعل وبما في معناه وما شأنك لان قولك شأنك المعنى تولك وصنعتك والثاني ما لا يكون في لفظ مشعر بالفاعل نوعا نحو ما انت وزيد اعلم ان من ذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو وقال الرضي هو منصوب باضمار بعد الواو وكانك قلت ابتدا الرد والبس الطيلسة وقال

عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وقال الاخفش نصبه على الظرفية وذلك ان الواو لما افهمت معنى مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما دلت هي عليه كما اعطى ما بعد الا معنى عما عمل فيه نفس غير وقال الكوفيون هو بالخلاف فيكون العامل محذوفا كما قلنا في الظرف خبر المبتداء وقولنا اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل اراد بالفعل ما هو اعم من الفعل وشبهه بقرينة مقابلة المعنوي وباتفاقهما احكامها الذكورة هنا بخلاف المعنوي فيكون من قبيل عموم المجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع اشارة الى دفع ما اورد هنا وهو ان مثل ضرب زيدا وعمرا جاز فيه العطف مع انه لم يجز فيه الوجهان اتفاقا وذلك انا نراد بالجواز عدم الوجوب والامتناع للمعنى الاعم بحيث يتناول الوجوب ايضا فالوجهان العطف لانه الاصل والنصب على المفعولية معه لان فيه تكثير الفائدة فلم تعين النصب بل عند الى وذهب جمهور النحاة الى ان النصب مختار للواجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد المنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع وقولنا حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي لضعفه اى من حيث هو فاعل او مفعول اى باعتبار قيام الفعل به ووقوع الفعل على المفعول والا فقد يتبين هيئة الذات كذا ذكر السيد في حواشي الوافية وهذا معنى الفاعل والمفعول به الاصطلاحيين لان الفاعل اسند اليه الفعل على انه قيام به والمفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل فلا يرد ما قيل ان الحال لا يدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل يبين هيئة ما قام به الفعل او تعلق به وذلك لما لا يخفى ان الحال لا يقع الا عن الفاعل او المفعول به الاصطلاحي وهو ما ذكرنا ولا عن من يفعل الفعل او يقع عليه سواء وقع في التركيب فاعلا او لا كالمبتداء والخبر ونحوهما قوله وهذا التردد على سبيل منع الخلو دون الجمع فلا ينافي الجمع فيقع الحال عنهما وعن احدهما والتفصيل ههنا ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول به وحده نحو ضرب زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين

صاحب الحال جاز ان تحملها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم يكن
وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لان لذة اللفظ نحو
لقيت واكبا زيدا وان جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فاذا كانا مستقيمين
فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبا والا منع من التقديم نحو
لقيت زيدا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب
كل واحد منهما جاز وقوعها كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدة منحدرة
فان لم يكن فالاولى جعل كل بجنب صاحبه منحدرا زيدا مصعدا ويجوز
على ضعف حال المفعول بجنبه وقد يضرب حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا
منحدرا اذ المصعد زيد قوله ان يكون فاعليه الفعل ومفعوليه المفعول باعتبار
لفظ الكلام اى بان يكون فاعلا او مفعولا او ما يشبههما ملفوظا ومنطوقا
في الكلام لا باعتبار امر مستنبط يفهم من مفهوم الكلام كالمشار اليه الذي
يفهم من لفظ هذا قوله مثال اللفظي الملفوظ حكما في هذا رد على ما ذكر المصنف في الشرح
ان هذا مثال للفاعل المعنوي ووجه دفعهم بان كونه معنويا باعتبار انه غير ملفوظ
قوله ولا شك جواب سؤال وهو ان يقال ان معنى هذا وذا اشير واشر فكيف
يقال انه ليس منطوقهما بل معنى خارج عنه وتقرير الجواب ان ما يقصده
المتكلم هو الاشارة والتنبيه مطلقا لا الاشارة والتنبيه المنسوبين الى
المتكلم فلا يكونان منطوقين بل مفهومان وقد يقال ان الاشارة والتنبيه
المنسوبين الى المتكلم ما يقصده المتكلم كما في جميع الاخبار والانشاآت
فان معنى زيد قائم اخبار المتكلم بانه قائم لا الاخبار مطلقا فيكونان
منطوقين لا مفهومين فالاولى ما قاله النحاة ان المراد بمعنى الفعل يستنبط
منه الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحروف التنبيه
نحو ها زيد قائما وحرف الاشارة نحو ذا زيدا راكبا وح لا يتوجه الرد على
المصنف بتمثيل الفاعل المعنوي مثل في الدار لانه اذا كان في الدار عاملا معنويا
فلا يرد ان يكون فاعله فاعلا معنويا قوله وهو من تركيبه اى ما خوذة من
تركيبه وصيغته بخلاف العامل المعنوي كهذا فانه وان كان يعمل عمل فعله

ولكنه

اصل ح

ملفوظا

ليس من تركيبه وصيغته وهذا صحيح على مذهب النحاة وهو ان العامل
هو نفس هذا الا على ما يفهم من ظاهر عبارة المشايخ وهو ان معنى الفعل
ما يفهم منه وهو هذا واشير والتعريف زايد على المعرف فلو عرف وقع التعريف
ضائعا لانه محكوم عليه في المعنى بدليل انك لو ألقيت العامل بين زيد راكب فوقعا
جزاء وجزما عنه ان جعلت امرا حالا من كلام وامرا جعلته حالا من المستتر في حكيم
فلا يكون مما نحن فيه فقوله غالبا قيد لاشتراط كونها صاحبها معرفة اشترط
هذا الشرط وهو كونها صاحبها معرفة في الحال الذي يكون غالبا يوجد في اكثر
المواد وهو ما يكون ذو الحال فيه غير الامور المذكورة وليس قيد الكون صاحبها
معرفة حتى يكون المعنى ان كان صاحبها معرفة في الغالب يشترط في مطلق الحال
فيناقض الاشتراط لان الاشتراط يقتضي عدم التخلف والغالب يقتضي التخلف
قوله وكان بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد يعني ان الارسال
يجيء بمعنى البعث والتخلية وكل منهما محتمل وفي هذا رد على العلامة التفتازاني في
حيث عين الثاني بالارادة والزوده المنع كذا نقل عنه وكذا قال التفتازاني
وقال صاحب الفرايد ولم يرد من دت الابل سمعتها وطردتها والاشفاف
الخوف والغض بالضاد المعجمة والعين المهملة والنون المفتوحتين مصدر
نغض الرجل بالكسر نغضا اذا لم يتم مراده وكذلك البعير اذا لم يتم شربه
والوخال بكسر الواو المهملة وبالخاء المعجمة والعطف ما حول الحوض او البئر
من مبارك الابل والمرك المناخ جاى شربا حتى يا بنون كذا نقل عنه والمراد
بالوخال ههنا مطلقه الداخلة على طريق اطلاق المقيد وارادة المطلق
او المعنى على التشبيه اى على نغض مثل نغض الوخال لان الوخال خاص بالابل
والمعنى ان حمال الوضئ ارسل الاتن الى الماء مرة حمدة ولم يمنعها من الازدحام
ولم يخف عليها من نغض الوخال اى على انه لم يتم شربه بعضها للماء بالوخال
او على انه لم يتم شربها بالمداخلة بعضها بعضا ان يكون الوخال من المداخلة
كما قال صاحب الفرايد ووصف هو اى حمار الوضئ على موضع حال ينظر اليها
خوفا من صايد يهجم عليها في الماء فعلة جمد ك الجمد بفتح الجيم وضمها

النغض ن

خمار ن

الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة كذا نقل عنه وكذا في
الرضي متأول اي كون كل واحد منهما وكذا اضرابهم نحو كذا قيل ولا حاجة الى هذا
التأويل لان المعنى والحال الواقع في هذا التركيب متأول بالنكرة اي على احد
وجهي التأويل والا فعلى تقدير تسليمهما مصادر والافعال محذوفة ليست هذه الاحوال
انفسها في معنى النكرة بل الاحوال التي هي الحمل المحذوفة قوله انهما معارف موضوعة موضع
النكرات يعني انهما في معنى النكرات كذا قال ولا حاجة الى جعل اللام للعهد الذهني
او زائدة كما قيل ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة اصوت عن نحو جاء في
وحدك وزيد وابيين فانه لم يجب هنا تقديمها عليه كذا في الرضي فيما عدا مثل
زيد قائما كم وقاعدا اي مما كان العامل المعنوي ذا حدثين اي دالا على حدثين
حيث لم يلزم ان يلي كل منهما اي الحالين بمتعلقه حتى يقدم احدهما على العامل المعنوي
و يتأخر الاخر كالمثال المذكور فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو يدل على
حدثين حدث المشبه وحدث المشبه لان التشبيه نسبة بينهما طرفي والقيام
متعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو زيد والقعود متعلق بحدث المشبه
فيجب ان يليه وهو عمرو اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه يعني
يحتمل ان يراد بقوله بخلاف الظرف العامل في الحال ويكون المعنى ولا يتقدم الحال
على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف ما اذا كان العامل في الحال لفظيا وكان
ظرفا فانه يتقدم عليه وان كان بمنزلة المعنوي في الضعف عند الاخفش
بشرط تقدم المبتدأ خلافا لسيبويه ويحتمل ان يراد به نفس الظرف ويكون
المعنى ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف فان الحال وان كان
مناسبا لكون الحال في معنى الظرف الا انه يتقدم على عامله المعنوي هذا اذا
لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا كان الظرف داخلا في العامل المعنوي
فلا يجوز ان يراد بالظرف عامل الحال اذ هو بصدد بيان مخالفة العامل المعنوي
والظرف اذا كان داخلا في العامل المعنوي لا يكون مخالفا بل يتعين ان يراد به
نفس الظرف اي لا يتقدم الحال على المعنوي بخلاف الظرف فانه يتقدم على
عامله المعنوي الذي هو الظرف قالوا ومن ذلك الى اكثر منه

بسيبويه

ليس بين فيه الحال والعامل فيه بسببية اما اذا كان العامل المعنوي غير ظرف
فانه لا يتقدم الحال عليه اتفاقا صرح بذلك ابن برهان كذا في الرضي لانه تابع
وفرع لذلك لكونه في حكم الصفة قوله ولعل الفرق خالف ابن كيسان الجمهور
بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف دون الاضافة فاحتاج الى
الفرق فبين الفرق بينهما كما ذكره الشارح قوله في التأدية جواب سؤال مقدر
السؤال ان الكاف مذكر والتاء موضوع لحال يجب ان يكون مطابقا لذي الحال
وتقرير الجواب ان التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك
الا كافة اي مانعا للناس عن الشرك والكبائر مبالغة فيه قوله والحال تكلف
وتعسف وذلك ان المعنى اذا ارسلناك الى جميع الناس والتأويلات التي
ذكروها لا تطابق هذا المعنى وايضا ان كافة لا يخرج عن النصب على الحالية
فلا يكون مصدرا ولا صفة مصدر محذوف قوله وهذا رد على جمهور النحاة
قال الرضي وهو الحق لان الحال هو المبين للهيئة كما في ذكرنا حده وكل ما قام
بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق
وتحمل الحيثية وانما لم تكن معتبرة الا بعد اضماره في اطيب جواب بسؤال وهو ان
يقال ان حيثية كونه منفصلا انما يعتبر بعد اضماره في اطيب فيجب ايضا
ضمير الذي في اطيب وتقرير الجواب ظاهر قوله والحمل الانشائية لا يصح ان يحكم
بها على شيء لان المحكوم به يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال
المحكوم عليه في نفس الامر ولا يصلح لذلك الا ما هو مفهوم الخبرية دون الانشائية
الا بالتأويل لان الانشائية من حيث هي انشائية لا خارج لها حتى يكون حالا
من احوال في نفس الامر لعدم الاسمية في الاستقلال لعل وجهه ان الجملة
من حيث هي جملة مستقلة بالافادة والاسمية منها من حيث هي مستقلة باعتبار
الاجزاء ايضا بخلاف الفعلية فان حرف الفعل يقتضي الاسناد الى شيء فيحتاج
قوله كنت بين الماء والطين اي حاصلا في اثناء الطينة لما فرغ من
تصويره فالجزء الروح فيه قوله لعدم قوة استقلالها كالاسمية فلا يحتاج الى
قوة الرابطة فلا يكون الربط بالضمير وحده ضعيفا قوله فيعاد منه مثلا اذا قلت

جاء زيد راكب يفهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال عاملها اذا قلت
قد ركب فربه الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما
الا انه قارنه في الدوام فعرفت بينة حال المخاطب وهي العلم وهي في السفر او تهيؤه
فانه يشعر بالمسافرة والذهاب قوله اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين
او اثبتها كذلك اي على يقين وفي هذا رد على الرضي حيث قال لا معنى لتعرفك لك
بتيقنت الاب وهي فيه حال كونه عطوفا فان اراد ان المعنى اعلم عطوفا فانه
مفعوله فان لا حال وذلك ان المعنى بتيقنت ابوته او اثبتها على يقين في حال
كونه عطوفا بخلاف غير ذلك مما لك فانه لا يكون على اليقين او الاثبات على
وجه التيقن لعدم الدليل عليه قوله اي بشرط وجوب حذف عاملها دل عليه
كون هذا الكلام مذكورا عقيب وجوب حذف العامل هذا على مذهب من قال
ان الحال المؤكدة يجيء بعد الفعلية ايضا كما هو الظاهر على ما قاله الرضي نحو لا تعثوا
في الارض مفسدين ثم ولية مدبرين واما انزلناه قرانا عربيا وارسلناك للناس
رسولا وجعل كونها مقررة لمضمون الجملة شرطا لوجوب حذف العامل لا شرطا
لوجود الحال المؤكدة ومنهم من جعلها شرطا لوجودها وقال ان الحال المؤكدة لا يجيء
الا بعد الاسمية فان قيل قوله رسولا انما يؤكد بعض اجزاء الجملة وهو الارسال
اذ اريد به معناه اللغوي اما لو اريد به معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق بكتاب او بشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى فالجواب
المراد بالارسال ايضا معناه الشرعي فيؤكد ايضا على هذا التقدير مضمون بعض
اجزاء الجملة فليتامل قوله اذ حال مؤكدة من فاعل شهدوا فانه مقدر بما يستفاد من
اسم الله تعالى من انه حال كونه قائما بالقسط اي العدل قوله اي الثابت الراسخ في
المعنى الموضوع له وذلك بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد
والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اخيرا من ذلك الواضع
او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض ابهامه عند الاستعمال لاجل
الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع وذلك كالعين
فان الواضع وضع لمعنى معين كالباصرة مثلا ثم وضع ذلك الواضع او واضع اخر لمعنى

اخر فيها الابهام لاجل تعدد الوضع والاشتراك لا بحسب الواضع لان الواضع
انما وضع ليعين كذا في الرضي فعلى هذا يكون عشرون وعينه مبهما بحسب الوضع
لانه موضوع لمعنى مبهم صالح لكل نوع من الدراهم والدنانير وغيرهما فلا يرد الاشكال
بانه الموضوع له العدد دون الوزن والكيل ليس بمبهم وانما المبهم هو المعنى المراد
وليس بموضوع له موضوع لكن المطلق منصرف الى الكامل ان عرفا فانه هذا مثلا
اما موضوع لمعنى كلي بشرط استعماله في كل واحد من جزئياته بالتعيين على ما هو مختار
الرضي او لكل جزئي منه على الوضع العام والموضوع له خاص على ما هو مختار بعض
المحققين فعلى الاول الابهام نشاء من تعدد المستعمل فيه وعلى الثاني من تعدد
الموضوع له قوله فانه فوته قولنا طاب شيء منسوب الى زيد لان التميز جهتها
عن نسبة اي منسوب اليه في النسبة قوله يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
اي ما يقابل شبه الجملة وشبه شبه للجملة ونسبة المضاف اي اضافة الى
المنسوب اليه المعدد فيها لان المعدد ههنا مقابل للنسبة لا الجملة نحو طاب زيد
نفسا وزيد طيب ابا وطيبه ابا قوله اي ما يعرف بمقدوره ويبين المقادير اما
مقاييس غير مشهورة موضوعة ليعرف بها مقدور الاشياء واما مقاييس غير مشهورة
ولا موضوعة للتقدير كقولك ملاء الارض ذهبا فان كان الاول يعرف به قدر
المذروع فهو الوزن كالمن وان كان يعرف به قدر الكيل عد الكيل كالقفيز او ان
كان يعرف به قدر المسموح نحو فهو المساحة كالممسوح وان كان يعرف به قدر
المعدود فهو العدد نحو عشرون فهذا المقادير اذا نسبت عنها التميز اريد
بها المعدودات لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا وطل زيتا
المراد بعشرون هو الدرهم لا مجرد العدد وبذراع الثوب لا ما يذرع مرور بطل
الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها كذا في الرضي وهذا معنى قوله والمراد بالمقادير
في هذه الصورة قوله واما قصر اشارة الى دفع ما قيل ان المصنف لم يذكر مثال المساحة
نحو ما في السماء قدر راحة سحابا ووجه الدفع ان مقصوده بيان تميز بالمفرد
من التنوين والنون والاضافة لا بيان اقسام المقادير حتى يسوق في اقسامها
ولهذا كرر اقسام الوزن لان المضاف اليه وان حذف فقد المعنى لانه يغير المعنى

في مثل على التمرة مثلها زبدا نسبة المثلية الى الزبد والغرض انما هو نسبة المثلية
الى التمرة قوله وان كان يتم بها الاسم لكن تمامها لا لكونها في آخر الاسم بل في اول الكلام
وهو ما يتشابه اجزاءه بان يتحد حقيقة الكل والجزء كالماء فان حقيقة الماء
والقطرة منها واحد كالابوة فان الابوة الكل الذي هو ابوه مجموع الاولاد حقيقة
وحقيقة كل واحد منها واحد كالماء والزيت فلا حاجة الى التقييد بقوله ان كان
له اجزاء لئلا يرد نحو ابوه كما قيل قوله وقيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
نظر القائل صاحب الحواشي المهذبية ولا يخفى ان ارادة حصص الجنس الحاصلة
بالخصوصيات الشخصية بالانواع بعيد ولعله اشار الى ذلك بقوله ويمكن
وقد اجيب عنه ايضا بان حكم ذلك يفهم بطريق الدلالة لانه لما جاز التثنية
والجمع بقصد الانواع فلا يجوز بقصد الافراد اولى لان كل ما هو جائز في الاعم فان
في الاخص بوجود الاعم في الاخص وقد يقال هذا غير مسلم فان التقسيم الى
الانواع جار في الجنس مع انه لا يجري في النوع فانه انما ينقسم الى الافراد لا
الى الانواع فالنظر الذي اورده صاحب الحواشي المهذبية ظاهر قوله اي يزيد
التمييز على ما فوق الواحد فيشمل التثنية ايضا وقيل المراد الجمع اللغوي فيتناول
التثنية ايضا قوله والمعنى ان وجد التمييز اراد انه يحتمل ان يرجع الضمير الى التمييز
ويكون المعنى ان وجد التمييز اي وانما ابدا هذا الاحتمال مع انه خلاف الظاهر
والا لما كان التوسيط هذه الاحكام بين احكام العدد واحكام غير العدد وجه
لان تمام الاسم بها يقتضي تمييز الاحاد الاضافة لانه حينئذ يشبه الفعل
التام بفاعله فيضيفه فلا يلائم ترتب جواز الاضافة عليه وتعليقه به بخلاف
التباس بتنوين المقدار ونونة التي للتثنية فانه ليس فيه بنوة كما سائر
الاسماء المنونة التي اضيفت هذا وهذا المعنى مناسب للسياق كما قيل بناء
على ان هذا الكلام مسوق لبيان التمييز قوله انه اذا اراد عشرين رمضان واراد
اليوم العشرين من رمضان فالاول على تقدير الاضافة الى التمييز والثاني
على تقدير الاضافة الى غير التمييز لان اليوم العشرين من رمضان غير رمضان
كما في عشرة ايام قوله مع الحفظ اي بحذف التنوين والنون لان الاصل في المبهمات

المعادير

عن صفة او صفة متعلقة بخوطاب زيدا بابوة فانه يحتمل ان يراد ابوة نفسه
وابوة ابيه ويتعين بحسب القرائن وان لم يصح جعله لما انتصب عنه اى لم يكن واقعا
الى ما انتصب عنه بان لا يكون صفة له ولا يرفع الابهام عنها فهو لمتعلقه واقع اليه
يرفع الابهام عنه نحو طاب زيد دارا قال السيد الشريف فى حواشى الرضى الظاهر
انك اذا قلت كفى زيد كان حصل ابهام فى ان الكافى من زيد فاذا هو رجولية
او علم او شهادة فاذا قلت رجلا كان المقصود رجولية واذا قلت شهيدا
كان المعنى شهادة على هذا ينبغى ان يضاف هنا شئ الى زيد فيقال كفى بعلم
زيد هو رجولية وما ذكره الشارح اى الرضى هنا وفيما تقدم يدل على ان الابهام
فى ان الذات الكافى الذى هو زيد ماذا فيكون الرد فى ذات موصوف بالرجولية
وذات موصوف بالشهادة الى غير ذلك فيفسر بذات موصوفة بالشهادة وقولى
ماذكرناه كون الحال فى طاب زيدا ابا اذا كان الاب نسبة عن زيد فان حاصل طاب
زيد ابوه التقرير طاب شئ زيد وهو ابوه وكذا معنى لله دره فارسا لله
دره فرسية ومعنى عز فائله عن فائليه وعلى هذا القياس نظائره فقال
انتهى واعترض الرضى وقال ما كان ينبغى للمصنف هذا الاطلاق فان رجلا فى كفى زيد
رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان
يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون لمتعلقه
وقيد الشارح بقوله بعد عالم يكون مضافا فى المنتصب عنه ليدفع الاعتراض المذكور
وقد يقال لو سلم كون رجلا مضافا فى المنتصب فيكون علما نصا فيه غير المنهاذ لا فرق
بينه وبين طاب زيد ابوه وقوله لما انتصب عنه معناه ان النسبة الطيب
الى زيد فى مثل طاب زيدا ابا صارت سببا لانتصاب التمييز عنه فكلمة من
بمعنى اللام اى لاجله والمراد لما انتصب عنه ظاهرا والا فالتمييز فى الحقيقة
عن النسبة قوله فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى اى الكمية ان اتيا
النوعية واما تفيد الاعيان الشخصى قوله اى مع مطابقتها اياه اوضح مطابقة
اياها يعنى يحتمل ان يكون طبقة من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك
او من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك قوله واحتملت الحال يعنى

ان التمييز عن النسبة ان كان صفة كانت له وطيعة كما هو راى الاكثرين
ويحتمل الحال كما هو راى البعض لان الاكثرين على انه تمييز وبعضهم قالوا انه
حال لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارسى
او حال كونه فارسا الا ان المعنى رجح الاول وقال فى الشرح والصحيح انه تمييز لان
المعنى على موجه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد
بحال الفروسية قال الرضى وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنه ما
احسن فروسيته فلا يرجع فى غير حال الفروسية الا بالتمام وهذا المعنى هو المستفاد
وعن ما احسنه فى حال فروسية قال السيد الشريف اعتبر المعنى ان العامل
هو التعجب نفسه او المتكلم فانه قال على سبيل انشاء التعجب تعجبت
منها فارسا فان جعلته تمييزا كان المعنى تعجبت من فروسيته وان جعل
حالا كان المعنى تعجبت منه فى حال فروسيته فتقيد انشاء التعجب بزمان
الفروسية وليس بمقصود والشارح الرضى اعتبر معنى الحسن وجعله عاملا
فى التمييز والحال فصار مآل المعنى على الوجهين واحدا انتهى وذلك لان المقصود
بيان جنس الفروسية وانما يكون فى حال الفروسية فالحاصل ان ههنا امور
ثلثة التعجب والمدح والحسن فاعتبر المعنى الاولين وجعله عاملا فكان التمييز
واحدا وبين الفروسية بينهما والرضى زاد معنى الحسن وهو المحوج الى التعجب
انما يكون من جنسه وكذا المدح لا يكون الا بحسنه وجعله عاملا فلم يتبين
الفرق بينهما فكانه قال حسن فروسيته والحسن الذى فى حال فروسية
التعجب منه او امدح به قوله ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما
بالاتفاق وكذا اذا كان فعل التفضيل او الصفة المشبهة او المصدر او ما فيه
معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة بما اما اذا كان فعلا صريحا او اسم فاعل
او مفعول فالاصح ان لا يتقدم عليه وجوزه المازنى والمبرد والكسائى نظرا
الى قوة العامل فعوله من الفعل الصريح وغير الصريح تعميم للفعل ليشمل اسم الفاعل
والمفعول قوله مشابهة ضعيفة وهى كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله قوله
اى بحر سلمى الاستفهام للانكار يعنى لم يجر واراد بالحبيب نفسه والمعنى

لم تهجر سلمى ولم تزل حبيبها بالفراق والا ترضى به قوله ايضا على هذا الوجه
وهو ان يكون ضمير كاد للحبيب ونفسها غير من نسبة كاد اليه وذلك بان
يكون تأنيث ضمير تطيب باعتبار انه راجع الى الحبيب بناء على ان نفسا غير
عنه وعبارة عنه وهو تكلف وتعسف كما لا يخفى ولا يقدح في التمثيل به قوله
المستثنى لم يعرفه بكونه مشتركا بين المتصل والمنقطع او لكونه حقيقة في المتصل
مجازا في المنقطع فلا يمكن الجمع بينهما في حد واحد لان مفهوميهما حينئذ حقيقتان
مختلفتان نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ كان يقال ما تطلق لفظ
المستثنى في الاصطلاح لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ بان يطلق
على كل منهما اللفظ المشترك وانما قال في الاصطلاح للاحتراز عن التخصيص نحو
اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة والمكان تقسيمه يتوقف على معرفته
ومعلوميته وكان معلوميته بهذا الوجه غير محتاج الى التعريف وكافيه في
تقسيمه لم يعرفه وتقسيمه على قسمين هذا على تقدير الاشتراك او المجاز واما
على تقدير التواطؤ فيكفي وضعه باعتبار المعنى المشترك بينهما وهو ما دل على
مخالفة بالاعم الصفة واخواتها وعام تحقيقه في شرح مختصر الاصول لمختص
اولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار ليس من جنس القوم لان القوم
بالانسان قال في الصحاح القوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه
على سبيل التبع لان قوم كل شيء رجاله ونساءه جميعا قوله ينقطع لم من تعريف
تسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها وذلك انه مذكور في تعريف تسميته فعلم
انه مشترك فيهما فعلم ان المستثنى مطلقا هو ذلك المشترك هو او تعلم ان
المنقطع لم حقيقة المستثنى وقد صرح المصنف في شرحه انه تعريف باعتبار
اللفظ قوله قيده وانما قيد به لان المذكور بعدها يتبع ما قبلها كما في قام الا
زيدا نحو جاءني القوم الا زيدا ورأيت القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيد
واعترض الرضي بانه لا حاجة الى قوله عن الصفة لان الكلام في نصب المستثنى
والمكان بعد الا الصفة ليس بمستثنى فاشار الشارح الى هذا القيل ليس
للاحتراز وانما هو بيان للواقع فقيد به ليلا يذهل عنه وانما يلزم الاستدراك

لو كان

لو كان للاحتراز لزم ان ما بعد الا للصفة خارج بقوله وهو منصوب اي
المستثنى قوله والحاجة ههنا الى قيد اخر اشار بذلك الى دفع ما قيل
انه لا بد من قيد اخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فان
يوم ههنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء وذلك بان اللام في نصب
المستثنى مطلقا سواء كان على الاستثناء او على الظرفية او على المفعول به
كما في عدا وخلا او على الخبرية كما في ليس ولا يكون اذ له نسبة يعني انه جزء
ما نسب اليه الفعل او معناه فهو شيء يتعلق باحدهما معنى وقد جاء بعد
تمام الكلام فتناوله المعقول في كونه بعد مسند ومسند اليه لامتناع تقديم
البدل على المبدل منه يعني لو لم يجب النصب لكان تابعا للمستثنى منه
على البدلية والبدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق
النصب على الاستثناء او لانه يصور فيه الابدال الغلط اما بدل
الكل والبعض فظاهر لعدم المجانسة واما بدل الاشتمال فلانه يشترط
فيه ان يكون المسامح مضطرا الى ذكر المبدل منه واصلها ما يكون قبله اسم يصح جزء
ويصح وقوع المستثنى موقعه وذلك بان لا يفسد المعنى بذلك نحو
ما جاءني احد الا حمارا فانه يصح ان يقال الا حمار اذ المجيء يصور من الحمار
وتاليهما ما لا يصح حذفه ولا يصح وقوع المستثنى موقعه وذلك بان
يفسد المعنى نحو ما جاءني احد الا الحجر اذ لا يصور المجيء من الحجر ونحو ما زاد
هذا المال الا ما نقص فانه لا يصح ان يقال ما زاد الا ما نقص اذ لا يصور
ان ينصف النقصان بالزيادة ونحو لا عاصم اليوم الا من رحم فانه
لا يصح ان يقال ليس احد الا من رحم الله اذ ليس المعنى عليه فالاستثناء
منقطع اي لكن من رحمه الله يعصمه لا الجمل كما زعم ابن نوح دم من صعد
سأوي الى جبل يعصمني من الماء وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم
فالاستثناء متصل وقال السيد في المراد بمن رحم الراحم لا المرحوم فيكون

الا حمارا

ايضا متصلا قوله هو الا اى اصل باب الاستثناء لانها الموضوعة للاستثناء
بخلاف غيرها فانها فى الاصل لمعان اخر ثم ضمنت معنى الاستثناء قوله
وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل هذا مبنى على اختلاف الاقوال
فالقوم جعلوا الضمير راجعا الى البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل فى جاء
القوم ليس زيدا لانه يصير التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده ظاهر
فقدر فيه وفى اخواته طرد الباب واستشكله الرضى بان المقصود فى جاءنى
القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة
بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل ثم قال فالاولى
ان يضمر فيهما ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم اى جاء القوم خلا بعضهم زيدا
كقوله اعدلوا هو اقرب للتقوى فقيل المراد البعض المطلق فكانه قال خلا
كل بعض منهم زيدا فلا يكون زيد داخلا فى الحاكى وقيل الضمير للحاكى المفهوم
من المحكى اى خلا الحاكى زيدا وهما فى محل النصب على الحالية وانما لم يجعل
فيهما النصب على الظرفية كما فى ما خلا وما عدا لان ما فى خلا وما عدا مصدرية
بجعلهما فى تاويل المصدر فلا جرم يجعلان الظرف بتقدير الوقت بناء على ان
الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية او الحال بتاويل اسم الفاعل على الحال
بخلافهما فانهما ظاهرا ان فى الحالية اى وقت خلوهم او خلو بعضهم واعلم ان عدا
او خلو بعضهم او خلو الحاكى كما قدره بعضهم ههنا ايضا الكفاية بما سبق
قوله وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما وكذا عن الحرى ولعل هذا النقل لم يثبت
عند المص او لم يعتد به والظاهر انه لم يعتد به لانه خرق شيخ المفصل
فعلتهما على سبيل الجزم وبنى كونهما جارتين وقال الرضى ولم يثبت اى الجر
على انه مازائدة ولا يتصرف فيها بمعنى ان جميع هذه الافعال من خلا الى لا يكون
غير متصرفة اذ الكائنة واقعة فى الاستثناء بان يجعل ما بعدها غير ما قبلها فى الصفح
الاربعين واما اذا فارقت الاستثناء رجعت الى ما كانت عليه قبل الاستثناء
من التصرف ان كانت الاستثناء قبل متصرفة حر اى حال كون المستثنى
واقعا فى محل يكون متاخرا عن الاداة اما اختار هذا التوجيه على توجيه البدل

فهو ان يكون فيما بعد الا بدلا من فيه كما اختاره جمع الشارحين لان الحال الظهر
فى التقييد فيشعر بان اخيتار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات
الاستثناء لان المستثنى يكون محمولا لكل الادوات فلا يكون معمولا لعامل
البدل منه بخلاف توجيه البدل فانه يشعر بان ما بعد الا هو المقصود
بالنسبة ولا يشعر بنفى البدل منه فى غير الا فلا هجنة فى هذا التوجيه كما قيل
قوله لان حكمها قد علم فيما سوى هو وجوب النصب فعلم انها ليست محال
الابدال فاكتفى بذلك ولم يشترط عدمها للاحتراز عنه قوله لان النصب على
الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول اى فى كونه بعد مسند
ومسند اليه بواسطة الاداة على البدل بالاصالة وبغير واسطة واكثر
العوامل النحوية تعمل بغير واسطة ولانه يدل على انه مقصود وعلى انه جزء
الكلام اذ الكلام المستثنى منه مرفوعا ولانه يدل بالمطابقة فى الكلام فى الاعراب
قوله على حسب العوامل اعترض عليها بانه عامل المستثنى منه ينقض نحو ما
مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل
مستثنى معرب على حسب عامله واجيب عنه باختيار الشق الاول
ويقال الجار فى بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب
بعامل المستثنى منه لا بعامله ويشكل بانه لو انتقل عامل المستثنى منه الى
المستثنى بنفى المقدر فى نحو ما مررت الا بزيد شئ ويكون المعنى عليه وليس
كذلك ويمكن ان يقال ان المعنى وجب المستثنى باعراب يقتضيه عامل
المستثنى منه فى المستثنى منه اعم من ان يكون بشخصه او بنوعه والجر فى بزيد
وان لم يكن مقتضى عامل المستثنى منه بشخصه الا انه بنوعه فافهم قوله ليفيد
فائدة صحيحة المراد بفائدة الصحيحة وكذا باستقامة المعنى ما يقصده
العرب فى كلامهم سواء كان صادقا او كاذبا لان المطابقة للواقع كما قيل
ولا شك ان العرب يقصدون ما هو مقصود وان النحوى يبحث عن
احوال المركب من حيث افادة ذلك كيف وقد صرح علماء المعانى والبيان
ان النحوى يبحث عن اصل المراد وصاحب المعانى عن الزايد على اصل المراد

قلا يرد ما قيل لا يجب النحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان كيفية
التركيبة قوله اذ لا يصح ان كل احد المتكلم الا زيدا فلا تفيد فائدة صحيحة
مطابقة للواقع نفس الامر وان كان يفيد فائدة ما في الجملة اذ يحصل بالخبر
الكاذب مقصود غير حاصل او حصر به يعني يعني قوله الا التسامح فانه
يحرك فكه الاعلى عند النفع الا بعد تخصيص المستثنى منه بكل احد من
جماعة مخصوصين كالايام والاسبوع والاشهر كما مر فيكون المعنى زيد
دائم على جميع الصفات الا على صفة العلم وامكان المعنى هكذا لانه النفي اذا دخل
على النفي افاد الايجاب الدائم كما في الرضي فيلزم ثبوت دوامه قوله فلا يستقيم
لان من جملة الصفات ما يناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة
فلا يجتمعان قوله الا صفة العلم فانه ليس له قابلية واستعداد لها اصلا قوله
ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه اعم يعني لو جعل المستثنى منه شيئا اعم ويكون
المعنى ما زيد شيئا اعم من ان يكون مجرد شيء او مع امر زايد عليه الا مجرد شيء
كما كان عليه عند وجوده وهو وصف هذا العالم فلا يعتد به لكونه مساويا
لكان ادق والطف لما فيه من الرقة واللطف في اعتبار عدم الاعتداد به و
هو كونه وجلا ساذجا بخلاف ما اذا ضم اليه قوله لا يعبأ به على ما في بعض النسخ
فان عدم الاعتداد به باعتبار انه ضم اليه امر زايد يوجب عدم اعتبار
الاعتداد به قوله في الصورتين الاخيرتين يعني انما تقدر البدل على اللفظ
في الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على لفظ المستثنى منه وقيل
لا احد فيها الا عمرو او ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب فلا جرم يكون ما وما
معدودين حقيقة او حكما بعد الا يستعمل ان فيه ولا يعدان كما مر لكن تعدها
لا حقيقة اذ لا مكان البدل في حكم تكرير العامل او حكما اذ لم يكن بتكرير العامل
واكتفى بدخول على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير بعد
الا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا فلا يعملان فلا يعدان عاملين
بعدها لا حقيقة ولا حكما هذا تقرير الشارح رح وقد قرره المحقق ايضا
في الشرح وهو الاحسن المطابق للتقرير في الصورة الاولى بخلاف تقديرهم

فانهم قدروا في الصورة الاولى يكون ما معدودا وجعلوا في الصورتين الاخيرتين
التقدير بعد الفرض يعني انهما لا يفرضان عاملتين بعد الا لانهما عملتا للنفي
وقد انتقض النفي بالا فلا عمل الا فلا تحلة القسم يعبأ وجها احر ذكره
المحقق الشريف وقال ايضا فانه يؤدي الى باطل لان الا يقتضي اثبات ما
بعدها وما ولا يقتضيان نفيه فيصير مثبتا ومنفيا ثم اورد على هذا التعليل
ليس واجاب عنه بتقديره على ما قال انك اذا قدرت ليس بعد الا فقد صار
ما بعدها مثبتا بالا منفيا بليس وهو محال فنقول ان ليس لها سببان احدهما
النفي والاخر نفي الفعلية وعملها انما كان لاجل الفعلية لا لاجل النفي والحاجة
ههنا انما هي باعتبار الفعلية لا باعتبار النفي فيعتد باعتبار الفعلية لا باعتبار
النفي فورد انها وان كانت لفظة واحدة وزان قولك ما كان زيد شيئا الا شيئا
لا يعبأ به فليس بمعنى ما كان وانت اذا نصبت شيئا بعد الا في مسئلة ما
كان انما يعتد العامل الذي هو كان من غير نفي فكذلك اذا قدرت ليس بعد الا
في مسئلة ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ بها انما تعتد بها مجردا عن معنى النفي
وانما وقع الاشكال من جهة كونها لفظة واحدة افادت افاده قولك ما كان قوله
فاعله مضمر في مرجع الضمير الاشكال اذ لا يعلم الى اي شيء يرجع ولهذا ذهب الاكثرون
الى انه حرف وذهب الفراء الى انه فعل لا فاعل له اللهم الا ان يرجع الى المقول
في الذهن كما في نعم وجل زيد ولهذا قال الشارح برأه الله تعالى وتقدس ثابت
في ذهن كل احد الا انهم لم يذكروه في غير باب نعم وضمير الشان قوله ومعناها
تنزيل المستثنى وذلك ان خاشا انما استعمل في الاستثناء وغيرها فعناه
تنزيل الاسم الواقع بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا
المعنى قوله اذ هو مع باعراب موصوفه كما هو في حكم سايرة الصفات بل سايرة
التوابع قوله على التفصيل المذكور فيما سبق وهو وجوب نصب المستثنى
في الموجب التام والمستثنى المقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل
في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص نحو جاءني
القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني القوم غير حمار بالنصب

وما جاءني القوم غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءني
غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد بالاعراب على حسب العامل
فكانه لما اخر به المستثنى انما قال كانه لانه لم يعرف ما بعد غير على التفصيل
السابق حقيقة وانما هو صلاحية ان يكون كذلك لكونه مستثنى فكانه
اعرب وانتقل الاعراب الى غير بطريقه العارية قوله حملته على الالف الاستثناء
كما حملت الالف عليها في الصفة ومعنى حمل غير على الالف الاستثناء انه صار
ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا ولا يعني مغايرة ذاتا وصفة
كما كانت الالف الاصل ومعنى حمل الالف عليها في الصفة انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها
ذاتا وصفة كما بعد غير ولا يعني مغايرة له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها قوله
اي واقعة بعد متعدد يعني المراد بالجمع ما يدل على الجمعية سواء كانت جمعا
كالرجال او لا كالقوم والرهط قوله ليوافقه حالها صفة حالها او استثناء
يعني انما اشترط هذا الشرط لاجل توافقه حالها والا فلا دخل له في الحمل وتقدم
الاستثناء قوله ان الابدي في الاستثناء لا يشترط فيه التعدد بل التوافق فلا
يتنقض بنحو قولنا جاءني رجل الا زيدا بالرفع فانه صحيح ويتعذر الاستثناء
مع كونه تابعا لمعرف قوله لما يعرف باللام هذا بطريقه التمثيل والا فلا حاجة اليه
عن مطلق الجموع المعرفة المعرفة سواء كانت مضافة نحو جاءني اخوة زيد
الاعمى او اسم اشارة نحو جاءني هؤلاء الا زيدا او اسماء موصولة نحو جاءني
الذين لقيتهم الا زيدا فان المستثنى في المستثنى منه الجماعة المعهودة ان
كان داخلا فالاستثناء متصل والا فمنقطع فلا يتعذر الاستثناء ولكن
لما كان نادرا لم يلتفت الملص اليه في بيان القاعدة لان النادر في حكم المعدوم
فلا ينتقض القاعدة به قوله ولما لم يكن فيها الا غير انه يجب ان لا يتعدد الا غير
اي لا يكون في الا غير تعدد بان يكون مع الا غير الا جمع لان الاثنين هما الغيران كما تقرر
في الحكمة مع ان الغرض انتفاؤهما وكل اخ مفارقه كل اخ مبتدأ ومفارقه خبره
والهم والهم بمعنى البقاء والمستعمل في القسم الفتح وهو مبتدأ محذوف
الخبر اي قسمي والقرقدان كوكبان من بنات النعش الصغرى فر بيان من الثعلب

الثعلب

يطلعان

يطلعان دائما في اكثر الافاقة الشمالية لان يطلع احدهما ويغرب الاخر حتى
يغار واحدهما الاخر فعله لانك اذا قلت جاء القوم سوى زيد فكانك قلت
مكان زيد فكان سوى بمعنى مكان اسم استعمل سوى استعمال لفظ مكان قام مقامه
في افادة معنى البدل فقوله انت الى مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في
الاستثناء لانك اذا قلت جاء في القوم بدل زيد فانك اذا ان زيدا لم يات مجرد عن
معنى البدلية ايضا لبطلان الاستثناء فسوى بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى
الاستثناء كذا في الرضي ولم يجز سوى العدوان عطف على قوله ضرب في البيت
السابق فلما صرح الشر فاسمعي وهو عربان وسوى فاعله والعدوان بضم
العين الظالم الصريح والعربان دوناهم اي جزيناهم من الدين وهو الجزء يقال
دانه دينا جازاه وهو جواب فلما وصرح اليسير بعد الكشف وصرحه كشفه واطلعه
وفي بعض النسخ مكان صرح اصبح وهي قاتة وكذا المسى بمعنى دخل في المصبح
والمساء الشر والمعنى لما ظهر الشر كل الظهور ولم يبق بيننا وبينهم سوى الصبر
على الظلم الصريح وتجاوف والا خذ بالانصاف الى استعمال الظلم جزيناهم بمثل
ما ابتدونا به وستم فيها اي كان واخواتها تمم الفعل حيث بين فيه كلا
منها واحكامها والمراد بتعدية المسند له دخولها حاصله ان المراد ان يكون
الخبر مسندا الى الاسم بعد تقرره خبرا وجعله خبرا لكان والاسناد بعد الوقوع
بين اجزاء الخبر نحو ضرب ليس بعد تقرره وجعله خبرا لكان بل لكان قبله فلا يصدق
على نحو ضرب انه مسند الى ابوه بعد تقرره وجعله خبرا هذا الا انه يرد عليه انه
مسند الى الاسم في حين تقرره خبرا وجعله خبرا لكان ان لا يصدق تقرره خبرا
على الاسناد والى الاسم اذ هما حاصلان معا حين التكلم بالتركيب
اللهم الا ان يقال المراد لا يكون الاسناد الى الاسم قبل تقرره خبرا وهذا لا ينافي
المعية وذلك اذ لكان الاعراب فيها او في احدهما لفظيا وقوله ولذلك
اذ انتفى الاعراب فالطلاق المص ليس على ما ينبغي قوله اي عامل خبر كان
فالضمير راجع الى خبر كان لا الى مجموع خبر كان واخواتها فلا يرد اعتراض
الرضي بان ما كان ينبغي للمص هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال

اللكان وقوه حذفها لوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته فالاول
اقوى لقلة الحذف فيه لانه حذف من الشرط كان واسمها ومن الجزاء
المبتداء فالمجموع المحذوف من الشرط والجزاء ثلاثة اشياء وايضا هو اقوى
من جهة المعنى بخلاف الثالث والرابع فان المراد ان يكون نفس عمله لا ان لم
اعمالا في تلك الاعمال جزء ويكون جزء تلك الاعمال باعتبار تضمنه ذلك الجزء الرابع
اضعف لكثرة الحذف فيه لانه حذف في الثاني من الشرط كما قام والجار والمجرور
والجزاء كان واسمها فالمحذوف من مجموع الشرط والجزاء خمسة اشياء والثاني
والثالث دون الاول وفوق الرابع لانه حذف في الثاني من الشرط كان واسمها
وكذا من الجزاء وفي الثالث من الشرط كان والجار والمجرور ومن الجزاء المبتدا فالمحذوف
فيهما اربعة اشياء فيما سواء في الحذف ومعان فانقليت الضمير المتصل منفصلا
بعدم ما يتصل به وادغمت النون في الميم للتقارب في المخرج الا حذف اللام
وايضا فيه ما مزيدة للتاكيد للالتباس كما في اما تخافن لانه يدكر الفعل بعد ما
كذا في التسهيل فعلى هذا لا يحذف كان فيه وجوبا كما يشعر به كلام الشارح قال
الرضي ويحذف كان معها اما المكسورة قليلا قال سيبويه لم يجز حذف الفعل
معها اما المكسورة ولعل المصنف لم يذكر اما المكسورة لاجل هذا اقول ذكر الشارح

خلاف المتوجه فانه لا يستقيم المعنى معه

قوله اذ اللام فيه اذ يستقيم المعنى بدون اللام لان المعنى انطلقت لاجل اطلاقك
قوله اى لنفي صفة الجنس وحكمه اى جزء لان المنفي في الحقيقة انما هو جزء
للنفي الجنس عليه لانه ليس كلها ولا اكثرها من المنصوبات يعني انه ليس كلها ولا اكثرها
من المنصوبات يعني انه ليس كلها من المنصوبات لان بعضها من المرفوعات
وبعضها من المجرورات فلا يصح جعلها مطلقا من المنصوبات حقيقة ولا اكثر
منها لان المنصوب منها اقل فلا يصح جعلها مطلقا من المنصوبات تجازا بان
يعطى للاكثر حكم الكل بخلاف جزء من المنصوبات كالمفعول المطلق والمفعول
به والمفعول له وغيرها فان جميعها كالمفعول المطلق او اكثرها كالمفعول به
وغيره فانها قد يكون جملة وقد يكون مجرده من المنصوبات قوله هذه احوال

حال مترادفة وحال متداخلة

مترادفة الاحوال المترادفة احوال واقعة من ذي حال واحد والمتداخلة

احوال

احوال كل منها واقع من ضمير حال سابقه فاشار الشارح الى ان هذه الاحوال اما
من قبيل الاول او الثاني لكنه عين ذلك وهو وجوب الرفع وقوله الدال على ما
في بعض النسخ المشهورة من بعد الثالثين ليكون كلا منهما كلاما تاما قوله والكسر في
جمع المونث السالم بلا تنوين مع ان الفتح اولى للفرق بين حركة معرب ولزوم حركة
مبنيا واجاب ابو عثمان فتحه بلا تنوين هذا من مخالفة سائر المبنيات
مع لا التي لنفي الجنس وطرد الباب على نسق واحد وبعضهم ينونه مع كونه مبنيا
لكون هذا التنوين للمقابلة فلا ينافي البناء قوله لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية لانها من خواص الاسم المعربة لكونها مما يتغير به نفس مدلوله قوله لا
على سبيل منع الخلو فيجوز الجمع بينهما بان يكون معرفة ومفصولا بينه وبين
نحو لا في الدار زيد ولا عمر وقوله فلا امتناع ان لا النافية للجنس فيها ظاهرا يكون
بينهما تعلق معنوي حتى يظهر اثره في اللفظ وايضا فيخرج عن وضعها فلا
تعمل لانها انما تعمل مشابهة ان باعتبار انها للمبالغة في النفي وان للمبالغة في
الاثبات اذ معناه التحقيق والتاكيد لا غير قوله فلضعف عمل لا في التاثير
مع الفصل لانها انما تعمل مشابهة ان كما مر وهي انما تعمل لمشابهة الفعل فلا تعمل
لمشابهة الحرف الذي يعمل بالمشابهة فعند وجود الفاصل تضاعف
ضعفها قوله لاشتهاره وصف بهذه الصفة فيجعل كانه اسم جنس موضوع لافادة
ذلك المعنى وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وعدها كما قالوا الحارث في نحو موسى اي لكل جبار
اي لبطل نحوه فيصير موسى وفرعون لتنكيرهما بالمعنى المذكور قوله لان الظاهر
ان تنوينه للتنكير بسبب حذف اللام التي للتعريف والتنكير في نفسه لا يتصور
الا بالتاويل بالتفصيل قيل هذا قول الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون عند
القضاء ومعناه هذا حكم وليس على عاتقي قوله لا حول ولا قوة الا بالله اي
لا رجوع لنا عن المعصية ولا قوة لنا في الطاعة الا بتوفيق الله قوله بحسب
اللفظ اي لكن ان الاعرابية والبنائية واما بحسب التوجيه فيزيد على
الخمسة وذلك ان التوجيه في الوجه الاول كونها لنفي الجنس في نفسها وفي
الوجه الثاني كونها لنفي الجنس في ضمن الاول وكونها زائدة لتاكيد النفي

في نصب الثاني وفي الوجه الثالث كونها لنفي الجنس في فتح الاول وكونها
زايدة لتاكيد النفي وكونها ملغاة في فتح الثاني كما في لا رجل ولا امرأة وفي الوجه
الرابع كونها ملغاة مع كونها لنفي الجنس في رفعهما لضعف لا في العمل وقد حصل
شرط الالغاء وهو تكرر لا سواء الفيتها كما في هذا الوجه او الغيت الثانية
كما في الوجه الثالث وفي الوجه الخامس كونها بمعنى ليس في رفع الاول وكونها
لنفي الجنس في فتح الثاني فصار التوجيهات ثمانية من الوجوه ستة ففي قوله بحسب
اللفظ لا بحسب التوجيه رد على من توهم وجهها سادسا وهو عكس الخامس
بناء على اختلاف توجيههما باعتبار كونها بمعنى ليس وكونها ملغاة وذلك
انه لم يقصد الى عد الوجوه باعتبار توجيهاتها كما ذكره المصنف في شرح المفصل قوله
وان يقدر لكل منهما خبر على حدة كذا في الرضي وقد يقال اذا كان قوة منصوبا يكون
معطوفا فاعطف معرف على معرف فحينئذ يكون الاول عاملا فيه ايضا فلا يكون لاجزاء
امر اللهم الا ان يقال انه من قبيل العطف على معمولي عرف واحد قوله وضعف
وجه ضعف رفع الاول والمضعف هو الرضي ويمكن ان يقال انهم لما وجدوا
الوجه الخامس ضعيفا بينوا ضعفه بهذا التوجيه فيكون من قبيل البرهان
اللمي وليس من البرهان اللمي حتى يلزم ما ذكره والا يلزم ان يكون منصوبا
اوم فوعا بناء على انه خبر لا بمعنى ليس لنفي الجنس معا قوله اي تاثيرا هو ذكر
القيد وهو الاعراب واراد المطلق وهو التاثير اعم من ان يكون اعرابيا
او بنائيا لان العامل اي المؤثر لا يغير عمله اي تاثيره لدخول كلمة الاستفهام
عليه فيبقى العمل كما كان قبل همزة الاستفهام قوله اما الاستفهام حقيقة يعني
ان معنى الهمزة الاستفهام حقيقة وهو مقتضاها الحقيقي او ما تولد منه كالعرض
والتمني وذلك انه امتنع حملها على حقيقة الاستفهام بعد النزول لان الاستفهام
منه عز وجل طلبا للحاصل لان عدم النزول حاصل عنده وكذا في الاستفهام بعد
شرب الماء لم ليس الاستفهام عن عدم شرب الماء لانه عالم به فتولد معنى
عرض النزول على المخاطب وطلبه منه بليغ ومعنى التمني ولم يظهر وجه التولد
لعلماء البيان وخرجه السيد المحقق الدواني جزاه الله خيرا فانه يدل

على

على تحصيلية بيت المحصلة بكسر الصاد المراة التي تحصل ثواب المصدق
لتخرج الذهب وبيت اي بيت تفعل الجود والبيت حضني وهو ما بين
مفتاه الابالذي يليه كان الشاعر غالب الشهوة مطلب راغبة ليزني بها فتبني
قوادم ترشو اليها او خصص عليه فدعا له بقوله جزاه الله خيرا قوله لما كان الاتحاد
اشار بذلك الى سبب البناء وهي ثلاثة اشياء الاول من الثالث الظهور و
لان النفت الاول لا يكون الا قريبا قال الرضي وانما جاز بناء النفت المذكور
مع انتفاء الدعوى الا التي هي سبب لتضمن من الاجتماع ثلثة اشياء فيما احدها
كونه في المعنى هو النفي الذي وليها اعني اسم لا في اللفظ متصلا به والثاني
كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف فيها هو الظرف
لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذلك لم يبن صفة المنادى
في يا مزيد الظريف لان المنادى متعلق بالمنادى والثالث قرينة من الالتقاء هي
سبب البناء اذ ليس الفاصل بينهما الا واحدا هو هو قوله لا يجوز بناؤه
بل يتعين فيه الاعراب وهكذا رفعا ونصبا على حسب الموصوف
وهو المكرر كما هو الظاهر بل هو المتعين لا المتوجه قال الرضي واذا كررت
مبنيا لا بلا فاصل بين الاسم وذلك المكرر تم وصفت الثاني نحو لا ماء
ماء بارد فانك ان نصبت بنيت الثاني فظرا الى المكرر تكرير الغطاء ان شئت
اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف
الاول كالحال الموطئة في نحو قوله لعمك ما انوى لناه قرانا عربيا واما وصف
المكرر اعني بارد فليس فيه الاعراب قوله اي حكم الاعراب لانه لم يعمل
فالاعراب واجب لتنوع البناء هو يجامع انهما شيئان في الدلالة على
الاعراب فقط فلا يرد ما يعمل الاول ان يعدد فيجب الرفع قوله على
محله البعيد وقوله او على محله القريب بناء على ان اسم لا كان في الاصل
مبتداء لان لا من نواسخ المبتدا والخبر ثم صار منصوبا ثم صار مبنيا
لان لا يعمل عمل ان ثم بني العارض تضمن من فبناء باعتبار كونه
في الاصل مبتداء محله الرفع وباعتبار انه صار اسما منصوبا

بعد كونه في الاصل مبتداء محله النصب قوله ولم يجعل في حكم المتصل لتنظنه الفصل قيل لا حاجة الى مظنة الفصل بل يكفي في منع الناء الفصل بالعاطف وقد يجاب بان الفصل بالعاطف لا يكفي في منع البناء كما في المعطوف على المنادى نحو يا زيد وعمرو قوله والاب وابنا مثل مروان وابنه كلمة مثل خبر لا واذا ظرف متعلق بمثل وهو مبتدء خبره اذ ذي وتاذرا عطف عليه وهو راجع الى الاب لان مجرد الاب مجل الابن دون العكس لان الشرف والمجد يكونان بالاباء قوله وسائر التوابع اى الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف وهي البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظي بخلاف التوكيد المعنى فانه لا يكون الا للمعرفة فلا يكون توكيد الاسم لا لنفي الجنس قوله اى كل توكيب اراد ان المقصود من هذا الكلام تحقيق هذا التركيب كما هو ظاهر كلام المص في الشرح وظاهر الرضي بل صرحه لا جواب سوال كما ذكره الشارحون لانه غير ظاهر وليس له كثرة فلا يعد لما سبق منه ان كان اسم لا مفردا اشبه مبنيا على ما ينصب به او لا دخل لحذف النون في تركيبه عليه وهو ان الاصل والكثير الشائع ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ينصب به والحاق والحذف وعوض للاوجه ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في التثنية والجمع المذكر السالم وفي لا اب واللاتي من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون التثنية والجمع واثبات الالف في الاب واللاتي فيقال لا غلام لك ولا مسلمي لك ولا ابا له ولا اخاله فيكون معربا اتفاقا وعلى تقدير السؤال والجواب تقدير السؤال ان يقال كان من حقهما ان يحذف الالف من لا ابا له وتثبت النون في غلامي لانها اسما لا مفردين في حقهما اذ بنيا على ما ينصبان به وتقدير الجواب انه انما جاز اثبات الالف في المثال الاول وحذف النون في الثاني في تنبيهها لتنبيهها بالمضاف يعني

تنبيهها

تنبيهها لاسم لا الذي هو الاب والغلام اذ الامكان عدم مضاف باظهار اللام بهما اذ الامكان مضافين لا شيء اكثر منهما في اصل الاختصاص وليس المراد بالمضاف اعم من ذلك كما اراد الشارح لئلا يشكل مثل لا ابا فيها لحسا وكتة لمثل غلام زيد في اصل الاختصاص بحانة غير جائز قوله يعني الاضافة وهذا معنى الحيثية كما ان معنى الانسان من هو انسان الانسانية لا ما صدق هو عليه واما بين معنى الحيثية لان الاختصاص معنى الاضافة قوله او المعنى يعني ان الضمير في قوله تنبيهها له يحتمل ان يرجع الى قوله اسم لا كما يدل عليه سوق كلامه ويحتمل ان يرجع الى المثل لا ابا له كما هو الظاهر من قوله ومثل لا ابا له الخ فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره لانه زايد على اصل التخصيص قوله وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير يعني ان المقصود نفي ان يكون لجنس اب وان يكون لجنس غلامين من نفس هذا التركيب بدون تعميم الخبر وهذا المعنى لا يحصل من نحو لا اباه ولا غلامين لان معناه ان لم ابا غلامين معينين ينفي وجودهما وعلى تقديران يحصل ذلك المعنى منهما فليس من نفس التركيب بل بتعميم الخبر فعلى هذا فالمناسب عكس التركيب في البحث على قاعدة المناظرة لانه المدعى فيما بينهم اى الاصل المتفق المعتمل عليه فيما بينهم وايضا المقصود بيان الخلاف لا تعداد المخالفين وتعيينهم ويكفي في ذلك اظهار واحد المخالفين فان قيل لو كان مضافا يلزم عمل لا في المعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير قوله ولا يحذف لامع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر لامع وجود الاسم قوله في النفي والدخول على الجملة الاسمية الان ما قوي شبهه به كلوجها لتفي الحال ولذلك كان استعمال لا يعني ليس شاذا قال الرضي انهم لا يفعلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية عندهم اعمال ما ودون لا يعمل

ليس بشرط بيضاوي وقال ايضا الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم
اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل
ليكون متمكنة بشبهها في كريما وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون
فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة شبههما بليس في كونها لنفي
الحال لانها لا تزاد مع لا في استعمالاتهم بالاستقراء قوله وما فيه اي غير زائدة
التاكيد النفي والا كان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب قوله فلتقدم الخبر
المالوف مع كونها ضعيفة في العمل تحكم المعطوف الرفع خلافا على تحمل الجر اذ
محله الرفع في الاصل على الخبرية فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا وان كانه المرفوع والمنصوب والمجرور حقيقة
هي حروف الاواخر قوله لانها من اقسام الاسم بل من اقسام المعرب لزوم
المضاف اليه اي لما صرف عليه وان لم يكن داخلا في تعريفه فان حسبك
لم ينسب اليه شيء بواسطة الباء وكذا باء في كفى بالله شهيدا لم ينسب
اليه بواسطة الباء لانها زايدة لا مدخل لها في الايصال وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وانه ليس هنا حرف مقدر حتى
ينسب اليه بواسطة وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم
فانهم اذا اطلقوا لفظ المضاف اليه اريد به ما الجر باضافة الاسم اليه
بحذف التنوين من الاول فلا يدخل فيه نحو مررت بزيد خلافا لسيبويه
فانه اطلق المضاف اليه على ما هو اعم من ذلك فيدخل نحو مررت بزيد
وذلك انك لو قلت مررت بزيد فقد اضفت بالمرور الى زيد بواسطة
حرف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء كذا ذكره المصنف في شرحه ولعل
لاجل ما ذكره اختار مذهب سيبويه وان كان خلاف اصطلاح القوم
يقال ان المراد بين الفساد في اضافة نحو لا ابا له مع ان تعريفه للمضاف
اليه يشتمل عليه لانا نقول لا يشتمل تعريفه عليه لانه لم ينسب على الاسم
الى الضمير بواسطة لما ذكر من الفساد قوله اي مستغنيا عنه تنوينه اي
زايلا عنه فالانسلاخ مستعار من انسلاخ الجلد كما ان السلخ يعني

الازالة

الازالة في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار مستعار من سلخ الجلد
قال في الصحاح سلخت جلد الشاة اسلخ واسلخ سلخا والمسلوخ جلد
الشاة يسلخ منها الجلد انتهى كلامه والمراد بالتجريد الانسلاخ فلا حاجة
الى ما ذكر في حواشي الهندية من انه محمول على القلب وانه مقلوب مطلقا
سواء تضمن اعتبار الطيها او لا والاصل تجريد هو عن تنوينه قوله او ما
قام مقامه من نون التثنية والجمع فان قيل يشكل ذلك بنحو الحسن الوجه
حيث لم يجرد تنوينه ولا ما يقوم مقامه واجيب بان المراد بتجريد تنوينه للاجل
الاضافة حقيقة او حكما وههنا قد حذف ما يقوم مقامه حكما حيث حذف
ما اضيف اليه فاعلم الرتبي كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه و المضاف اليه
قايم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فكانه حذف من المضاف
لكان الجزئية فان قيل يشكل ذلك بنحو كل رجل وضاربه وصواحب بيت الله
لم يكن فيها تنوين حتى يجرد لاجل الاضافة قلنا المراد لو كان فيه تنوين
لحذف لاجلها كذا ذكره المصنف شرح فلا يرد ما قيل ثم المتبادر من
هذا اللام تعريف الجنس اي تعريف المضاف اليه بالنظر الى الكلام القوم لا شمول
المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانها ليست بتقدير الحرف عندهم الا ان
ما هو الظاهر من كلام المصنف المتن والتصريح في الشرح يشعر بانه يشملها او في
كون ما ذكر صريح كلامه في الشرح قابل حيث لم يصرح بذلك فيه وذلك ان الظاهر
ان التقسيم الى اللفظية والمعنوية انما هو للاضافة بتقدير الحرف لا للفظية
لانها اضافة مررت زيد الى زيد ليست بلفظية ولا معنوية كما هو هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة وذلك ان ضارب في ضارب زيد او حسن في حسن الوجه
بالرفع قد تخصصا بالمفعول والفاعل فالمعنوية علامتها اشارة بذلك
الى دفع اشكال يرد ههنا فهو ان حمل قوله ان يكون غير صفة على قوله فالمعنوية
غير مستقيم لان الاضافة المعنوية هي اضافة غير الصفة الى معمولها او الصفة
الغير معمولها لا يكون المضاف في غير صفة مضافة الى معمولها وذلك ان هذا
الكلام على حذف المبتدا وهو علامتها وقيل انه محمول على حذف المضاف

على المبتدا اى علامة المعنوية كون المضاف كذا او على الخبر اى ذات كون المضاف كذا
قوله كمصانع مصر فان المصر ليس معمولها اذ ليس المعنى على ان المصانع يضاف
فى المصر بل المعنى ان المصانع تضاف الى المصر بانه مسكنه او غيره من انواع الملابسة
وكذا البلد ليس معمولا للكريم بان يكون كريما بالبلد بل يكون الكريم مضافا الى البلد
بنوع من انواع الملابسة قوله الصادق عليه وعلى غيره قال المضاف شرح هذا
الكتاب فى شرح الفصل المراد بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يكون المضاف
نوع المضاف اليه ومعنى النوع ان يصح اطلاق الجنس عليه وقال الرضى فالمراد
بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح اطلاقه
على غيره ايضا فالمراد بالجنس والنوع مصطلح اهل المنطق وهذا معنى اشتراط
صحة حمل المضاف اليه على المضاف والاخبار عنه ما عليه اكثر المتاخرين ولم
يعبتر قوم منهم ابن كيسان هذا الشرط فجعلوا الاضافة بمعنى من اى جنس تقديرها
وان لم يصح فيه الاخبار المذكور والصحيح خلافه بدليل الايدى لك فالحق اللام هذا
ما قالوا واما ما ذكره الشارح وغيره من الشارحين انه يشترط ان يكون المضاف
صادقا على المضاف اليه وغيره فيكون بينهما عموم من وجه بان يصدق كل منهما
على بعض ما يصدق عليه الاخر فيكون كل منهما اعم من الاخر باعتبار انه صادق
على الاخر وعلى غيره واخص باعتبار ان الاخر يصدق عليه وعلى غيره فوجه
اضافة الخاص مطلقا الى العام كاحد اليوم ممتنع كما صرح به فى الحواشى الهندية
واما مساو وقيل ان زيد المساواة التى هى من اقسام التخصيص كما هو الظاهر حيث
قابل المباينة والعموم مطلقا لا يصح التمثيل بالليث والاسد لانهما مترادفان
فيكونان مفهوما واحدا لا مختلفين حيث يتحقق النسبة بينهما واما ايراد المساوى
فى الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال الاخر لايلام المقابلة بالاعم
والاخص والمباين ويمكن ان يوجه بانه اراد بالمساوات المماثلة بقرينة ذكر المعنى
لفظ المماثلة التى هى اعم من الترادف والتساوى فى مسئلة امتناع الاضافة
اطلاق لفظ المساوات وعناية للمقابلة بالاعم والاخص والمباين فان
المضاف اليه اصلا للمضاف الظاهر ان المراد بكونه اصلا للمضاف ان يكون محكوما

الملابسات

منه

منذ كالخاتم من الفضة ولا يخفى ان كونه اصلا بهذا المعنى يغنى مشروطية فى الاضافة
البيانية والا يلزم ان يكون اضافة العدد الى المعدود واضافة التمييز الى
الميز فى ثلثة اثواب وكم درهم من الاضافة البيانية الا ان يقال المراد بكونه اصلا
للمضاف كونه منشاء لكر والمعدود بالنسبة الى العدد كذلك فان المعدود
هو المقصود والعدد انما وضع لبيان كميته فانه مادة ومنشاء لكر فقولك اليوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بجعل اللام قيل الانسب بحسب المعنى ان
هذه الاضافات بيانية والظاهر من فيما خالفنا عن النحاة الا ان ائمة العربية
جعلوها لامية ولا يفهم ما دعاهم اليه وكذا كل رجل فالظاهر فيه ان يكون الاضافة
بمعنى من اى كل هو رجل وصح حمل المفرد على الكل مع انه متعدد لانه يتناول المتعدد
على سبيل البدل ويمكن ان يقال لعل الحامل لهم على ذلك انهم اشترطوا فى الاضافة
بمعنى من من تتبع كلامهم كون المضاف اليه جنس المضاف وجائز الحمل عليه
وههنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك جنسا
لما اضيفت اليه ولا يحمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك
وانما يقال الاحد يوم والفقه علم والاراك شجر وايضا لا يحمل رجل على كل رجل لان
المراد برجل رجل واحد على سبيل البدل وهو لا يحمل على الكل المجموعى ولا الافرادى
لان ما هو صفة العموم لا يكون فردا واحدا اذ لا يقال لكل انسان فرد واحد من
الضاحك بل يقال كل انسان كل فرد من الضاحك ولا يصح اظهار اللام فيه اذ
ليس المعنى عليه لانه لا معنى لقولك اليوم الكائن للاحد والعلم الكائن للفقه
والشجر الكائن للاراك كما يصح ان يقال الغلام كائن لزيد ولا يحتاج فيه الى
التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد قيل فى تصحيح اضافة كل الى رجل ان كل لا
حاطة جزئياته كل اضيف هو اليه واضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام لكن يمنع
اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد والا لزم قلب كل من الاضافة
وذا لا يجوز ورد عليه بان كلا الاحاطة والجزئى والفرد ملحوظ من جانب
المضاف اليه كما تقرر فى الميزان فتصح اضافة الجزئى الى الكلى ما لا يجرى فى تصحيح
اضافة الكلى الى الجزئى والفرد فتامل فهم لكن لما كان الاضافة بمعنى فى الحق

قيل كلام ظاهري اوقع اول مرة من وضع فضله الترى وبقيه كيفون لمفهم دقة التقليد
عن التفكر والتحقيق كما ادّانا اليه التمسك بجميل التوفيق وهو كثيرا ما ينزل
ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه لهذا التنزيل فمعنى ضرب
اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى انهم اللام وليس هذا الوجه جاريا في خاتم
فضة فافترقا انتهى ويمكن ان يقال ينزلون منزلة الفاعل لا مطلقا بل فيما يقصد
فيه النكتة كالمبالغة في مكر الليل وثمار صايم ومثل ضرب اليوم ونحوه ليس مما
يقصد فيه النكتة حتى ينزل منزلة الفاعل فيكون مثل خاتم فضة فالتحقيق ما
وفقهم الله وادى اليه تدبرهم اى ضرب واقع لان معنى كونه الشيء ظرفا للشيء
ان يكون المظروف واقعا في الظرف في اليوم هذا بيان لكون اليوم ظرفا للضرب
لا بيان انه متعلق بواقع حتى يتوجه عليه ما قيل الظاهر في اليوم فما هو اصل اليوم
اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة بتقدير واقع في اليوم لا
ان نسبة ام الى معين يستلزم معلومية المنسوب فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
لان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معلومية الفعل وجوده بينة ولهذا
كان الفعل نكرة فضلا ما ذكره الشارح ويرد عليه ان ما ذكره من كون الهيئة التركيبية
موضوعة الخ ممنوع والا يلزم ان يكون نحو غلام رجل ايضا معرفة اللهم الا
ان يقال ان المراد الهيئة التركيبية المتخذة مع الاضافة الى المعرفة وهذا معنى ما قال
المص والرضي وانما افادت هذه تمام يفاع المعرفة لان وضعها على ان تفيد ان
بين المضاف والمضاف اليه حصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف
فلذلك افادته التعريف ثم قال الرضي مثلا اذا قلت غلام زيد دار له ولزيد غلمان
كثيرة فلا يدان يشير بها الى غلام من بين غلمانه كما مر زيد حصوصية بزيد اما لكونه
اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا بينك وبين مخاطبك
والحملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سايرا لغلمان لتعلق علمك او ظنك
وكونها هو بعينها من تظيم لك وشريك وسوال وبينهما ودلك ان مغايرة
المخاطب ليست صفة يختص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف
موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يختص ذاتا دون اخرى الا ان مثلك

اخص

اخص من غيرك وذلك انه ليس كل ما في الوجود مثلك بل بعض منه وهو ما له
به مناسبة ما واذا توغلت في الابهام بحيث لا يتخصص تلك النسبة الى المنسبة
باعتبار المعنى الذي هي له والمضاف كما مر انتفى التعريف فان فرضت على التعدد
حصوصية لشهرة مماثلته او معاهدته جاء التعريف كذا ذكره المص في شرح المفصل
لا يقال الفظ انه لم يظهر الفرق بين ما توغل في الابهام وعالم يتوغل فيه كالغلام
في غلام زيد كما مر فكما جاز ان يكون للغلام حصوصية بزيد باعتبار ما ذكر من
وجوه الحصوصية كذلك جاز ان يكون للغير والمثل في مثل غيرك ومثلك حصوصية
بالمخاطب فيتعرف كما تعرف باللام لانا نقول لعل ذلك بحسب الاعم الاغلب
ولهذا يقع هنا حصوصية على سبيل الندرة كما ذكره المص في شرح المفصل لكان
طلبا للاداة مع حصول الاعلى وهو خلاف ما تقتضيه العقول واما تحصيل
الحاصل فمحال وبين جعلها علما اورد عليه ان المعرفة في الامثلة المذكورة
الاسم والعلم هو المركب فلا يلزم جعل المعرفة علما واجيب بان المقصود من
لزوم تعريف المعرف لزوم تحصيل الحاصل وهو حاصل ههنا لان النجم قبل
العلمية كان متعينا لا بل النجم مع الثريا وبعد العلمية كان متعينا ايضا
وقد يقال ان بعد العلمية لم يكن نجم متعينا لا بل النجم مع اللام متعين له فلا يلزم
تحصيل الحاصل بل حال دقم يفاع ثمام بين ثلاث الاثافي والديار البلاقع
وقيل منزلي هي سلام عليكما هل الا ربع الخالي مضيي رواجع وهل يرجع
التسليم او كيف اعي ثلاث الاثافي والديار البلاقع المهزة للمزاي مرحم
رحم للضرورة وهي اسم جبيلة والاثافي بضم الميم زفان والاثافي جمع
الاثفية بضم الهمزة ومسئلة الياء وهي ثلثة احجار يوضع عليها القدر عند الطبخ
والنمي الجمل والبلاقع جمع البلقع بالفتح وهي الارض القفر التي لا شيء فيها والمعنى
اسلم عليكما يا منزلي مني منه واستبعد ان الازمان التي مضت وكنا فيها مع الاحباب
يرجع اليها ثم يفكر رجع التسليم والسوال لها فيقول وهل يرجع الينا اى
لا يرجع ولا يرد الثاني في البقية في المنازل الديار المندرسة جواب السلام
ولا يوضح عن جزء استبعد بها حنه لكونها في قعر الانفصال لان ما هو محرر

b

اسم الموصول

في ع
اسم امرأة اصله
على الشذوذ والاولى
جمع المرئ ح ك

ثم اعلم ان الشارح المحقق لما ذكر ان
الاضافة الى المعرفة تفيد تعريف
المضاف اراد ان يبين ان المضاف
اليه ايضا يجب ان يكون معرفة
فقال ولا يفيد الخ

والمعنى الحزين من الحب
يا صديقي ترحم

في اللفظ منصوب في المعنى او مرفوع لانه في المعنى اشار بذلك الى جواب
اخر سوال اورد في الحواشي الهندية وانه ما فايدة في اللفظ وذلك ان
التخفيف قد يكون في اللفظ والمعنى معا بان يسقط بعض المعاني باسقاط ما
يسقط من اللفظ كما في الظروف المقطوعة عن الاضافة نسيا منسيا
نحو قبل فان التخفيف فيه اللفظ والمعنى معا لان المضاف غير مراد في المعنى
ايضا كما مر وقد يكون في اللفظ فقط فاشار بقوله لانه في المعنى الخ الى ان الاضافة
اللفظية تفيد فايدة اللفظية وهو هذا النوع من التخفيف دون النوع
الاخر ولا تفيد فايدة المعنوية وهو التعريف والتخصيص فظهر ان قوله
لانه في المعنى التخصيص النوع من التخفيف كما صرح به اولا وانهم قد يعبرون
وصف المعنى بالخفة وعسفل كما في غير المنصرف فانهم اعتبروا ثقله باعتبار
الاسباب التي بعضها امر معنوي فلا يرد ما قيل ان المعنى لا يوصف بالخفة
والثقل وان جعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد لا تخفيفا في اللفظ الا في المعنى فلا تفيد انه لا يفيد
تعريفا ولا تخصيصا وقد اجيب عنه في الحواشي المهدية بان لا فايدة في الاشارة
الى وجه التسمية يعني انما سميت بها لا فايدة تظهر في اللفظ او تحقيق التقابل
بين اللفظية والمعنوية صريحا واستتاره في الصفة ليلا يخل الصفة
عن الفاعل ولا بد من جعل المضاف اليه منصوبا تشبيها له بالمفعول ثم اضيف
اليه على ما قرره في باب الصفة المشبهة والى ان المشار اليه الخ اشار
بذلك الى دفع سوال اورد في حواشي الهندية وهي ان ثم اشارة الى الحصر المذكور
وحينئذ هذا التركيب مبني على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث
لا تعلق له لعدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم
افادتها التخصيص ووجه الدفع ان ثم اشارة الى ما يفهم من الحصر وهو خروج
احد ثلثة بثبوت التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص ولا يلزم من
ترتب الحكم على المجموع ترتبه على كل واحد من اجزائه واجيب عنه في الحواشي المهدية
بان ثم اشارة الى المفهوم من الحصر وهو انما لا تفيد تعريفا لمجموع امور ثلثة

واختار

واعتبار الشارح مجموعها امورا ثلثة لانه الظاهر من الحصر واختار صاحب الحواشي
الهندية احد الامور الثلثة لانه الذي يترتب عليه المقصود والاسئلة التي
ادخل في هذا التعريف لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص حتى لم يتحقق التعريف
او التخصيص لجاز الاولان او امتنع الثالث ايضا وهذا كان الانسب تقدير هذا
المفرع او يكفي فيه امر الواحد فقط لان الزايد عليه بخلاف المفرع السابق فانه
يتفرع على امرين وجوب التخصيص وانتفاء التعريف وما يتفرع على الامرين
الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه بمنزلة المفرد من المركب باعتبار المؤدى
وهذا المعنى يلايم سوق الكلام حيث قيد بقوله فقط وقيل لان افادة التخفيف
مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على
المتفرع اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ورد عليه فانه معارض بانه النفي
مقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فصله المصنف وقد
يقال ان النفي وان كان مقدما على الاثبات لان العدم سابق على الوجود الا
ان المقصود الاهم في الحصر الذي معناه اثبات شيء ونفي ما عداه احد جزئيه
الذي هو الاثبات ولا يخفى انه في ثبوت مصادر على المطلوب وهو جعل
الدليل عين المدعى او جزئه وذلك انه في هذا الجواب استدلال على امتناع
الضارب زيد بضعف الواهب المائة الزجاج وحينئذ الذي استدل
على امتناع الضارب زيد اللهم الا ان يقال اشار بذلك الى ضعف هذا
التوجيه لانه خلاف الظاهر من العبارة باضافته لاد في ما بسلة
يعني ان العبد الواهب الا امة اضيف اليها عملا بسلة انه يقوم بامر
ويراعاها وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة الروي وذلك
ان الروي في البيت هو اللام لا الضم وحينئذ الرفع والنصب بخلاف
الضم قال في شرح الجزرية في على العروض والقوافي المروي هو الحرف الذي
ينبني عليه القصيدة وينسب اليه فقال قصيدة رايية وقصيدة داليه قال
ان جميع الحروف يكون رويا الالف والواو والياء والالف والواو والنون في اواخر
الكلم مبنيات فيه بناء الوصول والاصل التاثيث وللاضمار اذا تحرك ما قبلها

نحو ضربه الى غير ذلك مما مر لجواز ذكر واما الا نه قائم معطوف على قوله فيما
سبق عن قوله خلافا للفراء اما الا نه توهم على وجه المختار في الحسن الوجه
وهو جر الوجه بالاضافة واما كان مختار ولا نك لو وصف تخلص الصفة
عن الضمير وهو كما يأتي في باب الصفة واما النصب في خطيئته للجر وذلك
لا نهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذف الضمير
واستتر في الصفة وهي بالمضاف اليه يتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا
بالضمير المضاف واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطرد واقع غير واحد
عند الكوفيين فلما جيء باللام مع صفة المضافة خفضوا اولا ما قصد واجعله
مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول ليصح الاضافة اليه لا نهم لو اضافوا الى
المرفوع لكان الصفة اي موضعه فيها اذا الرفع من الصفات دخل المرفوع بخلاف
الناصب مع المنصوب فالحسنة فاعل المفعول له والفعل المعلل به لان الجواب
والمحولية صفتان للضارب محملا على نظيرها اعاجاز الضارب الرجل حملا
على نظم ما الذي هو الحسن الوجه والضارب محملا على نظيره الذي هو ضارب بكر
وقوله على الاجوبة متعلق بقوله واما حملنا وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهرة لا نهما مثل الضارب زيد بدون توسط العطف فكما ان مسئلة
على حدة فكذلك كل منهما بخلاف مثل الواهب المائة لان كلا من هيئتي
التركيب الوصفي والاضافة معنى اخر لان معنى التركيب الوصفي اتصاف
شيء بشيء اخر الى الاخر فان الجامع صفة المسجد لا نهم يعدون المسجد الجامع
والجانب الغربي والصلاة الاولى والبقلة الحمقاء والجامع صفة للوقت
لا نه كما يصح وصف المسجد بكونه جامعا لا نه موضع الاجتماع يصح وصف
الوقت بكونه جامعا لا نه وقت يجتمع فيه وكذا الكلام في جميع ذلك لا نه كما يصح
وصف البقلة الحمقاء يصح وصف الحمة التي في البلد بالحمقاء وانما نسبوها
الى الحمق لا نها تثبت في محار ع السيول ومواطئ الاقوام فلا يلزم من
اضافة المسجد الى الجامع اضافة الموصوف الى صفته لان الجامع ليس مضافا
اليه ولا صفة للمضاف حتى يلزم من ذلك اضافة الموصوف الى صفته فيكون

بمنزلة الصفات الغالبة كاسود للحية السوداء الذكر للشاة وهذا
مبني على انه اذا اطلق الجامع العرفج والاولى والحمقاء يراد بها الوقت والمكان
والساعة والحية والشاة دون غيرها لا بقرينة كما في الصفات الغالبة فان ثبت
فلا كلام فيه والا فيه اشكال ويندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع
ليس صفة للمضاف اذ لا يقال المسجد الوقت بخلاف الاعمال الاولى فان
الجامع فيه ليس مضافا اليه قطعا وذلك ان المقصود توصيف بالغربية
يعني ان المقصود بيان ان الجانب للمكان غربي لا المكان الغربي لجانب اللهم
الا ان يقال ان هناك مكانين كل منهما يشتمل على الجوانب كالمسجد مثلا وجزء
بعضه الذي في الجانب الغربي فالكل هو الذي اعني الجانب بالنسبة اليه اي
اعني جانبه والجزء هو نفس الجانب وهو الذي اضيف اليه اضافة بيانية
هذا على ما ذكره الشارح الا نه يرد عليه ان الجانب يقال للجانب الذي من
الجهات الست لا للجزء الواقع في الجوانب الستة واليه اشارة بقوله اللهم
في العموم والخصوص باوه يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر كذا في اللباب
والمراد في الاتحاد في المفهوم والتساوي الاتحاد فيما صدق عليه باوه يصدق
احدهما على كل ما صدق عليه الاخر وبالعكس مع التغاير في العموم اما اذا
كان للجنس صفاته لان الشيء في اللغة يتناول الجواهر والاعراض والموجود
والمعدوم وكذا العدم لان عدم الشيء نفسه كذا في الصحاح فلا يكون اعم
فكان قد مر مدلول هذا اللفظ فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره
لان مدلول اللفظ غير اللفظ او اللحمة ومعنى الحامية بالصحيح اعم اما
بالحركات الثلث كالصحيح حقيقة او حكما الاول فيما اذا وقع في ابتداء الكلام
والثاني فيما اذا وقع في غير ابتداء الكلام فانه في حكم ابتداء الكلام يقال ان يقع
في نسق الكلام فهو في حكم ابتداء الكلام لعدم موجب القلب وهو التعليل
كما في اخر هو او كما سيجيء لا التباس المرفوع بغيره بسبب القلب اي قلب
الفا بخلاف المقصور فان الالتباس فيه ليس بسبب قلب الالف ياء بل
لو ابقيت الالف ايضا لكان التباس حاصلا لكون الاعراب مقدرا فان قيل

فكان الجواب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في حالة سلمون ياء ليلا يلتبس
المرفوع بغيره فيقال بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لحقها
كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما حذف هذيل قبلها لام استحسانا في الاجنبي
عندهم ان يضاف الاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في سلمون
فانه لا مرجب القلب وهو اجتماع الواو والياء مع سكون السابق ولا يزيل
هذا الامر المطرد اللازم الالتباس يعرض في بعض المواضع الامر اذا تقول
مختار ومضطر في الفاعل والمفعول توجب بقاء الضمة بعضها على قلب الياء
واوا لما تقرر من قاعدتهم ان الياء اذا كانت ساكنة وانضم ما قبلها تقلب
واوا يلزم الرجوع الى ما يفر منه فجعله منسيا ما امكن لزال ما عرض به على
ما نقله فقالوا اخ للاب فاخي والى اختلفت في توجيه تقديم الاخ على الاب
فقيل وجهه ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة
الاب وقيل وجهه ان الاخ ابعد من خلاف المرد لعموم الدليل له عليه واما
هو قاسه على الاب كما سيجيء فعلى هذين الوجهين ما وجه تقديم الاخ على الاب
فيما اذا قطع عن الاضافة مع انه لا اضافة ولا خلاف للمرد فيه اللهم الا ان يقال
انه للواقعة ما سيجيء وايضا لا بد لاكثرية احتياج الاخ الى الاضافة دليل وقيل
انه اتباع لقولهم يعم يغر المرء من اخيه الآية ووجه التقديم في الآية الترقي
من الادنى الى الاعلى كما قيل من اخيه بل من ابويه بل من صاحبه بل من بنيه
ولا يلزم جريان هذا الوجه فيه لان المقصود مجرد الاتباع وقد يقال النظر
انه من باب التفنن في العبارة ولهذا قدم المصنف في الشرح الاب على الاخ
واما الذو فالمحل بذا اولى قد املاه المحل وقد ارى ذو المحل موضع
بناحية مكة كان به سوق في الجاهلية كسوق عكاظ والواو للقسم خالفهم
فيقول قضاء الله وقدره انزلك في هذا الموضع واقسم ان سر الموضع ليس
بيارك هكذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح ابيات المفصل وظهر فساد
ما قيل ان هذا خطاب للمونث فلما تبين اصوتنا بتبين من تتبدا
استبانة والمراد العلم الحاصل بعد البحث اي وضح كين للتفسير التي فخامرنا

وقد تبنا من العرب والابنا جمع الاب والالف للاشباع يقول للنساء
التي اسرن اما عرفت اصواتنا معرفة بينة بليرن من بعدهن وقلن قد علمنا با
تقول اي امرأة قائلة جعل للغائبة دون المخاطب مع ان المناداة من شانه
في عبارة المصنفين صيغة الخطاب لامتناع اضافة الحكم الى المذكر لان الحكم كل
شيء من قبيل الرفع مثل الاخ والاب كذا في الصحاح والاصح ان ما قيل انه على حذف
مضاف اي حكم زوجتي ولو قال ويقال لكان اولى وان نقل بعضهم ان ابن يعيش
وابن مالك ويقال في حال اضافة الى ياء المتكلم في باب الرد والقلب والادغام
الخ اما وجه في فوانه يقال فم اذا افرد وقياس هذه الاسماء ان يلحق بفرد
ياء المتكلم على ما هو عليه كما قيل اخي وابني في اخ وابن واما وجه في فوانه انما
قيل فم في المفرد لضرورة فرق هذه الاضافة وقد ذلك انهم لو افرد وصلى اصل
اخواته لقالوا فوه فتحذف الهاء لخفائها منسيا فيدود الاعراب
على العين كما في يد ودم ثم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتجتمع
ساكنة مع التنوين فتحذف لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم المتمكن على حرف
واحد وليس ذلك في المتمكن من كلامهم فاذا اضافوا فقد زال التنوين لاجل
الاضافة فوجب ان لا تحذف العين لعدم المقتضي لحذفها فوجب ان
يثبت العين وهو واو فقياس هذه الواو ان يكون ما قبلها من جنسها
فصار اصله فوى فوجب قلب الواو ياء واد غامها في الياء على ما هو قياس
مثل ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بها كذا قرره الرضي والحق في تقرير
واعلم انهم قالوا اصل هذه الاسماء الستة فعل بفتح الفاء والعين الا قولك
وان لامها واو الا قولك وذو فان لام فوها هاء ولام ذو ياء قال الرضي اما كون
الخ واب وهما مفتوح العين فلجمعها على افعال كاياد واخاء والاصل
قياس فعل صحيح العين افعال كجمل واجمال واما ذو فلا دليل في اذواء على
فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين مجيئها افعال ايضا كحوض واحواض
وقد يقال محركة عينه مونثة اعني ذات واصلة ذواتا كقولهم في مثنى
ذواتا فحذفت العين لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلبت

في الوزن ذية كطية واما هن فلم يسمع منه احداء حتى سيبويه على تحريك
عينه وحذفه وهو هنة بالتحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذفت
اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في
هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه بفتح الفاء وسكون
العين فلا دليل على الحركة والاصل السكون واما ان لامه تاء فلقولهم
افاه واما لام ذو ياء فلان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب
طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اولى واما كون لام اخ واب
وحم وهن واذ فلقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان لانه
وضع صلة الى الوصف باسماء الاجناس وذلك انهم ارادوا ان
يصفوا شخصا بالذهب فلم يتاتى لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا
بيد وقالوا اليه فقالوا واذ وذهب انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذوو اى لا يعرف اهل فضل من الناس الا من هو من مثل فضل
لكان اشمل لتناوله المضمر وغيره مما هو غير اسم الجنس ودخول
كل منهما في النفي بخلاف المضمر وكان حق الضمير لما ان يعرض تلك
اسماء كما هما عند اضافة الى ياء المتكلم كغلامي الورد في ثوب واخ
والورد في ثوب فحق ان يكون الواو ذلك الكلمة بفتح اضافتهم الى المضمر
يعني ليس اضافة الى المضمر اصلا حتى يكون لم ذلك الكلم عند اضافة
الى ياء المتكلم وليس مقصود بيان اضافة حتى يلزم بيان تعيين
المضاف اليه وهو اسم الجنس وبنحو ما عداه وهو تابع منقول من
الوصفية الى اسميته اشارة الى دفع ما قيل ان فاعلا اصفة لا يجمع على
فواعل لم يجعل جمع تابعة مع انه فاعلة اصفة جمع على فواعل ايضا لانه
بصدد اتصام اسم لا الكلمة ووجه انه نقل من الوصفية الى اسميته وجعل
اسما لهذا النوع من اسم فضيلة غلبة فاعل اسما كاهل وهو يجمع على
فواعل لعدم كونهما من افراد المحدود ونقض ان ما ينقض كونه
من افراده لا ينزح لا يكون الحد جامعا كخروج بعض افراد المحدود

اى سخر منا لوحظ اراد بان المراد بالثاني المسخر الحاصل كما هو الظا
من كلامه فليس في الشارح الا الى توصيه واحد لوضع ما يورد على تعريف
من الثالث فصار عدا الا توجيهين كما قيل انه لوضع ما يورد طريقان جعل
الثاني بعض المتاخر واعتباره ثانيا بثاني الرتبة بالاضافة الى متبوعه
واول كلامه ناظر الى الوضع الاول واخر كلامه الى الثاني فدخل فيه تابع
الثاني والثالث فان التابع الثاني وان كان متاخرا عن المتبوع بدرجتين
وبالثاني الوكد الا انه متى لوحظ مع المتبوع لكونه تابعا لا تابعا لتابعه
يكون متاخرا عنه بدرجة فيكون ثانيا اى بحسب اعراب سابقه لا بحسب
اذ العرض الواحد بالشخص لا يتوارد على محلين ناشئ كلاهما من جهة
واحدة شخصية قيل ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة
والتي يرحم او التاكيد بان القصد ليس الى نسبة الفعل الى المتبوع
وتابعه بل الى المتبوع وذا التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد
وعطف البيان وبعض المعطوفات انتهى ولا يخفى انه كما يكون القصد في الصفة
المخصصة الى الفعل التابع والمتبوع كذلك في غيرها من الصفة المادحة
وغيرها مما ذكره يكون القصد اليهما معا وان لم تكن الماحوذ من غير الموصوفات
بهما وذلك ان المقصود من قوله بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء بسم رب العزة
المتصف في نفسه بالرحمة وكذلك المقصود من قوله اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم ان العوذ من الشيطان المرجوم في نفسه وكذا من جاء زيد في نفسه
وكذا من جاء زيدان الجائي منسوب الى زيد نفسه لا الى متعلقه ومن اقسم
بالله ابو حفص عمر ان الذي اقسم ابو حفص هو عمر لا غيره مما يسمى باسم حفص
وكذا المقصود من قوله ارحم زيدا المظلوم طلب الرحمة على زيد المتصف
بالمظلومية الذي قصد بحمد اظهار الرحمة عليه ولكن هذا المعنى من حيث
يقتضي مسندا اليه الخ اشار بذلك الى دفع اعتراض اورده الرضي على المصنف
وذلك ان المصنف قال في الشرح قوله من جهة واحدة يخرج عنه المبتداء والثاني
والثالث من باب علمت واخلقت وكذا فان باب اعطيت لانهما تعان باعراب

باعراب سابقها ولكن من غير جهة واحدة قال الرضي فيه نظر لان ارتفاع
المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة
من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتعين الجهات بسبب تغاير اسم كل
واحد من الاول والثاني قلنا ان تعدد ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف
من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من كونه صفة وكذا باقي التوابع وقوله
الرفع على ما ذكره السيد الشريف قدس سره في حواشي المفتاح الرضى ويتعين
الشارح ان المراد بالجهة الواحدة وحدة تعلق العوامل بالمعمولات وعدم تغيرها
وبالجهات المتعددة تعدد التعلقات وتغيرها وحينئذ يلزم الجهات بتغير الاسماء
فوله جاءني زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل فيها بل من حيث تقتضي مسندا
اليه عمل فيها بخلاف الاشياء المذكورة فانه يتغير التعلق فيها فان التجريد من
حيث انه يقتضي المسند اليه صار عاملا في المسند وهو حيث يقتضي مسندا
صار عاملا في الخبر فلا يرد نحو جاءني هو لان الرجال لان هو للمد واذا كان جيئا
الا انه معرب محلا فيكون اعرابه المحلي الرفع وان نحو يا زيد ولا رجل الضم والفتح
فيها اعراب حكما لمشابهتها تمام كيفية الاعراب لان التعريف اما يكون للجنس
وبالجنس يعني ان التعريف يكون للماهية وبالماهية لا الافراد لان التعريف
يكون بالجنس والفصل والخاصة وهي كليات الخمس فلا تكون عين الافراد فلا يصلح
الافراد ان يكون معرفا او معرفا فلا يدخل الكل على المحدود ولا على الحد فاذا دخل
كلمة على الحد افاد ان المحدود صدق على كل افراد الحد فلا يكون شيء مما يصدق
عليه الحد من افراد المحدود ويصدق عليه المحدود فلا يكون غير المحدود وحينئذ
لا يكون مانعا والظاهر انحصار المحدود في كل افراد الحد اي لا يكون فرد من افراد
المحدود خارجا من افراد الحد حتى لا يكون جامعا لخروج بعض افراد المحدود
عن الحد فيكون جمع الحد ومنعه كالمنصوص عليه فلا يضر ذلك ورد كلمة كل
النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر متابعة لانه يتبع المنعوت في
الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
بخلاف سائر التوابع ولانه اكثر استعمال الاول فرعا يدل لانه يكون للتوضيح

والتخصيص

و التخصيص وغيرهما من الفوائد مما سيجيء ذكره اي تدل بهيئة تركيبه مع
متبوعه وانما قال بهيئة التركيبية حال الانفراد يدل على معنى مطلقا لا على معنى
في متبوعه قال المص هذا القيد لرفع وهم المتوهم في مثل ضربت زيدا قائما انه داخل
في الحد فانه ان سلم انه تابع يدل على معنى في متبوعه فليست دلالته على ذلك
مطلقا وانما هو مقيد بحال الظرف وقال الشارح وانما احترز عن الحال لان
معنى قوله مطلقا غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه والحال
وان دل على معنى في متبوعه لكن مقيدا بحال صدور الفعل عنه او وقوعه عليه
وان قوله يدل على معنى في متبوعه احترز عن سائر التوابع واعترض عليه الرضي
بانه قد خرج الحال بقيد التابع وهذا الاعتراض لا يرد على المص لان هذا القيد
عنده لرفع التوهم وان التاكيد المفيد للاحاطة داخل في الحد غير خارج عنه وكذا
البدل والمعطوف في اعجبني وزيد علمه واعجبني زيد علمه والشارح رحمه جعل
مطلقا قيد الدلالة على معنى ان تلك الدلالة غير مقيدة بمادة ومادة
وجعله احترازا عن سائر التوابع وجعل قوله يدل على معنى في متبوعه لتحقيق
الماهية وبيانا للواقع وهو الظاهر الذي لا يرد عليه شيء من الاشكالات فانه جعل
مطلقا صفة الدلالة لا لساعدة العبارة لانه يجب ما ثبت مطلقا حتى يمكن
ان يوجه بان يؤل الدلالة بالافهام اذ معنى الدلالة افهام المعنى من اللفظ او يجعل
قوله مطلقا حالا من قوله معنى بحذف المضاف اي يدل على معنى حال كون
الدلالة عليه مطلقا غير مقيدة بمادة وقوله اي دلالة مطلقا بيان الحاصل المعنى
وفائدة تخصيص او توضيح معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك
الحاصل في الكلي ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف
اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل اي لفرض الدلالة على المعنى
الواقع في المتبوع كذا قال الرضي وتبعه الشارح الخ والمراد انه اذا كان موضوعا
للمعنى لاجل عرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع لا الذات وقيل الى المقصود
الذي هو المعنى الذات والاضافة بيانية عموما وخصوصا اي وضعا عاما
ودلالة عامة بان يكون في جميع الاستعمالات كالمنسوب والمضاف

الى

الى اسم الجنس فان لها موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا او وضعا
خاصا او دلالة خاصة بان يكون في بعض استعمالات كاسم الجنس الجامد بالنظر
الى اسم الاشارة فانه موضوع للدلالة على اسم الاشارة نحو هذا الرجل وهو
الرجولية كذا قال الرضي وقيل هو تعيين الذات كما قال الشارح فان التعيين
امر زائد على الذات المفهمة بمعنى له معنى حاصل فيها وقيل هو الذكورة واما اذا
جعلته صفة ليغير اسم الاشارة نحو مررت برويد الرجل اى الكامل في الرجولية فليس
اسم الجنس موضوعا بالمعنى في مستوعد لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية
ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس
وضعيا وكاى الواقع صفة للنكرة لبشرط قصدك للمدح وكاسم الاشارة الواقع
صفة للعلم او المضاف الى العلم او المضمر او الى مثله واما في غير هذه المواضع فلا يقع
صفة التي هو في حكم النكرة انما قال ذلك بناء على ما ذكره الرضي من ان الجملة
ليست بنكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من خواص الذات واستدل عليه
بكلام لا حاصل له كما قرره السيد الشريف وقال بعضهم انها نكرة لان التعريف عند
النحويين بغير المضمرات والاشارة والموصولات والاعلام وكلاهما منتف فيها قال فيحصل
فلا يحصل التعريف فيها ولانه حكم والاحكام نكرات الا بتاويل بعيد لا يسبق الى
الذهن بسرعة واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية ولا تحصل الصفة
الموصوف بمضمون الصفة فلو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل
متصفا بقيام عمرو فلا يختص بركون في الرضي وقد نصرين ما له في شرح
التسهيل على ان تخلف الضمير العائد من الجملة الى الموصوف نحو ما نقل عن
ابن قاسم وصاحب التخليص كقوله كما ان خفيف البيل من فوق بحمها عوارف
تحل اخطاء الفاء مطنف خفيف البيل روحها والجنس معتبض الغرس وعوارف
جمع عارفة عارفع عن الشيء ارتفع عنه والمطنف هو الذي يعلو المطنف
وهو راس من رؤس الجبل سمي به روى السهام التي تخرج من فوق معتبض
القوس بدوى بحل جر مشرفات احطاء غار من ستة تعل على راس الجبل فقوله
احطاء الفاء مطنف جملة في محل جر صفة لمحل او في رفع صفة لعوارف ولم يشتمل

هذه الجملة على ضمير يعود الى الموصوف بها لكن اعني عنه الالف واللام اى غيرها
ولم يذكرها من كتب النحو غير هذا فاعلم منه ان الضمير يتعين للربط في الجملة الواقعة
الواقعة صفة عند الجمهور ومن ابن مالك الى ايضا لا غيرها كما في الجملة الخبرية
الواقعة خبر للمبتدا فيصح الملازمة فلا يرد ما قيل في الملازمة والمنافشة
لجواز حصول الربط كما في خبر المبتدا اى بحال قائمة به فان قلت نحو مررت برجل
حسن ذام او فعسه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم برجل قلت
يوخذ الموصوف المجموع من الذات والوصف فالذات بالنسبة الى المجموع متعلق
كما في برجل حسن الوجه اى حسنة اعتباريه بغيره المعلل باعتبار نسبته الى
المتعلق لا باعتبار افراده فان ملك الصفة في الحقيقة صفة لذلك الموصوف
فاذا قلت مررت برجل قائم غلامه او ابوه فالقائم غلامه ابوه وهو الرجل وما وصفه
الا بذلك وان اعتباريا ليس امرا حقيقيا قائما به كالحسن القائم في مثل ورد
برجل حسن فان الحسن كيفية له في نفسه الامر ولم تقتضر بالقيام المجرد فلذلك
صح جريه عليه كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل في عشرة يوخذ منها في كل
تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى فهو توافقه في جميع الاحوال الغير المناقضة
والا يلزم ان يكون الشيء الواحد في حالة واحدة مذكرا ومونثا ومعرفا ومنكرا ومفردا
ومثنى ومجموعا او كان صفة مونثة تجري على المذكر كعلامة لكونه التاء للمبالغة
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر في الحقيقة اذ من المعلوم ان لا يكون
الفعل واحد فاعلان الا يخرج الواو من الاسمية الحالية فيه بان يجعل علامة
دالة على كون الفاعل جمعا كالتاء التانيث في نحو قامت هند تدل على تانيث
الفاعل ويجعل المضمر بدلا من الضمير ويجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
فح لا يجتمع فيه فاعلان في الظاهر ايضا كما في قامت هند وكما في اكلوني البراغيث
وكما في اسر والنجوى الذين ظلموا لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها لانه
لم يوضع للدلالة على المعنى بل على الذات وهذا استخراج اضمار الحال كذا قال المدقق
شرح الفصل ويتجه عليه ما اوردناه ان الضمير الراجع الى المشتق فيه معنى الوصفية
اسلا اختصاصا اشار بذلك الى ان المراد بالاختصاص والمساواة الزيادة

والمساواة في تعريف التعريف والى توجيه الارادة بالاخص الاعرف لان يكون
الموصوف اخص او مساو ليصح ان يطلق عليه لفظ الموصوف من الاخر اذ اقل
مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو له في ذلك لا يطرد نحو جاءني الرجل العاقل فان
العاقل اقل افرادا من الرجل والمفعول عند سيبويه وعليه جمهور النحاة كونه
اعرف فهو المضمر اما كون المضمر اعرف المعارف فلان كونه المتكلم والمخاطب
اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة
وضع اليد واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة فلان العلم ذات معينة مخصوصة
عند الواضع كما انه عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي
ذات معينة كانت وتعينها عند المستعمل بان يعبر بها الاشارة الحسية او الوصفة
واما كون اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم
الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام وكذا مدلول الموصوف يعرف
بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اعرف مما يعرف باحدهما
واما ان المضاف الى احد اربعة تعرف بغيره مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب
التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص
من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف بالوصف
المضمر فقوله عند التعريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند
سيبويه هو صفة لغلام قرينة ويما بعد او بالمضاف الى مثله مبني على مذهب
المبرد والا فلا حاجة اليه لان المضاف الى احد الاربعة مساو للمضاف اليه عند
سيبويه لا انقص منه المقتضى لبيان الجنس حقيقة ذات المبهم لانه من
الذات يقتضي صفة تعينها ذاته فان قيل ان حقيقة الذات كما تبين باسم الجنس
المعرف باللام تبين بالعلم ايضا فما وجه تخصيص بزيد اللام قيل تعريف
المبهم مناسب لتعريف اللام لان تعريف اللام لا يسلب ولا ينسخ وكذا تعريف
اللام لا يقبل التنكير واما تعريف العلم فيقبل التنكير واما الاضافة فلا تفيد التعريف
في جميع احوالها كما ذكره صاحب التأمل شارح الكافية لا يختص بجنس
دون جنس اي لا يختص نوعا دون نوع كالانسان والفرس والبقر ونحوها

بخلاف

بخلاف هذا العالم فانه يختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل
العلم بل المقصود متبوعاتها لانها انما جيء بالصفة للتوضيح او التخصيص
او غيرهما وكذا عطف البيان جيء به للتوضيح والتاكيد للتقرير واجيب
بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة انه لا يكون التوطئة ذكر التابع ولا
يخفى ان ارادة هذا المعنى من قوله مقصودا ظاهر كما ان ارادة ظاهر من قوله
في تعريف البدل لان المراد ان المتبوع ليس مقصودا بل كالتوطئة للبدل والبدل
هو المقصود وليس ببعيد كما قيل لكن على هذا التوجيه يدخل بدل الغلط نحو
مررت برجل حمار في التعريف ولو جعل قوله بحيث سقط من عام الحد يكون خارجا
عنه ايضا وقد اجيب عن اصل هذا الاشكال بان التابع والمتبوع مقصودان
بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي قيل هذا الجواب طاف فلا ولكن
وانما في بل فانما يصح اذا جعل المتبوع فيه مقابلا للتابع في الحكم اثباتا ونفيا
لا اذا جعل في حكم المسكوت عنه اعلم ان المراد بالتوطئة ان لا يكون مقصودا اصليا
كما في البدل فالمتبوع في بل ينبغي ان يكون مقصودا في الجملة وليس كذلك فلا يجدي
ما ذكره الشارح من الجواب لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاولى
جعل الثاني تابعا للموصوف الاولى منذور ورود والصواب الاولى
كتاب معلوم اذ ليس الواو ههنا في نظم الآية بدليل جواز افراد ما قبل
بدل بدليل افراده وتخصيصه بالتاكيد وما يتصل به فيحصل له نوع استقلال
وهو باطل لتغاير بينهما خص الاختصاص بزيادة التاكيد الواجب لان
طول الكلام قد يغني عما هو الواجب وفي استعارة المرفوع لمرفوع اي
للمرفوع لان فيه استعارة الاعلى للادنى لان المرفوع عمدة والمجرور فضلة اذ
بين لا يضاف الا الى المتعدد اذ لا يمكن ان يكون بينان بين بالنسبة الى المتكلم
وحده وبين بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينة يقتضي طرفين
جر الثاني كما في الحرف الزايد يعني ان هذا ليس باقل من الحرف الزايدة
وانما لا تلغى وكذا هذا فيما يحوذ له ويحتمله يعني لا يريدون بقولهم
ان المعطوف في المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا

يجب بثوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس
وعطف العرب على المبنى وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس بل المراد
لا خصوص من ذلك وهو ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر
الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
جملة ذات ضمير عايد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى
ما قبله كونه نكرة كجر ورب ومجرور وكم وجب كون المعطوف كذلك لكن بشرط
ان لا يكون ما يقتضي الحكم في المعطوف عليه منتفيا في المعطوف حتى لا يجوز
تجرد عن اللام في نحو يا زيد والحارث فبتقدير التنكير اى في حكم الانفصال
او محمول على نكارة الضمير كونه رجلا على التشذوذ كذا في الحواشي الهندية
ورد عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن معاد يعود عليه واما اذا كان
فلا وجه للتنكير وضمير سخنها عايد الى الشاة وايضا نكارة الضمير شاذ
ليس بقياس وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فلا يصح القياس
على ربه رجلا كذا في بعض شروح الحواشي الهندية فقوله على التشذوذ متعلق
ومرتبط بقوله كربه رجلا لا جواب اخر كما قيل فتعين الرفع على ان يكون
خبرا مقدما والمبتداء هو عمرو لا يقال هو هنا احتمال اخر وهو ان ذا هيئة مبتداء
وعمرو فاعل قايم مقام الخبر لانا نقول المقصود نفي العطف لا نفي احتمال الاخر
اى فاد لها نسبة الى السببية اشار بذلك الى معنى اضافة الفاء الى
البيئة وتوجيهها وقد ورد الجواب بوجوه اربعة احدها ما ذكر المحشي ان
الفاء للسببية لا للعطف ولا يشترط فيها ذلك والثاني انها للسببية
مع العطف لكن السببية تحصل الجملتين كجملة واحدة فيكفي بالربط
الواحد وهو الذي في الاول كما في الجملة الواحدة والثالث ان يفهم من
السببية سببية الجملة الاولى للثانية لا مطلوبه السببية فيكون الخبر
الذي يطير ويغضب زيد بسببية فيكون في قوة الرابط فلا حاجة
الى العايد والرابع تقدير الرابط اى بسبب طيرانه واذا عطف
قال الرضي معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد

معمولين

مطلقا فتقديم الخلاف وهو الاولى والا يوهم اذا لواخر عن قوله الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو لفهم منه ان العطف في مثله ايضا غير جائز عنده
كما فهم هذا المعنى من قوله خلافا لسيبويه والواقع خلافه والحاصل
ان المدعى ههنا عدم الجواز الا في الصورة المستثناة فخلاف الفراء
متعلق بالجزء الاخير الاول من الموعى خلاف سيبويه بالجزء الاخير منها
فلا يتجه على المصنف ان قوله خلافا للفراء بيان المخالفة قبل تمام الحكم
يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع اراد ان الجائز هو ما
كان فيه المجرور معدما على المرفوع او المنصوب في كل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه كما في الامثلة التي استشهد بها الفراء وقد صرح بذلك
في شرحه قال السيد الشريف وهو الاولى لما ذكره في بعض الشروح
اما الاقسام تسعة جوز منها ستة ومنع ثلثة والاقسام التسعة
هي ما وقع فيه الثاني من المعطوفين عليها سواء كان الاول منهما مجرورا
او مرفوعا او منصوبا او نصب فيه الثاني كذلك وما كان الثاني منهما مجرورا
كذلك بل محلها على حذف المضاف اليه على حاله والتقدير والكل ما وقع
وللاول بيضا فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز
اتفاقا واعترض عليه بان حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على اعرابه
خارج عن القياس واجيب بان ابقاء المضاف على اعرابه وان كان
شاذا لكنه على حذف المضاف في مثل هذا الوضع اي فيما اذا كان لفظ المضاف
المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شئ اخر قياسي اي في كونه منسوبا
او منسوبا اليه اراد ان المصحح مطلق النسبة ليتناول كونه منسوبا
ومنسوبا اليه والظاهر حاله وكونه منسوبا اليه واحد لا فرق بينهما
فقوله في النسبة بيان للام كما صرح به الرضي فلذا قيل ان كلمة في بمعنى
من وذلك الوقع بان يكون بتكرار اللفظ ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي
لانك لو قلت ضرب زيد نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذلك ان ظننت
بر الفظة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا يتعلق اما البدل

والعطف

والعطف فظاهر خروجهما لانهما يقرران المتبوع واما هما مقصودان
بالنسبة في انفسهما واما بالصفة فلانهما وان افادا التوضيح الذي
هو حال المتبوع لكن تلك الافادة ليست بالوضع فيخرج بقولهم يقرر
امر المتبوع لان المراد التقرير بالوضع واما عطف البيان فهو وان كان
يقرر امر المتبوع وحاله الذي هو التوضيح بالوضع لكن ذلك التقرير
ليس بالنسبة او الشمول لان المقصود منه توضيح المتبوع لا في كونه
منسوبا اليه او شاملا لحصوله ملاحظة المعنى لا من ملاحظة النفس
لتكرارها دون اللفظ او لضرورة داعية الى المخالفة يعني اه المخالفة
لاصل الضرورة فهو في حكم التلفظ به فكانه تلفظ بالاصل وقيل انحراف
للاول لافراد بينهما بحسب المفهوم فكانه هو لفظا لكن على هذا يدخل
نحو اصعوا اكتعون كرر فيهما مع انه تاكيد معنوي واجيب بمنع
تراد فهما لما انهما متغايران اصل المفهوم كما حققه الرضي وتبعه الشارح
واما نحو حيث بيت فقد قرروا انه من باب الكلمات التي لا نسبة
بينهما الا من باب التاكيد ويمكن استنباط مناسبات خفية بين
هذه المعاني ومعناها التاكيد اي الجامع بينهما معنى الزكاة والظهور
فالشئ اذا تم ان يكون اوكد واظهر وكذلك اذا سال العرق يكون ظاهرا
وكذلك اذا اردى واذا الحال العرض مع شدة المعرد يكون اظهر واسلس فيناسب
كل منهما مع التاكيد الذي هو تقوية المتبوع واظهاره بحيث لا تشتبه
على السامع باختلاف صيغهما فاظلوا حد المونث بتغير الضمير فقط وتغير
الصيغ مع المثنى المذكر والمونث ومحو عنهما انفسهما باريد صيغة الجمع
للحاق التثنية بالجمع او لكونهما اقل المجموع ويقال نفساهما على ما
حكاه كيسان عن بعض العرب والاولى لكراهتهم في الاضافة الكثيرة
الاستعمال اجتماع مثلين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فلانه
واما معنى فلان المضاف اليه هو المضاف ثم لفظ الجمع اولى من لفظ
المفرد لمناسبة بينهما في كونهما ضم امر الى اخر يصح اقتران احدهما حسا

يعني بالافراد الحسي ان يكون له اجزاء يتميز بعضها عن بعض كاجزاء العلوم
و بالافراد الحكمي ان يكون اجزاء متصلة ويكون افرادها بالنسبة الى بعض
الاحكام كالعبد والدار وزيد فان اجزاءه يغرها بالنسبة الى بعض الافعال
كالشراء والبيع فيجوز ان يؤكد بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء
بعضه دون الباقي ولا يغرها اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال
كالمجيء والذهاب فلا تقول جاء العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء
العبد لا يغرها بالنسبة المجيء بعض دون الباقي لانتفاء التأكيد بالفاعل
اذ واضح تأكيدا للمستكن لانهما سيستعملان ان يغير التأكيد قوله اي بقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب اليه واما فسر به لان المعلوم انه نفس المبدل ليس
مقصودا بنفس ما نسب الى المتبوع كما يفهم من ظاهر عبارة المتن بل
النسبة اليه يكون مقصودة بنسبة ما نسب الى المتبوع لان نفس الاخ
مثلا ليس مقصودا بالمجيء بل نسبة المجيء اليه مقصودة بنسبة الى زيد
قوله بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا بالنسبة الى التابع قال المص
في شرح المفصل هذا المعنى لا يتأتى في بدل الغلط فانه لم يذكر للتوطئة والتمهيد
وما قيل ان المراد التوطئة حقيقة ما وحكما والبدل منه في بدل الغلط توطئة
حكما لانه في حكم الساقط وموجب للتقرير والتمكن في حق البدل فلا يجري
فيه قوله سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره فالمراد بالنسبة اعم من النسبة
الاسنادية والتعلقية قوله بل المتبوع مقصود به واما جيء بالصفة للدلالة على
معنى في المتبوع والتأكيد لتقرير النسبة وعطف البيان ليتوضح المتبوع قوله
ويكون الاول توطئة للثاني وذلك لان يكون المقصود من نفي النسبة الى المتبوع
اثبات تلك النسبة للمستثنى لان يكون نفي النسبة مقصودا في نفسها فالاضافة
فيها مثل الاضافة في ضارب زيد وانما حمل على المركب الاضافي ولم يجعلها اعلاما
كما هو الظاهر لان عبارة المفصل والتصريح في شرحه وكذا شرح المفصل وغيرهما
وضع هكذا بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط
واما الطائح المقصود منها معناها الاضافي قيل في اختلاف كيفية الاضافة

يكون

يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها بمعنى السبب الى التسبب
وبعضها الى غيره وطرد لان التابع يجب ان يعرب باعراب سابقه من جهة واحدة
شخصية فاذا اختلفت كيفية الاضافة لم يبق جهة واحدة لاختلاف التعلق
حينئذ لان تعلق المعطوف عليه بالعامل يكون بنيابة الفاعل وتعلق المعطوف به
بغير ذلك وهذا النظر لا يرد على الشارح او في نسخة وقع هكذا بدل الكل وبدل
البعض وبدل اشتمال وبدل الغلط وقد وقع من سهو الناسخ بانه على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه على ما هو مذهب البعض ويكون مجموع
المضاف والمضاف اليه معطوفا على مجموعهما وقال بعض المحققين الى النسبة الشريفة
هذا قيد لا بد منه تركه المص ليلا يرد اعتراض الرضي بان هذا الاطلاق يدخل فيه بدل
الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره قوله حيث يعلم وانما قيد بذلك لان زيدا اذا
كان معجبا لزيد يقتضي نسبة الاعجاب اليه نسبة الى جزئه من صفاته اجمالا
وهذا القيد ايضا مراد في مثال العم ومثال زوج الاسود فانه قد يكون المقصود
النظر الى الفعل والى برج الاسود حينئذ يكون نسبة النظر الى العم نسبة الى الفعل
اجمالا فلا يرد ما قيل ان في مثال العم نسبة المبدل منه لا يجب النسبة الى البدل
فكيف لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قوله بان العم ليس جزءا منه بل مركوز فيه
كما تقرر في الهيئة وذلك لان الكثيف والهذا قيل السود بخلاف الفعل فانه
لطيف منبثة الاجزاء فلا يكون الكثيف جزءا منه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات اي الثلثين لان الفلك اي منطقة يقسم ثلث مائة وستين بسيطا كل
منها درجة ثم يقسم على اثني عشر بسيطا كل قسم منها برجا فالبرج مجموع الثلثين
قوله من غير اعتبار ملابسة بينهما بخلاف غيره من الابدال فانك تقصد اليها
باعتبار الملابسة بينهما وهذا بيان الواقع والا فقوله بعد ان غلطت يغنيه
اخر جميع ذلك قوله اي نفت بدل المعرفة واجب قال الرضي ليس هذا على
الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل قوله كما الجابر لما فيه من نقض الطهارة اذ
يجب من المعرفة في تعليل الاشتمال قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم وهذا تأكيد
لفظي لرجوعهما الى شيء واحد فيكون مفهومهما واحدا كذا في الرضي قوله يلزم ان

يكون المقصود اخص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا يعني يلزم ان يكون
المقصود اخص دلالة من غير المقصود لان ضمير المتكلم والمخاطب اقوى بخلاف
ضمير الغايب نحو مررت بزيد فانه يحتمل غيره لان ضمير الغايب يصلح لكل فتبين
بالبدل ان الضمير لمن اسمه زيد فيكون المقصود اخص في الافادة من غير المقصود
اذ المدلولان واحد بخلاف ما اذا لم يتحد المدلولان فانه يجوز افادة المدلول الآخر
فتحقق ان المانع من ابدال الظاهر من الضمير غير الغايب هو اتحاد المدلول وهو
مفقود في غير بدل الكل ولا حاجة الى زيادة التسليم والغرض هكذا يفهم من الرضي
وقال النحوي في تعريفه ان المانع فيها مفقود اذ لا يتصور الا بالنسبة الى مدلول
واحد ولو سلم انه يتصور في المدلولين فالبنوة في صورة اتحاد المدلولين اكثر
فاعتبر في صورة تغاير المدلولين دون صورة الاتحاد لكثرتها قوله احتراز عن البدل
والعطف بالحرف والتاكيد اذ غير الصفة لا يوضح متبوعه قوله ولا يلزم من ذلك
ان يكون اوضح من متبوعه اشترط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه
بسبب مجيئه بعد اسم مشترك ورد عليه المصنف في الشرح وتبعه الشارح فقال انه
غير لازم ليس مقصودا بالنسبة وانما جاء موضحا ولا يلزم من ذلك ان يكون دائما
اوضح من متبوعه اذ قد توضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وان كان الاول اوضح
من الثاني نوافر قائما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين عشرين واسم بعي تليني
مغايرين لاول ذلك فاذا اتبع الاسم الكنية افاد ايضاحها وان كان الكنية اوضح
الاسم حالا لانفراد مثل جاءني ابو عبد الله زيد لانزع بعيني ابو عبد الله اذ
ليس في المسلمين من يأتي عبد الله مسمى بزيد الا واحد وانما هو مشترك بين
مسميات وهي مغايرة لمسميات ابي عبد الله تمام ما سمعناه من نقب جواب القسم
والضمير عايد الى الناقة وكلمة من زايدة والنقب مصدر نقب البعير بالكسر ينقب
بالفتح اذا رقت جلده والدبر جراحة البعير يحصل بالرحال وفجر مال عن الحق
وكذب قوله انا ابن التارك البكري بشر البكري نسبة الى بكر بن وايل يفتخر بانه قاتل
هذا الرجل وجعله مجتمعا عليه الطير اذ ضربه بالسيف والقاه في المعركة واصبحت
حوله مترقبة ايرتها وهو جزء يقع الحمل عليه لان الحيوان ما دام بروحه لا يعرى به الطير

خصوصا في الانسان قوله والمعنى الاول اظهر والثاني افيد اما كون الاول
اظهر فلان المتبادر من قوله التارك بشر حيث عرف المضاف معرفا باللام وكذا
المضاف اليه ثم جعل بشر عطف بيان مثل الضارب زيد واما كون الثاني
افيد فلشموله صورة النداء ايضا كان تعريفا للمبني بالمبني اي كان معرفا
للمبني الذي هو المجهول بنفسه فلا يفيد معرفته بخلاف اذا عرف ماهية في الجملة
بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو فقد المناسبة يعني ان المراد بالمشابهة
المنفية هذه المناسبة التي وقعت في تعريف المبني الموجب للبناء لا مطلوح
المناسبة التي يوجد في غير المتصرف ايضا اعني التي فسرها صاحب المفصل
الامر الاخص الذي هو احد اقسام فقد المناسبة والا يلزم ان يكون كل ما فيه من
المشابهة من اقسام المناسبة معربا فلا يصح ما قيل الاولى ان يقال هو المناسبة
قوله المبني على الاطلاق وهو حركته وسكونه لا يعامل في لا يلزم ذلك فان قيل
يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفته مفهوم المركب الاضافي
وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام قلنا معرفته حدة الاصوب لكنهما
لا تحصل الا بعد معرفة الشيء وقد مر ان معرفة الشيء بكنهه لا تحصل الا بعد معرفة
اجزائه بكنهها او اضافته اليه الى المبني مطلقا هذا عند البعض قوله اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فالاول نحو ثلاثة عشر واربعة خمسة عشر من الاعداد المتعاقبة
على الحساب فانه غير مركب معنا سبة للمبني الاصل بتضمنه معنى الحرف الثاني
نحو هؤلاء في قام هؤلاء فانه انتفى فيه عدم المشابهة لكونهما مشابهين للمبني الاصل
الذي هو الحرف ونحو زيد وعمرو فانه انتفى فيه التركيب لاعدم المشابهة لكونه
غير مشابه للمبني ابناء التقدم ما هو مفهوم وجودي فالتركيب في تعريف المعرب
مفهوم وجودي وعدم المشابهة مفهوم عدمي فقدم التركيب على عدم المشابهة
وفي تعريف المبني من حيث حركات اواخره وسكونها يعني ان هذه القاب
مضافة الى المبني وجعلت القابه من حيث حركات اواخره وسكونها واتيانها
القابلة لا من حيث نفسها فان نفس المضموم والمفتوح والمكسور والساكن
والاضافة بهذه الملابسة وهذا كالوصف بحال متعلقه الموصوف فانه وصف

للتعلق وانما جعل وصفا للموصوف للملابسة فيذكر وهذا الباب المبني
في المعرب وبالعكس اذ يذكر وهذا الضم والفتح والكسر والوقف في حركات
المعرب ويذكر وهذا الرفع والنصب والجر والجزم في حركات المبني فلا يفرق
بينهما تعريبا على السامع والتاسث باعتبار الجزء وذلك ان الضمير اذا دار
بين المرجع والجزء فالاولى رعاية الجزء فالتذكير والتانيث قوله والاصوات
بالرفع عطفا على اسماء الافعال وان كانت اسما ايضا لتقديره بباب الاصوات
فيما بعد فالاصوات لا باسماء الاصوات بناء على انها في انفسها اسماء لان المراد بها
ما يحكى بها اصوات البهايم لا نفس اصواتها حتى يضاف الاسماء اليها قوله وبعض
الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها بخلاف الموصولات والمركبات
فان جميعها مبنية لان ايا ايضا مبنية بعد حذف صدر صلتها وكذا المركبات
التي لا شبه بينها للمزاوجة مبنية ايضا اما ص بكل جزئيه نحو خمسة عشر او
باحد جزئيه نحو بعلبك فلا مرد ما قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان
المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك فان اصل
البناء على السكون لانه ضد الاعراب واصل الحركات من حيث انه متكلم يحكي
عن نفسه الظاهر انه زاد قيد الحيثية للاحتراز عن لفظ المتكلم والمخاطب
فانهما وان وضعا للدلالة على المتكلم والمخاطب الا انهما لم يوضعا ولم يدلا عليهما
من تلك الحيثية بخلاف انا وانت والنحويون لم يعتبروا الحيثية ويحترزون عن لفظ
المتكلم والمخاطب فانهما لم توضعا للمتكلم ومخاطب والظاهر ما قاله الشارح والاسماء
الظاهرة في حكم الغيب حيث يجري احكام ما عليها لا انها في انفسها غيب لان
مدلولها قد يكون مخاطبا وقد يكون غائبا فكانه معتدم معنى الظاهر يقال
فكان معتدما معنى اللام الاولى فقال ان الضمير يرجع الى لفظ العدل المفهوم معناه
من اعدلوا فكان لفظ العدل مذكورا من حيث معناه لا من حيث لفظه لانه
اعاجم به من غير ان يتقدم ذكره فالمراد بالتقدم يحكى ان لا يتقدم ذكره لا لفظا
ولا معنى بل يكون في حكم تقدم الذكر وذلك بان يوفى به مبهما لغرض كتعظيم
القصة ثم يفسر فيكون تاخير التفسير الذي اصله التقديم لغرض فكان في حكم التقديم

وكان

وكان معتدما حكما معهودا بينك وبين مخاطبك كسائر ما يرجع اليه الضمير
من المتقدم لفظا او تقديرا الا نه لا مانع من الاتصال اذ لا يتقدم المجرور على
الجار ولا يجوز الفصل بينه وبين عامله و الفصل بين المضاف والمضاف اليه
وان جاز بالظرف في الشعر الا انه ممتنع بواسطة انفصال الضمير ولا يحذف
الجار في محل يكون مجرورة مضمرا ولا يكون عامله امرا معنويا ولا ظرفا والضمير
مرفوع ولا يكون الضمير المجرور مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له او لما
الى ضربت وتاءيهما الى ضرب بدل التثنيتين بدل تفصيل لا بدل البعض من الكل
كما قيل لان البدل هو كل واحد من اولهما وتاءيهما لا احدهما فقط والضمير في
انت الى المخاطبين هو ان جاءا وليس نقل الاجماع في هذا المحل بصحيح وانما
هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم فالتاء من نفس الكلمة
وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفة كانت هي نوعة متصلة فلما اريد
انفصاله وعمومها استقل فان قيل العلم مراده اجماع البصريين كما حكاه علي صاحب
اللباب عبارة اللباب قيل هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين
وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في نحو قمت وكلمها كنز باه
فلا اجماع من الكل ولا من البصريين وفي ايا اختلافات كثيرة فقال الخليل و
الاخفش والمازني ان الاسم المضمر هو ايا وما يتصل به اسما ضيفت ايا اليها
لقولهم فايا واما السوط وهو ضعيف لان الضمير لا تضاف فايا وايا السوط
شاذ وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمر وكان ايا بمعنى
نفسك وقال قوم اياك اولياه وايايا بكمالها اسماء وهو ضعيف اذ ليس في
الاسماء الظاهرة ما اول المضمر ما يخالف اخره كافاء وياء وقال بعض
الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا وعامة
النحاة البصرية سيبويه فمن بعده منفصلة قال الرضي وليس هذا القول ببعيد من الصواب
وقال سيبويه وهو المختار ان هو ايا وما يتصل به بعده حرف يدل على الحالة
المرجع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا وذلك لان الضمائر
لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير وهو لم يثبت في كلامهم كما تقدم فلم يبق

الا ان يكون اياها هو الضمير واللواحق المتصلة حروف تدل على احوال المقصود به
لما كان مشتركا قوله واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك اي في كونه الواحد
مشتركا بين المثنى المذكر والمونث لان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف لا
مجموع الالف مع التاء يكون حالها سببي كلمة بسببين معنا وذلك بان
يضرا اثنى عشر في الخمسة التي هي المرفوع المتصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل وتاخذ لكل من الخمسة اثنى عشر حيثية تصير الصيح سببي
وتاخذ المعاني لكل من اثنى عشر ثمانية عشر بان تضرب الثمانية عشر في الخمسة
المذكورة يصير المعاني تسعين وهذا معنى قوله وبينوا لكل منها الامور عللا و
مناسبات اي وجه مناسبات فقوله مناسبات تفسير العلل قوله كما يحذف في ام
الكلمة المشهورة شبه اي وهذا الاستدلال والاكتفاء بما بين وليس المراد ان الفاعل
المستتر محذوف حتى يلزم حذف الفاعل قوله لا تنقلبان ياء يعني انهما بتقسيمان
وينقلبان ياء بدخول عامل في الصفة والضمائر لا يتغير بدخول ما ليس بعامل
فيها فلا تكون تاء ضمير ان اما اذا دخل عامل فيها فانه يتغير بدخوله كالضمير
المنصوب المتصل الواقع مفعولا مثل ضربتا فانه يصير مرفوعا عند اماته مقام
الفاعل مثل ضربت فينتهي المنصوب المتصل الى المرفوع المتصل ومثل هو قايم
فان هو تغيير بدخول ان قوله لان وضع المضمائر للاختصار لانها اقل حرفا لانها
اما ثلاثية او ثنائية بخلاف الاسماء الظاهرة فانها ثلاثية ورباعية وخماسية
والضمير اياها وانما هو اياه كما تقدم قوله اذ الاتصال اما يكون باخر العامل
لما تقرر ان المتصل هو المحتاج الى الكلمة قيل في التلفظ ويكون كالشيء له وتتمة
الشيء لا يتصور الا بان يكون في اخر قوله او بالفصل لغرض لا يحصل الا به اذ
لو حصل بغيره كما لم يتحقق حقيقة الاتصال وذلك فيما يكون تابعا تاكيدا
نحو اسكن انت وزوجك الجنة او بدلا كقولك بعد ذكر اخيك لقيت زيدا اياه او
عطف نسق نحو جاءني زيد وانت او جيء بعد الا واما او ولك اما الغرض اشكال
من الاول الامر نحو جاءني اما انت اي زيد او يكون ثانيا في معمول باب علمت او
اعطيت واما قلنا لغرض لا يحصل الا به احتراز عن مثل ضرب زيدا انا فان الغرض

وهو

وهو اهتمام بشانه زيد وان يحصل هم بما الا انه لم يتعين الفصل لحصولا
لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا فيقال زيدا ضرب قوله والضمير المرفوع
لا يتصل الحرف لانه خلاف لغتهم ولانه لو اتصل به يوجب استتار اذ كان
معرضا غايبا فيعود الى ان يستتر وهي الضمير في الحرف وهو على خلاف لغتهم
كذا في شرح المصنف وهذا بخلاف المنصوب والمجرور فان اتصالها بحامله ولا لعدم
ما ذكر فانه في المحذوف قوله او يكونه مسندا اليه صفة جرب على غير من هي وهي بالصفة
واسم المفعول والصفة المشبهة وبالجري على غير من هي له ان يكون المسند نعتا
او حالا او صلة او خبر الشيء ويكون في الحقيقة عبارة عن يعرف ذلك الشيء فانه
لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعني عدل عن اللفظ الذي هو الاتصال الى خلافه
انبا بتنبيها على ان المراد به خلاف الضمير والا فلا حاجة الى العدول وعن اللفظ اذ
لا يعدل عن اللفظ الا لنكتة اقتصارا على ما هو الاصل وهو العامل شرفه وجعل
غيره تابعا له بدليل نحو الزيدون الضاربوهم نحو بصيغة الجمع ولو كان
نحو فاعلا لوجب افراده ويقال ضاربهم نحو كما روي عن الزمخشري لان المسند
السببي يجب افراده لانه كالفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع قوله ليعود
المتكلم في تاخر الاعرف لانه لم يؤخر فيما هو كالكلمة الواحدة وانما للجهة او ل
الوهلة طعن كما يجيء فيما اذا احتصل بريانه اورده على خلاف الاصل وان كان
لجهة اخر الا انه انما قدم الاول فيما هو كالكلمة الواحدة لكونه معنى الفاعلية
فهو مستحق التقديم كما سيجيء وحكي عن سيبويه تجويز الانفصال نحو اعطيتهوله
لان الثاني وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية فهو سيحق التقديم نظرا
الى الترجيح المعنوي عن الترجيح اللفظي كذا في الحواشي المهذبة باحتمال عدم
بالفصول بالمتصل كالفصل لكونه كالجزء من الفعل واما الاعتداد به فلكونه فصلا
في نفسه قوله لانه كان في الاصل خبر المبتداء ويجب ان يكون خبر المبتداء ضميرا منفصلا
منفصلا فيما عدا رعاية الاصل يكون ضمره ايضا ضميرا منفصلا وان لم يكن العلة
موجودة ههنا ولو وجد العلة لم يكن الاعتداد رعاية الاصل وهو قوله وذهب
سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر اي فيما اذا دخل على الضمير المجرور المتصل

بناء على انها محل عمل الجر في المضمر دون المظهر كما ان دون محل الجر في غير عدوة
ومحل النصب في عدوة لكن يشكل عليه بان الجار اذا لم يكن زيدا فلا بد له من
متعلق ولا متعلق في نحو لمال له ظاهر ولا يصح تقديره واجيب بان حروف
الجر اذا كان لازمة تتعلق والا لا لتعارضها في المعنى لان معناها الطمع
والاشفاق لينافي الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي احد الطرفين
في كونه في الاصل فوقا ولهذا يجمع الكسرة في نفس نون الوقاية وان كان ينبغي ان
يضاف الفعل لانها ليست باحد الطرفين لعدم كونها في الاصل كلمة على حرف واحد
والاصل اما يكون للكلمة اول وهذا بخلاف كسرة ضربني فانها ليست في الاصل
لانها بواسطة الحاق ضمير الفاعل صار وسطا حكما وبخلاف كسرة لم يكن الدين
فانها عارضة بانفصام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضا ولهذا
لا يعود المحذوف فيها بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة منفصلة كضرب
وقولي لعدم المانع في ذاتها وهو اجتماع النونات كما في الاحوال التي فيها
النون والتضعيف كما في لعلو الوجب لعدم النون هو الحمل على احواله وهو ظاهر
الاصل فكان الاتيان بالنون مختارا ويتوسط اي يدخل او يقع ولم يقل هنا
من فوع لخلاف الاخفش في كون ضمير افاورده وما هو المتفق عليه فعند اكثر البصريين
انه حرف استحكم لحوه الاسم عن الاعراب لفظا او محلا وقال الخليل انه اسم
لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله جر بما بعده
وقال الفراء بحسب ما قبله وهذا الاختلاف نقله ابن هشام والرضي نقله
على خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف
يتصل جعل النحاة علة للتسمية فقال المتاخرون انما سمي فصلا لانه فصل
بين كون ما بعده مبتدا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع
كون القائم صفة فينتظر الخبر حيث بالفصل ليتبين كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه
سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده دلالة على ان ما بعده ليس من تمام
بل هو خبر وقال المعنيون الى شئ واخذ الان تقريرهما احسن من تقريرهم
والكوفيون يسمونه عماد الكون لفظا بما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية

كما

كما لعادة في البيت الحافظ للسقف عن السقوط والشارح بينه بقوله وذلك
المتوسط على انه علم للمتوسط لا للقسمة وهو الظاهر لان الفرض لا يحصل
بالقسمة قوله لامتناع اللام فيه لقيام من فيه مقام اللام ولهذا امتنع الجمع بينهما
لا يقال زيد الافضل من عمرو قوله استبعد القائم الاسم اي عن الاعراب واراد
بلفظ قبل التاكيد التقدم اشارة الى دفع ما اورد في الحواشي الهندية من ان
لفظ قبل عشق لا فائدة فيه اذ الفرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة جميعا
غايته وجه الدفع ان هذا مقام انكار لان تقديم الضمير على جزء الذي
هو الجملة غير معهود فاكد التقديم بلفظ قبل لرفع الانكار او يقال ليس المراد
بتقدم الجملة جميعها غايته حتى يلزم المحذور بل المراد بوقع متقدما وهذا
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة وقبل المفرد بخصوص وقيد بقوله
قبل الجملة كما يختص جميع الحيوانات فلا اشكال ولا اسئلة فيه كما في سائر العمومات
والتخصيصات فكانه قال ووقع متقدما على الجملة او قال ويتقدم تقدم
الجملة واما قوله من غير سبق مرجع فليس بداخل في المراد لرفع الخشو وانما
هو تخصيص اثر لرفع انتفاعي بنحو الشان هو زيد قائم كما سيصرح به
وفي قوله ولا يبعد اشارة الى الكلام يحتمل هذا التوجيه وان كان غير ظاهر فعلى
ما ذكرنا لا يخرج صيغة التقدم عن مقتضاه وانه لا يكون في غاية البعد
قيل وايضا يلزم استدراكه قوله يفسر بالجملة بعده اي على تقدير ان يكون قوله
يسمى ضمير الشان على القصة داخلا في القاعدة لان قوله يسمى ضمير الشان يخرج
جميع ما عدا ضمير الشان فلا حاجة الى قيد يخرج ما عداه قوله فعلى هذا اي على ما
ذكرنا من ان قوله ضمير يسمى ضمير الشان ليس بداخل في القاعدة استثنى القاعدة
بنحو الشان هو زيد قائم لانه يصدق عليه القاعدة كما بينه مع انه ليس بضمير
الشان بخلاف ما اذا كان داخلا فيها فانه لا يتعرض له اذ لا يسمى هذا
الضمير الشان فلكونه على صورة الفضلات لكونه منصوبا لان الخبر كلام
كلام مستقل بالافادة ليس فيه رابط يقتضي ما يربط به حتى يدل عليه
ويعلم منه اما اذا كان الضمير منصوبا فانه يجوز حذفه مع صحة الدلالة

عليه وان كان غير قوى وذلك الدليل نواسخ الابتداء ولا تدخل على العلم
المجاورة ان من يدخل الكنيسة بفتح الكاف معبد النصارى والجاذن جمع جوذن
بضم الجيم والواو المجوة المضيئة ولد بقر الوحشى جمع طبى والمعنى ان
من يدخل معبد النصارى يوما يلقى فى ذلك المعبد الشباب الذى كالجاذن
فى سعة العين وكالظباء فى شدة سواد العين اقوى شبها بالفعل لان
صيغة مثل صيغة مدوسئل لئلا يفوت الغرض المطلوب ههنا وهو
التخفيف اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية اشار بذلك الى ان الواقعة
فى الحمل بالمعنى اللغوى حتى يندفع الاشكال الذى يتوقف على الاشارة
به وهو ورود ووجه الدفع على ما ذكره المصنف فى الشرح وغيره ان المراد مما يسمى
باسماء الاشارة فى اصطلاح النحويين ما وضع لمعنى مشار اليه بالاشارة اللغوية
وهى لا يتوقف على معرفة المحدود اذ قد تعرف الاشارة اللغوية ولا تعرف
اسماء الاشارة فى الاصطلاح فلا يلزم الدور وليس هذا من قبيل قولك العلم
ما اوجب بحالة كونه عالما لان العالم متوقف على العلم كما ان ما ذا جزء المسئلة
هو ذا مع ما عطف عليه كما اوضحه الشارح لا ذا وحده وهو من قبيل تعدد الخبر
مع تعدد المبتدأ والعامل الحال معنى الفعل اعنى نسبة الخبر الى المبتدأ
والمعنى نسب ذا الى اسماء الاشارة وجعل منها حال كونها للمثنى وقس
عليه سائر ما ذكر فلا يرد ما قيل ان ذا ليس جزء المثل المجموع فلا يصح ان
العامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ليكون الضمير اقرب الى
مرجعه اى ليكون ضمير مثناه اقرب الى ذا الذى هو مرجعه على احد الوجوه
احدها ضعيف وثانيها ان ههنا بعض تم وهذا مبتدأ وسائر ان خبره وثالثها ضمير
الشان محذوف والجملة بعد ضمير الشان مفسرة كذا نقل عنه واغا دخل اللام فى
خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع نحو قطيفة بقلب الالف ياء
لان الياء قد يكون علامة للتأنيث كما فى قضيبى يوصل الياء بها الظبيان
المراد الاشباع كما صرح به الرضى اى الياء الحاصل من الاشباع فلا يرد ما قيل
هذان الوجهان غير صحيحين لان الياء بدل من الياء فوصل الهاء بالياء نحو

نهى وهى يكون بين البدل والمبدل لوجود علة البناء فيها كما فى المفرد والجمع
وذان وتان صفتان مركبتان ليستا مبنيتين على الواحد ولو بنيا عليها
لقيل ذيان وتيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر قال الرضى
ويحتمل ان كلا واحدة منهما صيغة مستقلة خلاف الظاهر يعنى يدخل
على اوليهما ان الخ ان يقال يدخلهما الا انه عدل عنه نكتة وهى ان التنبيه
على ان دخولها على سبيل العروض لا على سبيل الحرية الآتى الظاهر ان
قوله ويلحقهما واو قوله ويتصل بهما من باب التغليب فى العبارة قوله والقياس يقتضى
السكت لانها العاقبة فى سكتة يقتضى لانها والمرادى المصنف كثيرة استعمال الحمل من
الكلمات الثلاث مقام الاخرى للمرادى كثيرة استعمال الكاف فى القريب من الاشارة
مكان ذى البعيد عنها كضرب من التأويل وكذا الكاف من ذى التوسط منها
مكان كل من ذى القرب والبعد وبالعكس حالة التشكل فى اختصاص بعضها
بالقرب وبعضها بالبعد واشتهر عليه ان ايها للقريب واياها للبعيد ليتخلف
هذا الفرق موضعا واحالى على بحثه فالمكان قوله الحقيقى لا يستعمل فى غيره
الا بجاز اعنى هناك الولاية لانه اذ ذاك الزمان لكى هنا بشارة
الى المكان القريب وجنالك الى المتوسط وثم وهنا مستودعة وهنالك
الى البعيد قوله ان كان جزاء غيره اعنى النسبة اى لا يتم جزاء قوله ان كان يتم
من الافعال الناقصة هذا بناء على ما ذكره الرضى ان الافعال الناقصة
لا حصر لها فمعنى يتم جزاء يصير جزاء تاما وكذا تقول تسعة فكملها عشرة
اى صيرها تاما عشرة كاملة والمراد بالصلة معناها اللغوى وهو يتصل
به فلا يلزم الدور كما قال المحشى وانت تعلم فى الحواشى الهندية بانه
لا يتم الحدود يلزم الاجمال والاشكال اما الاجمال فلانه ليس المراد
مطلقا ما يقع اسم الصلة وهو ما يتصل به الشئ اولا لم يصح التقسيم
بالجملة الخبرية والمفلوة اذ لم يرد به الاطلاق كان حملا والما الاشكال
فلانه يدخل فيه من الشرطية لانه ايضا لا يتم الا بصلة وعايد ولا
يلزم الدور اذا لم يعرف الصلة الاصطلاحية مما يتوقف على

على الموصول كما في التعريف النسبي وهو جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة
على ضمير عايد اليه قوله ولما كانت الصلة بعضية اعم بحسب المفهوم اراد بوله وصلة
جملة جزئية حقيقية لما يعم صلة في الواقع وهي الجملة بالجزئية لا يتصور لها الاشتراط
العايد في الصلة الاصطلاحية واما الصلة بمعناها اللغوي فلا يكون هذا حقيقيا
لما هو صلة في الواقع بالمعنى اللغوي فتامل قوله وصلة الالف واللام اسم الفاعل
او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة اسند ولذلك فكانه قال الكلي
صلة بالالف واللام اسم فاعل او مفعول قوله والاولى اجمع الذي من غير لفظ وكذا
اللايئ رفعا ونصبا وجرا جمع الذي من غير لفظ وحذف النون فيقال اللاذ
بهمزة بعد اللام ساكنة بعدها ذال ساكنة بعدها الف ثم واو رفعا واللايئ
نصبا وجرا قوله بئر ذو حفر وذو طويت اوله فاه الماء ماء الى ثرى بئر
كلام اضافي مبتدء وذو حفر خبر يقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة والعايد
المفعول يجوز حذفه سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء
موصوليتها فالعايد المفعول من الصلة الى الموصول فيما سوى الالف واللام
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع من الحذف لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول
اليه فيدل على الحذف على ان المحذوف ضمير للظاهر مع كونه فضلة بخلاف العايد
الفاعل فانه يحذف لامتناع حذف الفاعل وبخلاف ما اذا كان العايد ضميرا
منفصلا او العايد الالف واللام الذي ما ضربت الا اياك فحينئذ لا يجوز حذفه لاعلم
انه حذف ضمير منفصل بعد الموصول ان يكون المحذوف ضميرا منفصلا قبل الا فيفوت
الغرض الذي لاجله الانفصال فقدم جواز الحذف هنا المانع واخذ بقيد
بقوله اذا لم يمنع مانع ليخرج ذلك واما العايد المجرور فيجوز بشرط ان
يخبر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو انا الذي ضارب زيد اي ضاربه او يخبر
بحرف مصدر متعين نحو فاصدع بما تؤمر اي بامرك به ويتعين حرف الجر
قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى نحو مررت بالذي
مررت به ونحو مررت برجل مررت به وربما يحذف المجرور بحرف وان
لم يتعين نحو الذي مررت زيدا اي به وان احتمل مررت معه واما المرفوع

المبتداء

المبتداء يجوز حذفه والخبر يجوز حذفه قليلا فلا فايدة في تخصيص المحذوف
بالذكر مع ان غيره ايضا يجوز حذفه قوله او ما يقوم مقامه وهو الالف
واللام قوله لابد من تذكير من مسائل النحو مثلا لابد من تذكير ان المال والبنون زينة
يكون تكريرين حتى يعلم انهما لا يجران عنهما وان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يقعان
مضمرين حتى يعلم انهما لا يجران عنهما وان ضمير الشان يجب تصديره لغرض
الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه وعلى هذا نفس غير قوله في موضع ما
هو مخبر عنه بالذي اي الزجاج الذي اخبر عنه باستقامة الذي المعلوم لا على
وجه المذكور في الجملة الاولى فالمخبر عنه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي وعلى
هذا فلا حاجة الى ان يقال ان التفسير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول كما قيل قال
المص معنى قولهم اخبر عن زيد ونحوه من ضربت زيدا ونحوه بالذي اي بين
المنسوب والمنسوب اليه اذا كان معلوما على ما حرر كون غير زيد بانه زيد
فان المنسوب والمنسوب اليه قد يكونان مبهما او مبينا من غير جهة كون
زيدا ما المتكلم اي بينه من جهة كونه زيدا عمل هذا العمل قوله ضمرة اي المخبر عنه عن
الضمير اعتبر التاخير عن الضمير لان الواجب التاخير عنه لان التاخير بالنسبة
الى مصدر الذي كما قيل انظر اعتباره مقابلا للمصدر لانه حينئذ يجوز ان يعود
على الضمير وهو غير جايز فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او
المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني
للمفعول ولا يتصور بناؤهما من الجملة الاسمية فان قلت يجوز ان يخبر عن
زيد في مثل زيد قايم اخوك ويجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤهما
بحيث يصح صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال القايم او مواخيل سو ليس
كذلك بل يقال الهو قايم او الهو مواخيل وهو لا يصح فتامل قوله ومعنى التبيين
وهو صريح الاستقبال وخلوصه بخلاف ما اذا الجرف عن مجموعهما للالا
المانع قوله لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير وهو غير جايز لان المصدر يعمل بشبهه
للفعل باشتراكهما في الحروف الاصول والمعنى الحملي ولفظ الضمير ليس لفظ الفعل
في شيء وما الاسمية لا الظرفية بيان ما لا اسمية يجري فيها هذه الاقسام

نقاع

التي من جملتها الموصولة بخلاف ما الحرفية فانها لا يجري فيها هذه الاقسام بل هي
هي كافة او نافية او مصدرية يجوز بما تكره النفوس الفرصة بفتح الهاء وسكون
الراء انفراج الفم وانكشافه والفغال بكسر الفاء حبل يشد به يد الدابة ليمنعها
عن القيام والضارب ام تكرهه النفوس لا انفراج سهل يسرح كمل عقال الدابة
فانها لا يحكم ربطها غاية الاحكام بل يشد على وجه يكون احلالها سهلا
وتامة ومعنى بالتامة تكرة غير موصوفة بمعنى شيء عند ابي علي ومعرفة غير
موصوفة ولا موصولة بمعنى الشيء عند سيبويه وصفة اختلف في مال
التي النكرة لافادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم اسم بمعنى ما مثل اي
مثل وقال بعضهم وزيادة فيكون حرفا لان وزيادة الحرف الى من الاسماء لا تستفاد
بالحزنة وقال الحرف للتعليل وفائدته اما التحقير او التعظيم او التنويع
نحو اضربه ضربا ما اي ضربا حقيرا او عظيما او نوعا من الضربات وضربا قليلا
نحو قوله حسان بن ثابت الانصاري والباء زيادة في المفعول وفضل
حال من موصوفة وغيرنا صفة وحب التي فاعل التي كما ناحب التي حال
كونه فضلا عظيما ومن كونك ولم يقل ومن الاسمية كما قال ومن الاسمية
لان من لا تجيء حرفا لا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد ترد عند الكوفية
بناء على تجويزهم زيادة الاسماء وفي ذوفان مبهم من يعم به مع لزوم صيغة
الافراد والتذكير في جميع استعمالاته نحو قوله فاما بحال موسرون اتيتهم فحسبي
من ذي عندهم ما كفانيا لهذا اي لكونه منادى معرفة لا لكونه موصوفة
والا لبنى جميع الاسماء الموصوفة احدهما ان ذا بمعنى لها بمعنى اي شيء
يعني ركبت ما مع ذا وجعل المجموع بمعنى اي شيء ويجوز في الاول الح
فرفع الجواب في الاول ونصب الجواب في الثاني بطريق الاولى والاحسن
كما قالوا فحافظه على مطابقة الجواب للسؤال على طريق الوجوب كما هو
ظاهر عبارة المتن الا انه في الشرع يوافق ما قالوه فعلة بناءها وسكا
مشابهتها لمبني الاصل اي مناسبتها له بان وقعت موقعه وهو است بان
يعبر عنه بالمضارع الحال لان الانشاء وان لم يعبر له بفارع مطابقة اولا تطابقه

الا ان مدلوله واقع في الحال نحو بعت فان البيع واقع في الحال وان لم يعبر مطابقة
لما في الواقع وحكايته عنه ولهذا قال المحض بمعنى الامر والماضي بخلاف قوله بمعنى
الامر والماضي ولم يقل معناه الامر والماضي لانه يفهم منه ان معناه لفظا
الامر والماضي بخلاف قوله بمعنى الامر والماضي لانه يفهم منه ان معناه ومعنى
الامر والماضي انه كذلك بحسب الوضع لانه بصدد بيان الاوضاع فلا ينقض
التعريف بمثل ضارب امس لانه بمعنى الماضي بحسب الاستعمال والقرينة
لا بحسب الوضع اي ما يوزن بفعال مسماه وهو الموزون مثل نزال وتراك
قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي ورده عليه الجرد فعال في الامر
الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد وليس لاحد ان يبتدع صيغة
لم يقلها العرب قال الاندلسي منع المرد وي قال الاولى ان يقال ما قال سيبويه
يا مر اراد بالاطراد الكثرة بحيث يقاس كثرة فالمورد هو المرد والمول هو الاندلسي
واما فعال رباعي فشاذ واذا امر منه الامر قال في اي صوتي قال قال الربيع الصياح
في قال وادعى عمار اي سمي عبوا بالمرعوي وهي لغة لان الصبي اذا لم يجد ارفع صوته
فقال عمي عمار فاذا سمعوا خرجوا اليه فلعبوا تلك اللعبة قال يدعوا والبوم بها
عمي عمار قال المرد لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قال حكاية اصوات الصبيان
كما يقال غاق غاق قال السيرافي حكاية الاصوات لا يخالف الاولى فيه الثاني
مثل غاق غاق ولو اراد والحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش
فعال من الرباعي قياسي وفعال مصدرا مع فرد قال المصنف في الشرح للكاف من
المبنيات ما يوافق فعال في الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكر معه ولم
يجعل له باب امر كما فعل في الاستفهامية والشرطية والموصولة على ما معهم وانما
قال علما ليخرج باب فساق وقوله وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار وانما احترز
عنهما لانهما لا اختلاف فيهما بل هما مبنيان بالاتفاق وذكره للتنبيه على انه لم يقع
الا اولا لانه يعلم ان العرض من ذكره ان يعلم ان فعال علما لا يكون الا مؤنثا اذ
لم يجترئ به عن شيء وغلاب كذلك علم امراة فان بني تميم اختلفوا فيه
فمنهم من قوله ومعرب في استعمال تميم اي كما استعمال بني تميم كلهم الا ما في آخر راء

فانه ليس بمعرب في استعمال كلهم وانما هو معرب في استعمال اقلهم اذ سلوك
طريقة واحدة وهو المبناء اسهل من سلوك طريقتين وهو الاعراب اعراب ما
لاينصرف اعلم ان الاصوات الحاكية على لفظ الانسان اى الاصوات الغير الموضوعة
بمعنى الحاكية على لسان الانسان اما كذا وكذا فالمراد بالاصوات ههنا ما كانت
غير موضوعة لمعنى وكانت باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا سابحة
ولم تكن منقولة الى المصادر ولم يصر اسم فعل قال الرضي وانما سميت هذه
الاقسام اصواتا لان هذه في الاصل اما اصوات سابحة كحاكية اصوات الجمادات
والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كما
كالالفاظ الطبيعية مثل اخ وان كان يصوت به الحيوانات فسميت باسم سابح
الصوت فقيل اصوات وحينئذ لا يعتد بان يحكم عليه او به لان وضعه على اظهار
الندم او التعجب او الوجع كما في اخ وكذا وضع غاق على حكاية لا غير ووضع نخ ونخ
للبعير لاسماعه لهذا الصوت لجر العادة بانا حذه عنه فلم يتجه باعتبار المعنى
الذي وضعت له الى جزء اخر يركب منه حتى يحكم عليه او به فان شئت ما ركبا
من هذا الباب انما يقصد به اللفظ كقولك صوت للبعير وغاق حكاية صوت الغراب
لا ما هو وضع الباب عليه من حكاية الصوت او التصويت للبهايم واظهار الندم
كذا ذكر المصنف في الشرح من غير تعليلها على الحكاية بان جعلت معمول القول
لعدم كونها دالة بالوضع لما ان الاول دال بالطبع وان الثاني حكاية الصوت
واصداء على لسان الانسان تشبيها بشئ ولا يخفى انه ليس بموضوع وكذا
الثالث لانه لم يوضع لاناخة البعير وانما هو يجري عادة الله تعالى لاناخة عند
اسماعه اى اصواتا الخ انما فسر بذلك لان حقيقة الحكاية لا تاتي ههنا او شرط
الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكي
كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الاوضاع بالحروف احسان الانسان
وان كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها لانه حينئذ يكون المراد
اصوت به الحيوان كالبهايم وغيرها من الصبيان والمجانين والطيور اى
لاناخها نخ مشددة او مخففة لاناخة البعير او زجرها كهس بكسر الهاء

والسين

وهدع ح

والسين المشددة وهيج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم وليس بضم الواو
وسكون السين المهملة وعالها او غير ذلك حتى سمع خشة للابل وهيع للتسكين
فصار الابل اذا افزعت وهيج وهي الحسو احسن الابل قوله قبل ذلك لانه القاشل
والفاضل المهزول وحاصل التوجيه ان البناء من خواص الاسماء وهذه الاصوات
ليست باسماء لعدم وضعها بالمعنى كما سبق الا انها الحقت بالاسماء المبنية والقسم
الاول اولى بها لكون صوت الانسان من غير تعليق بعضو يوهم ذلك التعليق
انه من جنس اصوات الحيوانات نتكلم فيما بينها او على فيما بينها من غيرها التي
ليست من الاسماء المبنية قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات يعني ان المراد
بالمركبات المركبات المذكورة سابقا وهي التي عدت في اقسام المبنيات اعم من
ان يكون مبنية لكل جزئية او باحد جزئيه كبعلبك صرح بذلك في المفصل واللام
للعهد ولا حاجة الى الكلمة كما ذكره المطلب في الحد العموم وانما يطلب منه بيان
ماهية الشئ والجنس هو اسم حاصل من تركيب كلمتين الا اسم فقط حتى يرد
عليها ما عرض الرضي بانه لا حاجة اليه ايضا كما في سائر الحدود المتقدمة لانه
في قسم الاسماء في قوله حاصل من تركيب كلمتين وجعلهما اسما واحدا اشارة الى ذلك
ودفع الاعتراض الرضي والمراد بجعلهما اسما واحدا اعم من ان يكون بالعلمية او غيرها
كما في خمسة عشر وهذا يشمل جميع اقسام المركبات التي ذكرها الشارح فقوله
ليس بينهما بسته يخرج ما عدا المحدود فالاسماء نحو خمسة عشر وبعلبك والفعل
نحو ضرب وضرب والحرف نحو من والاسم والفعل نحو ضارب وضرب والاسم والحرف
نحو من زيد والحرف والفعل نحو ضرب من وتقيين النسبة اى تقييد
النسبة بان يراد ليس بينهما نسبة الفاعلية ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل
اصعب من شرط القتاد اى من امور اليد على شجر له شوك اذ لا قرينة تعلم اصلا
قال بعضهم رطبت الورقة خضرة وهو ان يعتض عما علاه ثم يكر يد عليه سفلى في المثل
وقد خرط القتاد والقتاد له شجر له شوك وهو الاعظم لانه لا يراد به حادي
عشر بل واحد من احد عشر وجوابه توضيح الجواب لان المراد باسم الفاعل اذا
اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه باعتبار المرتبة لا مطلقا كما الثالث

فان المراد به واحد يا عتبار كونه بعد الاثنين ولم يتيسر ذلك من التركيبات الاذ لا يبنى
من مجموع المركب مع بقائه على وضعه لان اسم الفاعل ثلاثي زيد فيه الالف بعد الفاء
حروفه الاصلية اكثر من ثلاثة ومع حرف بعض حروف كل واحد منهما وانتفاء الاخر نحو
ثالث يشترط من ثلاثة عشر كان بليس وكذا من كل واحد منهما نحو ثالث وعاشر اذ لو
بنيت منهما لكان اسمي فاعلين داليين على مفردين وهو ضد المقصود فاضطروا
الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل الذي حتما سئلها عن مجموع عما ليدل على المقصود
كاسم الفاعل المشتق من الفرد على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى
من المجموع لان العقد واحد من مجموع العددين فاختاروا الاول ليؤذن من
اول الامر ان المراد المفرد من العدد وحطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف
من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو نحو عدد معطوف على العدد
لاعداد على متعدد ويسوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون
او بحرف مقدر كما في ثالث عشر ويجب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط
النون لان نون المثنى والمجموع لم يعهد في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة
فكانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء مع منع صرفه لوجود العلمية
المانعين من الصرف وهما التركيب والعلمية وانما قيد بذلك لانه الافصح دون
غيره كما سيصرح به وانما قيد بعدم كونه مبنيا قبل التركيب احترازا عن مثل سيبويه
فانه لم يعرف فيه الثاني للتوسط المانع من الاعراب يعني لو اعرب يلزم الاعراب
في وسط الكلمة بسبب التركيب وهو غير معهود لان واسطة بين الاعراب والبناء ويلزم
البناء ومنع صرف المضاف واليه رد عليه بانه لا يوجد المانع من الصرف
لعدم التركيب واما اضافة لفظ وهي في اللغة والاصطلاح فظ واما في اللغة
فلما ذكر في القاموس كفى به عن كذا يكفي بكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان
يتكلم بشيء ويريد به غيره والمراد ههنا يعني ليس المراد بالكنايات في
مباحث البيانات المعنى المصدري بل ما يكنى به وليس المراد كل ما يكنى به بحيث
يشمل فلانا وههنا وهنة كنايات عن الفرج وغيرها بل بعضها مبهما اي بعض
كان واليه اشار بقوله والكل بعض اي عام مجموع الافراد كلمة في دلالة العبارة

على

على هذا المعنى فضاء بل المراد البعض المعين ولما تقدم تعريف ذلك المعين بدون
التصريح به مفصلا افصل ذلك واعترض في التعريف وقال الكناية كم وكذا الى هنا
وقد يقال يمكن ان يعرف ذلك البعض كما عرفه بعضهم فقال الكناية الفاظ مبهمة
وضعت لان يعبر بها عن عدد معتبر او حديث لكونها موضوعة وضع الحروف
لكونها ثنائية او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وهي هم الاستفهام
نحو خرجت يوم كذا وكذا قول الائمة اللغة قيل بعضهم اما بمعنى كذا وكذا واحد
فعال بلى وجاذا اي اعرف وجاذا او الواحد بواو معنى حد بفتح ساكنة فذال معجمة
الغرة في الجبل والجمع وجاذ بكسر الواو وفي الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة
اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا لا يستحق اعرابا ولا بناء لانهما من صفات
المفردات وبحق البناء الذي هو الاصل في الحالات قبل التركيب فان ثبت فعلى هذا
لا يكون الكناية من قسمي المبني ما ناسب مبنى الاصل لانه اشبه الجملة التي لا اعراب
لها لفظي ولا تقديري من حيث جملة على انه قد عد البعض الجملة من مبنى الاصل
ويصح ان يقال انها وضع بمنزلة مركب لانه لما كان كناية عن الجملة تعقد وقوعه
مركبا فانه انما يركب التركيب المقتضي للاعراب المفردات واما تركيب الجمل من حيث كونها
جملا فلا يقتضي اعرابا انتهى والوجه الثاني ظاهر اما الوجه الاول فمبني على ان الجملة
من مبنى الاصل كما عد بعضهم فمبنية في البناء مخطئة عن اخواتها لان اصلها الاعراب
وتكلف في بنائه بان جعل تنوينه بمنزلة النون ووسط العدد الى المتوسط
بين العلة والكثرة كذا في الرضي فاعلم ان مراتب العدد الاحاد والكثرة المائة الى ما
لا يتناهى وما بينهما متوسط ولعل هذا بناء على العرف والا فقد عدوا الثلاثة
من الكثير كما يجيء عن مرتب حيث قالوا ان العدد الكثير مميز كذا لك ومثلوا لذلك
بقوله ثلاثة رجال لكان محكما ومرجحا بلا مرجح لتساويهما في الظرفية بخلاف
الوسطية اذ لا تساوي شيئا منهما مع ان فيه انجافا ايضا لان خبر الامور
اوساطها لكن جوز الزمخشري اعتراض على الرضي اخذ عنه السيد في حواشي الرضي
وتبعه الشارح ليعلم من الاول الام انه ضرب من انواع الكلام تدل على
انتفاء الكثير اما كونه خبرا فبا عتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا واما

كونه خبرا فيما عتبار اذ اخبار عن الكثرة الى انشاء فيما عتبار استكبار المتكلم
اى كل واحد منهما لا المجموع منهما لانه الذى يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهو
كل واحد منهما لا المجموع منهما اى على حسب عمل هو الفعل لا على حسب اقتضائه
وعمل الفعل تعيين المميز لا بحسب الاقتضاء فلا يخفى ما قاله الرضى الاولى ان
يقول محمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم
منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات تعيين لاصل المنصوبات انما هو بحسب الفعل
والمميز ووجه الرفع انه وان اقتضى كثيرا من المنصوبات الا ان عمل فيه على وجه
الظرفية لا على وجه آخر وانما حملنا الفعل اشارة بذلك الى دفع الاعتراض
وهو ان يحكم رجلا ضربته خارج عن هذه القاعدة مع انه منصوب محمول على
حسبه ووجه الرفع انه ان جعل من قبيل شرطية التفسير يكون الفعل الناصب
مقدرا بعده فيكون داخلا فيها وان لم يجعل من ذلك القبيل بعده ويكون مرفوعا
داخلا في قاعدة الرفع فكم ههنا منصوب المحل اولا باعتبار الاصل وذلك ان المخبر
كان كائنا وكم ظرف لم تم اقيم الظرف مقامه وجعل خبرا فيكون مرفوع المحل ثانيا
في ثاني الوجوه الاربعة الاعرابية وهو كونه منصوبا محمولا على حسبه وكونه
مجرورا بحرف الجر والاضافة وكونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا يكون حرفا
وبالخبرية بشرط ان يكون ظرفا لاختلاف جعل كونه مرفوعا وجهيا دون كونه
مجرورا مع انه يكون بحرف الجر وبالاضافة ايضا بمعنى انه يتاتى واتفاقا ولم
لان جميع هذى الوجوه الاربعة لا يتاتى في كل واحد من هذه الاسماء واما
لم اعتبر لها اى لوضع اذا اسما صريحا وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية فعوله وما هو لازم الخ ايضا كلام الرضى باعتبار
بعض الوجوه لانه اذا كان مرفوعا لا يكون خبرا بل مبتدا على التهكم لان المتكلم
عالما وقيل الاستفهام يجرى على الحقيقة كانه قال اخبرني اى عدد من الايام
والليالى حلبت على حسابك اذ لك كثير الاعرف عدده والفرق بين
المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر لانه على تقدير المصدرية يكون السؤال

عن نوع الضرب والاخبار به على تقدير الظرفية يكون عن المرة والعدد اما
اذا كان للعدد فلا يظهر الفرق لان في كل منهما سؤال عن العدد والاخبار به
فيفرق بينهما بان الملحوظ اولا في الظرفية العدد والحدث ثانيا وبالعكس
المصدرية بالعكس عدد مقدارها اى مقدار المبيعات وفيما يسوغ ما الظرف
بل الظروف على ما هو الظاهر لان ما قطع عن الاضافة اصوب كثيرا ولا يجوز ان يراد
بكلمة ما اعم من الظروف وغيره ليدخل ما جرى مجراه كما قيل لان كلمة من للتبعيض
اى بعض الظروف المبنية ما قطع ولا يخفى ما جرى مجراه ليس بعضها منها اجزم
بعد كان خبرا من قبل اى رب متاخر كان خبرا متقدم لتضمن معنى حرف الاضافة
وهى اللام او لشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل هذا
الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا تبنى معه كالاسماء الموصولة
يبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قيل ظهور الاضافة فيها يرجح جانب
اسبهها بالاختصاصها بالاسماء والاصل في الاسماء الاعراب واما حيث واذا
فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجود بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة
اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل كما ان المضاف اليه محذوف وما
ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنا اذ المضاف اليه ثابت
بتنوين بدله واختير في البناء الضم لانه يمكن فيه الغصان بخلاف المضاف اليه
فجرد ذلك الغصان بالضم لانه اقوى الحركات فساغ لي الشراب قصر هذا
انه قليل قريب هذا الشاع فصار من النوم والغصة بحيث لا يجرى الطعام
والشراب في حلقه فتمكن من الغصاص فعقبل قائله فزاله عنه النوم وانشد
هذا البيت ساغ اى سهل مدخله الغصص بفتحتين اللغة في الحلق والغرات الماء
العذب لشدة الابهام الذى فيه كما فيها اى في الظروف المذكورة لكونها جهات
غير محصورة اما شدة الابهام فيه فلان صفة الغيرية لا يختص بذات دون
ذات مفعول ترى فعلى هذا يكون حيث مفعولا به كما صرح بعضهم ان
حيث ليست بلامة الظرفية ومنها في قولهم الله اعلم حيث يجعل رسالاته
هذا بناء على ما هو الحق بالجر كما ذكره الشارح بلم لامن سهيل والظاهر ان حيث باق

على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شادحي الابيات وطالعا
حال من سهيل والمعنى يقول الشاعر لاهل اما ترى في مكان سهيل حال كونه طالعا
نجما ساطعا مضيئا كالشهاب اى لكون معنى الشرط فيها يعني لتضمنها معنى الشرط
لا الاصالة فيه ووضعه بالحرفية بعدها الفعل ولم يجب قلما يجب ما قيل الا وهو ان
يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية وهو عامل لا يظهر اى
الفعل اعني فاجاء عامل لا يظهر هناك اذ من قوة الدلالة عليه ويدل على ذلك قولك
خرجت فاذا زيد بالفاء اذ لو كان العامل خرجت لنفس المعنى كذا ذكر الصفي
شارح المفصل وايضا لزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء وهو باطل وما ذكران
العامل معنى المفاجاة ثم مراده ان العامل فعل المفاجاة مقدرا صرح بذلك الزمخشري
لكن رد عليه انه على هذا يخرج اذا عن الظرفية لانها جعلت مفعولا به مع ان موجبة
ان اذا الفجائية ظرف زمان وتجرد عن معنى المفاجاة وقد يجيء لمجرد الزمان
اى مجردا عن معنى الاستقبال للزمان نحو ايتك اذ اصر البسر فيجوز ان يكون يعرف
اصر او البسر حالا وقد جاء كسرها وهي لغة سليم وكيف للحال انما عد كيف في
الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان كون كيف ظرفا
مذهب الاخفش هو ظرف وعند سيبويه هم اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف
انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدل منه الظرف نحو متى جئتني يوم الجمعة
ام يوم السبت او حكما وهذا معنى ما قال الرضي ويجوز ان يكون هذا البدل
على غير مذهب سيبويه كما رايته منذ اليوما والله ان عاشتنا فيها اذ لم يكن العدد مقصودا
وذلك انه اذا لم يكن العدد مقصودا ولم يعتبر تعدد اجزائه يكون في حكم المفرد
فلا يكون هذا دفعا لما قاله الرضي كما قيل على عيشه اى اول مدة عدم الرؤية
يعني انتفى الرؤية من اليومين اللذين وقعت صحبتك فيهما فيلزمها المقصود اى
الزمان الذي قصد بيانه حالة بان يكون جميع المدة ملتبسا بالعدد لا واحدة من
غير اعتبار العدد كما في الاول فيكون كل من الزمان والعدد مقصودا والظاهر ما
قاله الرضي اى المقصود بها العدد والباء بمعنى مع فجعل الباء متعلقا بالمقصود
فكانه التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى اول مدة ذهابك

عدم

عدم الخروج زمانا ذهابك ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك
مذ يومان نكرة والخبر معرفة وايضا لا يصح من حيث المعنى لان المقصود الاخبار
عن اول المدة وجيبها بانه يوم الجمعة او يومان لا ظرفان لانهما لبسا بتقدير في
وقد جاء لدن مخففا لدن خفف بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان
فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن لدن البين
هي ام الجميع واشهر اللغات كذا قال الرضي ولعل الشايع لم يتعرض لذلك لما انه لا يظهر
التوجيه للاخير الذي هو لد سبقتها بنو بها بتنوين النون في وطل ذينا خصا لدن
عذرة كوطل ذينا فصبها سبقتها بالتمييز اى لاجل الفعل الماضي الايعني للاجل
لنفسه بل لاجل الماضي السابق الواقع قبله او للزمان الماضي الواقع قبله النفي وقوع شيء
فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية ولا يجوز ان يكون اللام للصلة لان فعل
لم يوضع لنفس الماضي المنفي ولو حمل على حذف المضاف اى لاستغراق الماضي النفي
لكان اظهر لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة في كونهما مضافين في المعنى
الى المصدر مع وقوع المبني وهو ما وان مشددة ومخففة موقع المضاف اليه
يوضع جزئيا فالاول في الاعلام الشخصية كانت او جنسية فان علم الجنس موضوع
للماهية من حيث حضورها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهو بعينه المفهوم
الجزئي لا يحتمل غيرها والثاني غيرها من المعارف والوضع الجزئي ان يقصد الواضع
مفهوما جزئيا ويضع الاسم بازائه والوضع الكلي ان يقصد المفهوم الكلي فاما
ان يجعله الة للملاحظة الجزئيات ويضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات
وهذا معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واما ان لا يجعله الة للملاحظة الجزئيات
ويضع اللفظ بازائه كلفظ الانسان لمفهوم الحيوان الناطق وهذا معنى كونه
الوضع عاما والموضوع خاصا فالشيء مقيد بهذه المعلومية يعني ان هذا
التقييد ليس بلازم لكن اذا وقع التقييد اتفاقا فالمعرفة يكون باعتبار هذا
التقييد والنكرة باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الخصوصية واما اذا لم يقع
هذا التقييد اتفاقا ووضع الاسم باعتبار ذاته فانه نكرة ايضا حوشي
واشار بترتيبهما في الذكر الى ترتيبهما بحسب المرتبة فالاول اى اعلاهما مرتبة

واعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات الى الخ ماذكره وهذا هو المشهور من
مذهب سيبويه صرح بذلك في المفصل ثم قال وفيه اختلافات كثيرة وسيصرح
به الشارح ايضا واختار المص المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان
الشارح بنى في ذلك الفاضل الهندي وليس بذاك فالمبهمات منها ما يساوي
اللام والمضاف الى احدها معنى ما يساوي المعرف باللام وذلك ان ما ذكره غير
مشهور من مذهب سيبويه قوله وجعل الله الملاحظة بذلك المفهوم كل واحد
من افراده مخصوصة بوجه كلي والالفاظ قصدية مدح او ذم فهو لقب هذا مبني
على ما قاله الرضي ان الكلية لا يعتبر المكنى بمعناها ورد عليه بان الكلية قد تقصد
المدح بمعناها كما في قول الشاعر قصرت ابا الخاسن كي اراه ما يشوه كاد يجذبني
اليه فلما ان رايت مرزا ولم ار من بنيه ابا لديه فلاحظ في الكلية معناها
ثم نفاه الا انه يتوقف على كون الشاعر فصيحا مما يتمسك بكلامه فان ثبت فلا
كلام فيه لانه بمنزلة الوضع من واضع معين لانه يوجب الاختصاص بشئ
معين ويفهم منه ذلك كالوضع من واضع معين واحترز بوضع المعارف
كلها فانها وضعت لخصوصيات كل من افراده المعينة كما مر بد الا انها اذا
استعملت فيها تناول غيره ويحتمله بخلاف العلم المشترك نحو زيد اذا
سمي به رجلان سمي به رجل اخر لانه وضع شئ بعينه ويتناول غيره ايضا لكن
يتناول غيره باوضاع متعددة لا بوضع واحد من حيث اضافتها الى حيث
انواعها فان اعرفها من حيث انواعها مطلقا المضمر حتى ان ما يلتبس بغيره
لانك اذا قلت انت وكان بحضرتك اثنان يحتمل ان يكون منهما مخاطبا فاذا
قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه اما ان يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قال
انا من وراء الجدار فلا يعلم مشافهة فلان اجيب بان احتمال من خوطب
في انت شايع بخلاف انا فان الاحتمال فيه يعارضه جلوة الحال فافترقا
واما افرادها بالذكر يعني لم يدرجها في الاسماء كما ادرج سايرها الاسماء لان لها
احكاما خاصة ليست لغيرها فكان لها نوع استقلال فالاشياء هي
المعدودات مثل الشئ في نكرة رجال هو لنفس الرجال من غير اعتبار تعدده

ثم

واحاده

واحاده هو مع اعتبار تعدده اي اجزاء الرجل يعني كل واحد منها وكمية هي
الوحدات الثلثة فالثلاثة موضوعة لهذا الكمية والشئ فيما اذا كان المعدود
واحدا هو رجل او فرس من غير اعتبار التعدد واحاده منفردة هو مع اعتبار
التعدد وكمية هي الوحدة الواحدة والحاصل ان اصل العدد ما وضع لكمية عدد
الشئ والمعدود الكمية هي عدده العين كالواحد والاثنان ونحوهما لانهما من
اسماء العدد عند النحويين والدليل على ذلك اطباقهم على عد واحد واثنين مع
ثلثة والف كذا ذكره المص في الشرح فاما لم يكونا عند بعض الحساب من العدد
لان تعريف الحساب عندهم هو ضم مجموع خاستية واصلة وهو الاثنان
فلا يكون من اسماء العدد قالوا ولما كان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد ينبغي
ان يكون الزوج الاول كذلك وهو الثلثة فان خاستية اثنان واربعة
فاذا جمعا صار ستة فاذا نصف ستة يكون النصف ثلاثة فالثلاثة نصف مجموع
خاسية اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاقه تاء التانيث
الظاهر ان المراد اصول اسماء العدد من حيث انها اسماء العدد ودال على الكمية
لا من حيث انها مذكر ومؤنث فانها من حيث انها هي كليات اضافية ولهذا لم يعد المص
في الشرح وكذا الرضي وغيره من الشارحين مؤنث اسماء العدد من فروعها فالالف
عند المؤنث والتركيب الاضافي من فروع اسماء العدد على ما هو القياس وان ذكر
التاء للمؤنث والتجرد عنها للمذكر بالتاء جماعة المذكر يعني خولف باب
التانيث من ثلثة الى عشرة فان المذكر وذكر المؤنث اعتبار التانيث الجماعة لان
الثلثة جماعة والمذكر سابوه فانث كذلك ثم ذكر المؤنث وان جماعة ايضا يفرق
بينهما عند التمييز ابقاء للجزء الاول كما في وسط الكلمة فصار محفوظا من التغيير
فيهما اي في المذكر والمؤنث لان الامانة موضوعة بالتاء فلا يحسن الحاقه
تاء اخرى للمؤنث ثم الحوا الالف به لانهما من عدد الكثير فلذا يستوي فيهما المذكر
والمؤنث بل الى تسع وتسعين بل تسع وتسعين بدون الى يعني ينبغي ان يقال
الى تسع وتسعين تسع وتسعين كما يدل عليه السياق من قوله احد وعشرون الى
الخر ما ذكره وما يتفرع عنها من تثنيتها وجمع الف اي عطف عليهما

كما ذكره الشارحون او عطفها على الزائد كما ذكره الرضى كما في معدى كرب اى كما
اسكنت في معدى كرب وقال قالا وبادى بدا كذا في الرضى ويظهر منه ان البدأ
في معدى كرب كان متحركا ثم اسكنت فالتسبيه في الاسكان للتناقل لا في جواز
الامكان اذ الاسكان في معدى كرب واجب قال الشيخ قيل هذا خلاف نصوص
الجماعة او معنى الجمع المعنوى اما اسم جنس كالتمر والعسل او اسم الجمع
كالرهط والقوم حتى مميزها ثلثة واخوانه اما اذا لم يميز وابها ثلثة واخوانه
جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو ماية رجل في صورة جمع المذكر السالم انما قال
في صورة جمع المذكر السالم لما ان مائتين من باب ارضين كذا ذكره الرضى وقد قال
قوم في توجيه مجئ ارضين على وجه الشذوذ ان الواو والياء والنون فيها عوض
من التاء التانيث فهى ليست بجمع في الحقيقة وانما هى في الصورة كلتمر كرهط
يعضد ما تعود اليميز كرجل مثلا الجمع بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون وصار
لزيادة كرهوا ان يلى خلاف ما هو عادته وهو الجمع بالالف والتاء فلما تعذد
الجمع اقتصر على المفرد مع انه احصر ليكون الفضلة قليلا اى اقل حرفا فلا يثقل
على الطبع لكونه من فضلات الكلام لان المضاف اليه فيه للكمان غير العدد يعنى
ان المضاف اليه للكمان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ ببيانه
فكان الجمع كالمستتر الواحد والمضاف اليه في حكم عشرة مغاير للاول فلم يكن
يجعل ثلاثة اشياء واحد من حيث المعنى محفوظ مفرد وقد يجمع مميز المائة
رجال وقد يفرد منصوبا نحو اذا عاش الفتى مائتى عاما فقد ذهب الزادة
والفتاء ولا غيرها عنهما لا يصلح علة للقوله ولا غير واحد واثنان اذ لا معنى
لقوله لا يورد لهما غير بل يورد ان واحدهما استغناء بلفظ غيرهما عنهما
ولهذا قد الشارح في قوله ولا يورد الواحد مع مميز ولا اثنان معه للاستغناء
عنهما وجعله علة له واقدا غيره من الشارحين بقوله ولا يستعمل واحد مع المميز
وجعله علة له فهو من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم او تقدير ما هو لازم له
ولا يبعد تقرير السؤال ان اغناء مميز الواحد مسلم لكن لا نسلم ان مميز الاثنين
مغن وانما يكون مغنيا لو تعين له مميزه مثنى وهو في حيز المنع لا يجوز ان يكون

معدى

معدى اصل الذكر
والمثنى

معدى اصل الانثار رجل وتقرير الجواب الاول اثبات المقدمة للممنوعة وهو انه يتعين
ان يكون مثنى وذلك انهم لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاعداد ولم يتيسر ذلك
فيه للمنافاة للاثنين والجماعة اختاروا ما هو اقرب الى الجمعية وهو الاثنين
فتعين ان يكون مثنى وتقرير الجواب الثاني ان معنى الكلام ان التمييز هو جوهر الحروف
المصورة بهيئة خاصية القابلة للحوق علامة الافراد بها والاثنينية فاما ان تذكر
معه العدد او يلحق به العلامة فاختاروا العلامة واستغنوا بها عن ذكر العدد
معه فان تبع احتمال ذكر المفرد من اصله نحو اى الواحد من المتعدد اى تقول
في الواحد من المتعدد اى فيما فيه تعدد وكثرة باعتبار تصيير ذلك الواحد وجعله
عددا افتقر ان يزيد عليه اى على ذلك الواحد واحد كان جعل اثنين ثالثة الثاني وباعتبار
حاله وضعفه في نفسه لا باعتبار تاخره فالاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة
الكيف فظهر الفرق وحسن المقابلة فلا يجئ ما قيل انه اليصير ايضا حالا من الحال
فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحالي بالمكية لانه يقصد ببيان حالته يعني انه واحد
من المتعدد من غير بيان مرتبته لقال واحد من الثلاثة الى الاربعة نحو الذكر والمونث
هذا تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث لتقسيمهم الى المعرفة والنكرة
والما اخر مباحث العدد الى مباحث التذكير والتانيث بان كان عدد المذكر بدون
التاء وعدد المونث بها او بالعكس اورد مباحثا بعد مباحث العدد دون
غيره من اقسام الاسم وقدم المذكر في الذكر لا لاصل لانه لا يحتاج الى علامة التانيث
لا لفظا ولا تقديرا والمونث يحتاج اليهما وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج
والمونث فرع عليه واخر التعريف لان مفهومه عدمى ومفهوم ما فيه المونث وجودى
والوجود سابق على العدم في القصد لان الاعلام تعرف بعلاماتها يقال العمى
عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا والمونث ما فيه علامة التانيث سواء كان
مونثا حقيقيا او لا كالنفساء وعرفه قيل يخرج عن تعريف المونث المونثات
الصيغة كحمزة والتى وانت وقد يجاب عنه بان بعضهم قال الكلام في المذكر والمونث
اللذين من اقسام المعرب لان المونث الذى من اقسام المبنى قد ذكر فيه مستوفى
المونث المضمر في المضمر واسم الاشارة في اسم الاشارة والموصول في الموصول

او ممدودة مذهب سيبويه ان الالف الممدودة في الاصل مقصورة زيدت
قبلها الف لزيادة المدلان الالف للروم صلو كلام الفعل فجازت زيادة المد قبله
كما في كتاب وعلام فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان
وضاع الغرض فقلبت ثانيهما الى حرف يقبل الحركة دون الاول ليبقى على مدها واغا
قلبت همزة دون الواو والياء لانها لو قلبت الى احدهما لاجتمع الى قبلها ايضا
كما في كساء ورداء كذا في المسهل وقال في الجار بردي شرح الشافية ان الالفين
للتأنيث انتهى فعلم في ذلك ان الالف الممدودة هي الالفان معا الهمزة فقط
فلا يرد ما قيل ان الالف التي قبل الهمزة هي علامة التأنيث الهمزة اجماعا
في قوله الالف ممدودة نظر ذكر في جنس الحيوان احتراز عن الانثى من النخل
فانه بازائه ذكر منها وتأنيثه غير حقيقي اه يقال اشترى نخلة انثى كما هو الاصل
اشارة الى قرينة حذف فيل عدم الفصل الى هذا اشار بجعله وانث في ظاهر غير
الحقيقي بالجيمان تخصيص كما في قوله اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة نحو الرجل
في معنى الاستثناء فاذ مع الفصل يجب اثباتها جاءت اليوم زيد لدفع
الالتباس قيل الظاهر وجوب الاتيان مقيدا بما اذا لم يكن هزيمة دالة على التأنيث
فلا يجب في نحو جاءني اليوم زيد الكريمة وقد يقال هذا دفع للنقل بمجرد الرأي
واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال جاءت طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا
لفظيا وهو خلاف المشهور والمسموع وانه يجب ترك التاء في فعلة بناء على انه
علم قصد فيه الانزاع عن موضوعه وجعل من هو له خصال التأنيث فيه منسيا
بالنظر الى موضوعه العلمي فلم يلتفت الى اللفظ واعتبر المعنى فقط وان تأنيث
علمه عند ابن السكيت كتأنيث طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده اذا اريد به الذكر
وعلى هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رح الاستدلال على ان العلمة في قالت علمة
انثى اذ لو كان ذكرا لما جاز التاء في فعله كما لا يجوز التاء في فعل طلحة روى
قتادة رض دخل الكوفة فالتف عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان
ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فسأله عن علمة سلمان اكان ذكرا ام انثى فاجابه
فقال رض كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله وهو قوله تعالى

ابو حنيفة

قالت

قالت علمة ولو كانت ذكرا لقيل قال علمة كما يقال طلحة واعلم ايضا انه اراد
باللفظي ههنا غير ما اراده في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل ههنا في
مقابلة سواد وجد فيه علامة التأنيث لفظا اولم يوجد فلم يتناول المؤنث
الحقيقي وجعله في باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا اولم يكن
فنحو مسلمة وسلمة علمين للمؤنث مؤنث حقيقي على ما اريد ههنا ومؤنث لفظي
على ما اريد في باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية لفظية على ما يريد ههنا
ومعنوية على ما اريد في باب غير المنصرف ولا يقال جاءت بناء على الجماعة كراهة
اعتبار التأنيث مع بقاء صيغة الذكر والا لاصدقه التعريف الا على نحو مسلم
من مسلمات ومسلمين بخلاف ما اذا قدر فانه يصدقه فيحكم عليهما لان كلا
منهما مالحق اخر معرف بهما الف وياء ونون وانه مالحق اخر مع لاحقه اي
مجموع اللاحق والملحق به واستشكل بانه على تقدير المضاف يصدقه التعريف
على نحو مسلمون فقد تدل بهذا التقدير استشكال ويمكن ان يقال بان مسلم اذا
اريد تثنيته يكون مفرد المثنى واذا اريد به جمعه يكون مفرد الجمع مثل انما اذا
اريد به المذكر اعني انه يكون تثنية المذكر واذا اريد به تثنية المؤنث يكون
تثنية المؤنث وكذا سائر المشتركات فلا يصدقه التعريف على نحو مسلمون
لانه ليحق بجمع ذه الف ونون لان مسلمات من حيث اريد جمعه ليس بمفرد
مسلمان ولو اكتفي بظهور المراد لاستغني من هذه التكلفات يعني ان العبارة
وان وقعت هكذا لان المقصود الاظهر هو ان يكون في اخره الف ونون فلا يحتاج
الى هذا التكلفات وقد جعلوا المقصود الاظهر قرينة على المراد في مواضع كثيرة
ولا باس على الحوقه النون وعدم دلالته عليه اشارة الى دفع ما اورد في
الحواشي الهندية على ارادة اللحوقه وسوان اللحوق يشمل النون ايضا ولا
دلالة لها على ذلك ولو اريد بقوله مثله ما يماثله الخ قيل هذا كلام الهندية وتبعه
الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة بالنظر الى ما ذكر في حرف التعريف لجواز ان
قال ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه فان النظر فيه لا يفهم من قوله مثله الامام
يقابل الاكثر ويمكن ان يقال ان الارادة بقوله ما يماثله في الوحدة والجنس مبني

على ان المفرد حامل المعنى الوحدة والجنس وان المراد بالمفرد الواحد من الجنس المعين
فالمراد في تعريف الجمع كذلك فلا يكون هذه الارادة بعيدة وانما تكون بعيدة
لو كان المراد بالمفرد الواحد مطلقا والهاء لا يجوز تثنية الاسم وجمعه
باعتبار معنيين مختلفين اذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما كما في جلبين وفرسين لتعدد الموضوع له وتعدد الوضع في اللفظ المشترك
لكن على هذا يخرج عن تعريف العلم المشترك مثل زيدان وسيجيء الجواب عنه
فليعتبر مثل هذا التأويل في القرآن اذ فليتأول ولا يسمى بالقرآن بدون احتياج
الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرء موضوعا لاحدهما ويكون للآخر
ادعاء كما في الابوين والقرين لان اسم القرء موضوع لكل واحد منهما لا شبهة
في صحة هذا الاعتبار ويعلم ان هذا الاعتبار صحت تثنية الاعلام المشتركة
كما ذهب اليه المصنف ايضا الا ان المصنف اختار عدم جواز تثنية المشترك كالقرء
مثلا فلا يعتبر هذا التأويل في القرءين وذلك انه اختلف فيه وذهب الجرجاني
وابن يسعى ومالك الى جواز التثنية بشرط الاتفاق في اللفظ دون المعنى
قال الاندلسي يقال في العينان عين الشمس وعين الجاسوس وذهب المصنف
الى عدم جوازه كذلك لانه لم يوجد مثله في كلامهم بالاستقراء ورده بعضهم وقال
يكفي مجرد الاتفاق في اللفظ وفرق بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس
المشتركة حيث لم يبين هناك وذلك بان الاعلام كثيرة الاستعمال مطلوب
الخفة فيكفي في تثنيته مجرد الاتفاق والاشتراك في اللفظ بخلاف اسماء
الاجناس فانه يشترط فيها الاشتراك في المعنى ايضا فلا يثنى مثل عين وعين فعلى
هذا البعض ينبغي ان يذكر قيد من جنسه لانه قائل بكفاية مجرد الاشتراك في
الاسم وبما توجيه عدم تثنية مثل القرءين بان كان مجهول الاصل اذ
لم يعرف لم اصل في الواو والياء كذا في المفصل وذلك في تمكن الاصلي اذا لم يعرف
له اصل في الواو كحتا يعني فرد ارعوى الاصل بانه لا يكون منقلبة عن
واو وياء بل هي اصلية كحتى والى وعلى واذا علام فان الالف في الاسماء
العربية اصل كذا في الرضي فعوله كحتيا وه مثال العديم الاصل وجعل الى

مثال

مثال المجهول محل تامل من جنس الالف او زايدة وانما قلبت ياء اما القلب
فلكونها زيادة محضة رضي ما الاول الذي هو اخر الحذف اولى من غيرها واما
قلبها ياء قليلا يلزم الثقل قلبها واوا من جنس الالف وذلك لان الحركة
اما الف متحرك او الف ساكن مع الضغط ويدل على الاول ان الالف اذا
تحرك قصد همزة كما في حمراء لان الهمزة في الصورة الاولى يعني ان الهمزة
في الصورة الاولى كان اصلها واو او ياء زيدت للالحاق بالاصل كسين
قرطاس مثالا واوي والصورة الثانية منقلبة عن واو او ياء اصليتين مشابهما
بالهمزة الاصلية من حيث ان احديهما منقلبة عن حرف اصلي والاخرى
ملحقة بحرف اصلي فثبتنا كما ثبت الهمزة الاصلية مثل قراء وحمراء
اثر اما حكم باشتهار وهو القلب عن الياء في نحو رداء وذلك ان اعتناء
المفصل وفقه هكذا ما في اخره همزة لا يخلو همزة من ان سبقها الف او لا
فالتي يسبقها الف ولا يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ورداء
ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء وزايدة في حكم الاصلية كعلياء ومنقلبة
عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تعلت واوا لا غير كقولك حمراوان والباب
في الواو ان لا يقاس وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا والمحدود
فان كانت للتانيث قلبت همزتها واوا لا غير سواء كانت اصلية كقراء
ومنقلبة عن حرف اصلي كساء او عن حادي الاصل وهو ما يكون للالحاق ق
كعلياء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب يوافقه ما في المتن كذا نقل
عنه ولا يخفى ان شيئا في تلك العبارات لا اثر فيها من القلب بالياء الذي
حكم باشتهاره حيث لم يتعرض لم فيها لم يخرج صاحب اللباب بعدم اشتهاره
فقال الرد في رداء الى الاصل غير مشهور اذ لم يقل احد رداء يرد الهمزة
الى اصلها وهو الياء لان الرضى لذلك فيه اثر حما حكم بشهرته وهو القلب
عن الياء الا انه لا يدل على الشهرة ايضا ودليل المنقلبة عن الواو والياء
الاصليين نحو كساء ورداء يجوز قلبهما واوا وابقاءهما همزة ثم قال في قلب
البدل عن اصل ياء ولا قياس عليه خلافا لكسائي وهذا اعم مما ذكره يكون هذا

هذا الاصل واو وياء تحقيه تعرض لها حكم بشهرة من القلب يا الياء الا لم يتعرض
لشهرة بل سكت عنه حيث حكم بانه جاء عن العرب القلب من الياء الا انه لم يتعارض
عليه غيره وهذا لا يدل على الشهرة كما لا يخفيها وقيل حصى والى مستعملان فصيحان
واليا تثنيتهما الا ثنينية حصيه واليه فلا يكون من باب حذف الياء على جملة
احاد واما زاد قيد الجملة لان الجمع يدل على الاحاد مطلقا اعم من ان يكون جملة
او مفرقة بل على الاحاد جملة اى ما يتعلق به القصد حاصله ان تلك الاحاد
تقصد ويدل عليها بحروف معرفة مع تغيير ما فالذى يتعلق بها القصد الاحاد
وهو مجموع حروف المفرد والتغيير هكذا يفهم من الرضى وهو مراد الشارح فالظ
فى هذا المعنى كون الباء بمعنى مع لاجله حالا متعلقا ملتبسا او بها على سبيل
التنازع بان يجعل معمولا لاحدهما ويجعل معمول الاخر محذوفا اى ما دل بحروف
معرفة على احاد تقصد تلك الاحاد بحروف معرفة قوله قصدت نفس الجنس
اى الحقيقة على ما هو المقصود عند البعض لانها وان دلت على الاحاد فى الجملة
لكن تلك الاحاد ليست بمقصودة بل نفس الحقيقة واذا قصدت بها الافراد على
ما وقع عليه الاستعمال تخرج بقولنا بحروف معرفة بانا حذف حروف معرفة وغيرت
تغييرا ما اذ لا معرف لها اما اسماء العدد واسماء الجمع فظ واما اسماء الاجناس
نحو تمر فلانها لو كانت معرفات لكانت جموعا لتلك المعرفات ولو كانت جموعا
لم تكن جموع قلة لان اول مخصوص عرفا بل جموع كثرة وجموع الكثرة لا يصغر
على لفظ بل يرد الى الواحد وهو لا يرد وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير
اليها كذا قرره الرضى فان قيل يرد على الحد المجموع التى على غير لفظ الواحد
نحو مسنوة فى جمع امرأة وعبابيد وعبائيد بمعنى الغرق لعموم المفرد فيها
قيل المراد بحروف معرفة حقيقة كرجال او اعتبارا كما فى الجموع المذكورة وذلك
لانها للكثرة على اوزان الجموع واستعمالها فى الثانيث والرد فى التصغير ومع
الصرف عند تحقق منتهى الجموع اعتبر له واحد فرضا كعوامل عمر من نحو عباد وجد
وعبود ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة مما الفارق بينه
وبين واحده التاء انما قال ذلك لانه محل الاختلاف واما اسم جمع او اسم جنس

للواحد له من لفظه نحو نابل ونخل فليس بجمع بالاتفاق فعلى هذا ينبغى ان يقيد
نحو ركب بما له واحد من لفظه كعامل وبائر ويركب قال فيما نقل عنه وكذا اسم
الجمع الذى له احاد من تركيبها نحو ركب قال فيما نقل عنه وكذا فى القاموس
الجمل يجمع الناقة والحامل القطيع من الابل مع رعاية وارباب والبقر اسم الجنس
والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من
البقر مع رعاياتها والركب اسم الجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية المركب عليه
وانما وقع للمواضعة فى الحروف اتفاقا من غير قصد فعلم ذلك انا كان مفردا
من نقل المفضل اسد جهاسد فالجمع الصحيح المذكر الظاهر المناسب لما سبق من قوله
لمذكر فالجمع الصحيح للمذكر كما قال المصنف فى الشرح ولهذا حمل غيره من الشارحين
على حذف المضاف اى جمع المذكر الا اذا الرضى ذكر هكذا والشارح يتبع فى ذلك
ودبه التنبيه على ان الجمع الصحيح المذكر مذكر اكما اذا واصفه مذكر بخلاف غيره من
الجموع عوض عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو بمعنى انه يجوز الجمع بينهما
بان يكون عوضا عنهما وكذا هذا القيد مراد فى الثنى وذلك انهم ذكروا ان النون
عوض الحركة والتنوين فى نحو ضاربان لوجودهما فى ضارب وعن الاولى
وحدها فى نحو ضاربين اذ لا تنوين فى الضارب وعن الثانى وحدها فى ضاربك
اذ هو الساقط دون الحركة كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الحمار
يعنى او مرضاه فى الحمار فقه وفى الحمار علم فيقال فلان افقه من الحمار واعلم
من الحمار وابن كيسان بفتح اللام قياسا على الجمع بالالف والتاء كالمطلقات
والحمرات وشرطه قال الرضى هو عبارة وكيكة وذلك انه لا يجوز ان يكون
قوله ان كان اسما مذكرا شرطا وجزاء جزا القوله شرطت لان المبتدأ المحذوف بعد الفاء
ضمير يرجع الى اسما اى فهو علم فيخلو الجملة عن ضمير راجع الى المبتدأ الذى هو شرط
مع انه لا معنى اذ ذا لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطان علما فيكون
على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التى هى قوله شرطت فحذف وفيه حذف وابقاء الاول
ودخول الفاء فى خبر المبتدأ مع خلوه عن معنى الشرط عند الاخفش والثانى
ان الشرط كونه مذكورا وليس فى الخبر ما يجعل بمعنى المصدر والثالث الفاء

الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقلما
يقال زيد ان لقيته مكرم قال الفاضل الهندي في توجيهها اي شرطها ما يذكر فهو مبتداء
والخبر محذوف كما قيل في نحو الزانية والزاني فاجلدوا اي حكمهما ما يذكر فاجلدوا ابتداء بيان اي مذكرا غير مسوى اراد ان الشرط الثاني
ان لا يكون الاسم الكائن صيغة اي الاسم الذي هو صيغة مذكر الا سوى ذلك في
صيغة الاسم الكائن صفة اي في صيغة الصفة مع المؤنث مثل ضارب وضاربة
بل يختلف صيغة المذكر والمؤنث بان يكون صيغة المذكر والمؤنث على فعلاء
اذ معنى الصفة في افعل التفضيل كاملة فاعطى الكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة
وان لا يكون مسوى يا فيه مع المؤنث قال الرضي عبارة استخف منه الاولى لان
مسوى يا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مسوى
في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يسوى الشئ في نفسه مع
غيره ولو قال مسوى يا فيه المذكر مع المؤنث لكان سديدا ولو يرجع الف الخبر المذكر ويكون
المعنى وان لا يكون الصفة يسوى فيها المذكر مع المؤنث بان يكون لهما على صيغة واحدة
كما ذكره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يندفع الاشكال واما ذكره الشارح ان
الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر الذي اريد جمعه مذكرا مسويا فيه لحق في نحو
الزانية والزاني فاجلدوا التقدير ان الزانية والزاني حكمهما ما ذكر فاجلدوا والان
ابتداء بيان وان لا يكون مسوى يا فيه مع المؤنث قال الرضي عبارة الى الصفة
مع المؤنث فلا يندفع الاشكال لان الاسم المذكور والصفة واحد فيلزم استواء
الشئ في نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لا يكون
مسمى الاسم المذكور ملتبسا بناء التانيث قيل هذا الشرط غير محتاج اليه لاستغنائه
عنه بقوله فذكروا انما ذكره لدفع وهم ان المراد بالتذكر هو من حيث المعنى
بكسر السين جمع سنة بفتحها وانما بكسر السين للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع
سلامة حقيقة وفتح الراء للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة الا غير
قياس او حملا على ارضات لئلا يلزم مرتبة الفرع على الاصل يعني لو لم يجمع مذكره
بالواو وجمع التكسير كفعلاء افعل مثل حمراء احمر وفعلى فعلان كعطشى وعطشان

وجمع مؤنثه بالالف والتاء لزم للفرع بزنة على الاصل لزم التباس ولم يعكس
لمشابهة غير المجرد الفعل في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث كالفعل فالحق به
علامة جمع المؤنث وهي الالف والتاء كما يلحق بفعل المؤنث ضمير جمع المؤنث بخلاف
المجرد لانها بمعنى الثبوت والصفة الثابتة لا تختص بزمان دون زمان
وهي الجارية على الفعل مختصة بزمان دون الزمان نحو الان او غدا من حيث
نفسه واموره الداخلة فيه بان يقع التغيير فيهما فلا يبقى نفس البناء على ما
كان عليه وذلك اما حقيقة او حكما كما في فلان وذلك معروف من العبارة لا كثيرا
يطلق ويراد اعم من ان يكون حقيقة او حكما على ان مقام التعريف يقتضي التعميم
لان نحو فلك ايضا جمع التكسير بخلاف جمع السلامة فان التغيير وان وقع فيه لكن
باعتبار الامور الخارجية فان مسلمين مثلا تغير فيه بناء مسلم الى مسلمين
باعتبار زيادة الياء والنون الزائدتين من الامور الخارجية لا باعتبار نفسه
فانه باق على حاله اشار بذلك الى دفع ما ذكره الرضي ان جمع السلامة بالواو والنون
وكذا بالالف والتاء فيه تغير بناء واحد ايضا بسبب زيادتين لا لذاك بنيته مهما
بناء مستأنفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها
اثنتين صارت عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير
فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغيرها
مطلقا على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له قال العلامة التفتازاني في التلويح اعلم
انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة والكثرة فذلك ظاهر على ان الفرق
بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة يختص بالعشرة فما دونها
وجمع الكثرة يعم مختص بما فوق العشرة ثم قال وفوق استعمالات وان صرح بخلافه
كثير من النحاة يعني بالحدث معنى قائما بالغير المراد بالمعنى الاعم المعنوي
الذي هو من مقولات الفعل والانفعال والانكسار لا يقابل العين فلا
يدخل في الجد نحو السواد بمعنى سياهي كما قيل وايضا هو خارج بقوله الجاري
على الفعل اذ لا يصح ان يقع بالمعنى المذكور مفعولا مطلقا للفعل الدال على الحدث
على الكيف المراد بجريانه على الفعل الجريان في اصطلاحهم سيجئ لمعان

بمعنى بيان الشئ على ما يقوم هو به مبتداء او موصوفا او حالا او موصولا او مبنيا
وجه بيان اسم الفاعل على الفعل اى موازنته اياه فى حركاته وسكناته وجه بيان المصدر
على الفعل اى ان يقع بعد فعله به بالاستحقاق تاكيد الراء وبيانا لنوعه او عدده
والمراد ههنا المعنى الاعم وكل من هذه المعانى مشهورة فى مقامه فلا يلزم الغرابة
والابهام وانما يلزم لو لم يكن مشهورا فى واحد منهما مما لم يشتق من الفعل لان
الاستحقاق موافقة البناء بناء كلامهم فى الحروف الاصول والمعنى ولم يوجد بناء
نحو العاملية فى المشتقات وشئ من حروف ديلاو ريحان المشتقات من الافعال
والاسماء ونحو هلله ورجم فعوله فى التعريف بعد تعلقه بالاستحقاق للاحتراز
عن هذه الاسماء لانها ليست من المصادر بان يراد بالجريان اعم من الحقيقة والفرض
كما ذكر فى الحواشى الهندية لانه متوجه عليه اورده بعض شارحيها وهو انه على هذا
يلزم عدم الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر لامكان فرض الفعل فى كل
منهما وان كان الاخيران مفعولا مطلقا الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا
مطلقا فى كلامهم لا التجويز العقلى ونحو العاملية والقادرية لا يقع مفعولا مطلقا
فى كلامهم اذ لا يقال علم عالمية فلا يرد ما قيل انه اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص لهما
بل يجرى فى الاولين ايضا اذ لا ضنة فى المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فرده
قوله تعالى وبل للمطففين اى سماى هذا ببيان المقصود والمراد انه على حذف المضاف
اذ المصدر بمعنى المفعول وليس المراد انه على حذف ياء النسبة ليلزم ان حذف
ياء النسبة لم يثبت فى كلامهم فى مثله بالقطع اى لا يكون على الاختلاف بان يكون
له او للمفعول فلهذا لم يشترط فيه الزمان اذ لا فرق فى الاستحقاق باعتبار زمان
دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهة الفعل لفظا او معنى وذلك لا يتحقق
الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضى كان مشابها له معنى لا لفظا
ومشابهتها للمضارع لفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما
وشبههما فى جواز ان لا يتقدم عليه لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول
المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل

والمفعول

والمفعول لا تثنية يدل على تثنية الفاعل وكذا تثنية اسم الفاعل والمفعول
راجع الى الفاعل اذ ما يقع عليه اسم الفاعل وهو ما يقع عليه مرقوعه وكذا اسم
المفعول والصفة المشبهة فتثنيتها احدهما وجمعه واعترض عليه الرضى بانه يجوز
ان يحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف واجاب
عنه الفاضل الهندى بان الاضمار فى الظرف واسم الفعل مسامح باعتبار قيامهما
مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره وقد يقال انهم حرصوا
بان الضمير منتقل من الفعل الى الظرف وان الضمير فى نفس اسم الفعل محقق
لان الضمير فى الفعل وانما يقال فيهما تسامحا واذا كان كذلك فلا يكون القياس مع
الفارق بخلاف الفعل واسمى الفاعل والصفة المشبهة فان النسبة الى شئ ما
ويجوز اضافته الى الفاعل يعنى ان اعماله منوطا او الى الكونه اخف من التنوين
واعماله اضافته الى الفاعل اكثر لكونه اخص من المفعول فضلة فلما كان اخص
وقعت اضافته اكثر عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة ذهب الى الاول
السيرافى والى الثانى سيبويه فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر
لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل وانما فصل
بين قسمى المصدر يعنى كما يمنع ان لا تفصل بين قسمى المصدر بالجمل المعترضة
لبيان بعض الاحكام بل يذكران معا الا اذا فصل بينهما ليلا يتوهم تعلقها بهما على
السواء اى حدث وذلك ان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا لان ما حمل امره
يذكر بلفظ ما يعنى ان ما قام به الفعل يكون عاقلا وغير عاقل لا يتعين باحدهما
فيمتنع ان يذكر بلفظ ما لا من لان ما لذوى العلم وغيرهم بخلاف من فانه يختص
بذوى العلم الا انه غلب على العاقل غير العاقل فذكر بلفظ من الذى للعاقل
على معنى ثابت اى غير متجدد بل مستمر ودائم اسند واخراج اسم التفضيل
الى فوله بمعنى الحدوث يرد عليه ان اسم التفضيل قد يكون بمعنى الثبوت
وقد يكون بمعنى الحدوث نحو احسن كذا فى الحواشى الهندية فلا يخرج به اسم التفضيل
مطلقا ويدل عليه حصره يعنى انه حصر صيغ اسم فاعل من الثلاثى المجرد
فى فاعل من المزيد فيه فى صيغة المضارع وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام

اسم الفاعل فدل مجموع ذلك على ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وان
كان فيه خفاء كما يشعر به قوله ولا يبعد وذلك ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
مختصة فيها لا يكون غيرها من اسم الفاعل ويكون احكام ذلك الغير مثل احكام اسم الفاعل
بخلاف المثنى والمجموع فانه ليست هناك ما يدل على ان المفرد من اسم الفاعل لا المثنى
والمجموع لا يقال كلمة منه تدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل لان كلمة من
للبيان لانا نقول قد ذكر فيما سيجيء ان صيغ المبالغة بالتغيير خرجت من اسم الفاعل
يجوز ان يكون من اسم الفاعل باعتبار انها التي قام بها اصل الفعل وان لم يكن منه حقيقة
هذا التوجيه ما ذكره الا ان الظاهر ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل وانه حصره باعتبار
الاعم الاغلب وانه بين غير الاغلب بالاغلب لحل من قسمي الميم ضما الميم هما
الموضوعة موضع حرف المضارعة المفتوحة والموضوعة موضع حرف المضارعة
المفتوحة وقسما الكسر هما الكسر الغير الواقع آخر المضارعة مذكور كما في متفاعل
والكسر الواقع آخر المضارع مكسورا كما في مكرم بشرط معنى الحال والاستقبال
قال الرضي ظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع
بعد حرف النفي والاستفهام والاولى ان لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل بسبب
الحرفين كما لا يشترط فيه ذلك اذا دخله اللام ومعناها ان يعتد به كذا قال
الجزولي وانما قيد احد هذين التقييدين ليكون زمان الحال بالنسبة الى الزمانين
المتكلم اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا
دخل على اسم الفاعل لا يفيده عن شرط من شرائط العمل خرج بذلك الرضي
لان وقع عليه مثل يعرفون نحو مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب
مضروب لزيد وقد يجاب باه مضروب في المثالين المذكورين للمفعول وانما
ذكر كلمة في ولد للظرفية والعلية الا انه بني لهما ولو كان بني لهما ايضا لما انتقض
بالمتعدي بل يجيء للازم ايضا من حيث وقوع الفعل عليه واحترز به عن
اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف فانه ليس بهذه الحيثية
لانه من حيث انه وقع عليه بزيادة الفعل على الغير وامره في العمل النصب
او عمل الرفع لا يتوقف على الشرط خرج بذلك الرضي وقال ايضا ليس في كلام المتقدمين

ما يدل

ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كما في على
وهن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل على معنى الثبوت لا معنى
الحدوث اي الاستمرار واللزوم قال الرضي الذي اراه ان الصفة المشبهة كما
انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة
لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيهما عليهما فليس في معنى
نحو حسن في الوضع لا دوام حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة
ولا دليل في اللفظ على احد القيدين في حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو
الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض
ولم يجز خلعه في جميع الازمنة لانه حكم بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان
كان الظاهر وقوعه في جميع الازمنة الا ان يقوم قرينة على تخصيصها ببعضها
كما تقول كان هذا حسنا بفتح اي صار الدهر طبيعة له اي طبع الفاعل عليه
مع اختلاف انواعها وهي ان يكون الصفة باللام او بالاضافة او مجردة
عنهما لصيغة اسم الفاعل وهي اما فاعل او على وزنه المضارع مع ميم مضمومة
وكسر ما قبل الاخير ويرد عليه ان ابن مالك صرح ان صيغة الصفة المشبهة من
غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل لكنها مشبهة به لان الصفة قام به الحدث
المشتق هو منه فهي بمعنى ذي مضافا الى مصدرها نحو حسن بمعنى ذو حسن كما ان
اسم محل للحدث المشتق هو منه ضارب بمعنى ذو ضاربة لا فرق بينهما
معنى الا من حيث الحدوث او الاطلاق كما ذكرنا كذا في الرضي ولا يخفى
ان هذا الوجه يصلح توجيها لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الاخر
فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول والمفعول في كل واحد
منهما مرفوع قال الرضي يعتبر باعتبار اعراب فعلهما لانه سيوجد في مباحث
النعت والاينبغي ان يذكر لانها من الاقسام الخارجة كبعض اقسامها
باعتبار اعراب المحول اي تشبيه محول الصفة بالمفعول فانه
مشبهة بالمفعول به وليس بمفعول به لان فعل الصفة المشبهة غير متعد
فلا يكون محولها المنتصوب مفعولا به لكن لما يشبهوا هذه الصفة باسم

الفاعل

سبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجر في المضاف الرجل
مشبه بالجر في نحو الحسن الوجه فيما يتعارضان ما فحمل واحد منهما لكنها
في الصورة تشبه عكس المفهوم من الاضافة لان الاضافة للتعظيم
يجري مجرى الاضافة المعنوية واتحادا في الصورة وان اختلفا معنى
والتعميم لقصد شموله فتسمى اسم التفضيل ولهذا لم يعمل من قام بزيد
وقع عليه لان المراد بالموصوف ذات ما مبهمة والابهام في تلك الذوات
وذلك ان مفهوم قائم شئ وذوات فيه القيام ومفهوم مقام موضع
او مكان فيه القيام الا شئ او ذوات فيه القيام كذا ذكره السيد الشريف
في حواشي المطول وذكر في الجاربردي ان الالة كل اسم اشتق من فعل
اسما لما يتعاور به الفعل كالمفتاح فانه اسم لما يفتح به انتهى وايضا
صرحوا ان اسم الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار وقوع
الفعل فيهما ولا يخفى ان اسم الفاعل موضوع للذات باعتبار صدور
الفعل منه واسم المفعول موضوع للذات باعتبار وقوع الفعل عليه
وكل منهما فلابد ان يكون كل من اسم المكان والزمان والالة لموصوف فلا يدفع
ظهر ذلك ان كلا من اسم الزمان والمكان والالة لموصوف فلا يدفع من
العناية ليخرج ما قيل انه لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف
على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة يوضع لزمان او مكان والة
موصوف بالزمان او مكان او الة مضاف الى زمان الفعل او مكان
الفعل او الة ولا يرد وضع المبالغة كضراب وان دلت على الزيادة
حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير فخرج بقولهم على غيره وكذا لا يرد
نحو زيد وكامل لان المراد الزيادة فيما اشتق منه ولم يقصد ذلك
اذ لم يرد الزيادة في الزيادة والكمال بل في امر اخر اى اسم التفضيل
من حيث صيغة افعل يعني ان صيغة اسم التفضيل افعل وفعلى للمؤنث
وعلى هذا القياس التثنية والجمع وهذا بخلاف الصفة المشبهة فان
لها صيغا كثيرة ولكل منها مؤنث وتثنية وجمع فانه لا يعلم انه مشتق

من الرباعي الخ مثلا اذا قيل اخرج من دحرج لم يعلم انه مشتق من خرج او دحرج
فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف خرج او بعض دحرج
وذلك البعض كلها اصول او قيل اخرج من استخرج لان هذه الحروف يحتمل
ان يكون تمام خرج خرج او بعض حروف استخرج وذلك البعض كلها اصول
او قيل استخرج من استخرج لم يعلم انه مشتق من استخرج او استخرج لانه هذه
الحروف تمام حروف استخرج بعض حروف استخرج ممتنع ما بين الاصول والزوائد
وقيل اود من اعدود لم يعلم انه مشتق من اود او من اعدود لانه هذه
تمام حروف اود بمعنى اعوج وبعض حروف اعدود الشعر اذا طال وكم
تلك البعض كلها زوايد لان حروف الاصول الفين والراء والنون
والشاخ الرضي عداهم من قيل ابلم يعني لم يحكم بشذوذه على
سبيل الانفصال الحقيقي وهو المنافاة في التحقق ولا انتفاء بمعنى انهما
لا ينتفيان ولا يجتمعان بل يكون احدهما فقط وليست بالاكثر منهم
حص الحظا العلقة والغرة والغلبة والكثرة نقيض القلة والغنى ليست
بالعلقة من بين هؤلاء باكثر منهم عددا بل اقل منهم وانما الغرة والغلبة
لكثير للتعليل اى احدهما زيادة موصوفة المقصود به اشارة الى دفع
الاشكال اورد في الحواشي المهذبة ان معنى اسم التفضيل ليس المقصود به
فلا يكون محمولا على المعنى ووجه الدفع هو ان المحمول في الحقيقة هو الزيادة
الا انه ادخل المقصد بينهما بتنهما على ان الزيادة مقصودة باسم التفضيل
ومثله كثير في عبارة المفتاح واجب عن الاشكال في الحواشي المهذبة
بانه على حذف المضاف اى زيادة يقصد قولها باعتبار تحققه في ضمن
بعضهم اى باعتبار تحقق ما اضيف اليه في ضمن بعضهم لا في ضمن جميعهم
وهو ما عدا المفضل مثلا يقصد في مثل زيد افضل الناس الزيادة على الناس
باعتبار تحققه في ضمن بعضهم وهي ما عدا زيد فلا يلزم تفضيل الشئ على
نفسه وهو داخل في مفهوم الناس خارج عما هو المراد منه وهو ما عدا
زيد ليخرج عنه ما رايته وحلا احسن كحل عينه من كحل عيني زيد فانه غير

غير جائز صرح بذلك في الحواشي الهندية ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيل بالنفي
لعدم قوة المعنى التفضيل لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار
اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار واما يشترط
ان يكون اسم التفضيل منفيا فيظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل يثبت بعقد
كونه منفيا لا يجمع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن واه الشرط
الاول لتحقق الاعتماد والشرط الثاني ليحصل له فظهر بعلوه بذلك الصاحب
حتى يعد في المظهر ولعد احسن الشارح في بيان القيود والشروط والمساواة
بايان مقام المدح او الذم ولا يخفى ان اسم التفضيل موضوع لموصوف بالزيادة
والوصف بالزيادة لا يخلو عن مدح او ذم فلا يحتاج ما قيل ان عمل اسم التفضيل
لا يختص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل
الفعل على وجه المساواة او على وجه يكون ذو حسن الفضل في المعنى
مجردا عن الزيادة غير فاقيل لا يتأتى ذلك مع وجوده من التفضيلية اذ لا يبقى
وجه لذكرها وقد يقال انهم يجردون اللفظ الصريح عن بعض المعنى الاصلية
لاجل المقتضى لذلك فلا يأتي من التفضيلية التجريد لان قولهم نفي الزيادة لا يلائم
المدح اذ لا يلزم منه نفي المساواة حتى يتحقق كونه دونه مجردا عن الزيادة
فينفي اصل الحسن ويوصف النفي الى حسن يد فضلا بالنسبة الى حسن زيد
ملتبسا اليوم اما بمساواة لحسن زيد او بكونه دونه والقياس يكونه دونه
لا يناسب المقام مدح زيد لان المقصود اثبات كونه دونه لا نفي كونه
دونه فينفي المساواة الا ان ينفي الزيادة بالطريق الاولى لاقتضاء المقام
ذلك او فيحصل نفي الزيادة في ضمن المساواة لان الزيادة لا تكون بدون
المساواة لان الزائد على الشيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا
نفي المساواة مطلقا سواء كانت في ضمن الزيادة او لا لا يقال قد نفي الزيادة
اولا اي قبل التجريد فما معنى لنفيه في ضمن المساواة لانا نقول بعد التجريد صار
التركيب مبتدأ لنفي المساواة واحتمل بثوت الزيادة بوجهين بالطريق الاولى
وفي ضمن نفي المساواة من هذه الحيثية اي من حيث انه اسم التفضيل فيه

معنى

معنى الفضل ولو قدم قوله منه استدلاط في المثال المشهور على اسم التفضيل
الرفع بالكمل لو لم يكن فاعلا لكان مبتدأ واحسن خبرا ولو كان كذلك
يلزم الفصل بين احسن الذي هو عامل ضعيف ومعموله بأجنبي وهو عين
جايز فتوجيه عليهم الانتقال بانه لو لم يقدم منه فيقال ما رأيت رجلا احسن
منه في عين زيد الكحل فلا يلزم الفصل بينهما بأجنبي وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يلزم الفصل
بينهما بأجنبي فاجاب بانه يلزم حينئذ تعقيد تركيبي وهو كون الكلام غير ظاهر
الدلالة لخلل او ما في النظم بسبب تقديم وتأخير او في الانتقال من الملزوم
الى اللازم كما في قوله وما مثلهم في الناس الا مثلها ابوام حي ابوه يقاربه مع
ان المقصود الاستدلال بالعبارة المشهورة ودفع ما يتوجه عليه وبانان
العبارتان ليستا من العبارة المشهورة في شيء فالجواب لا يلائم المقصود
ولم يلتفت الشارح الى الجواب المصرح في الشرح وهو ان يلزم عود الضمير على ما توخر
لما راى اعتراض الفاضل القاري عليه بان المستاد رتبته التقديم وكفى في صحة
عود الضمير والمعنى ما كان عليه قبل هذا التغيير وهو تفضيل الكحل بالاعتبارين
لان اصله من كحل عين زيد فالمعنى عليه انه لا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه
ان يتعدد الكحل باعتبار كونه في عين رجل وعين زيد وتقديره ما رايت عينا
مماثلة لعين زيد الخ فيكون الكحل في عين زيد احسن منه في غيره لان اتقانه لا
على المساواة مما يأباه المدح لعينا مفعول رايت الاول واحسن مفعوله الثاني
ان كان من افعال القلوب وان كان بمعنى ابصرت يكون احسن بدلا او حالا
من مفعول رايت ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا
ليس في عين غيره وذلك انه اذا لم يكن عين احسن من الكحل من غيره مماثلا لعين
زيد فكيف ما هو اردى في منه مماثلا له فانتفى المماثلة بالكلية على طريق الكناية
فيكون ابلغ لان الكناية ابلغ من التصريح مقرر في علم البيان وانما عدلت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فضل جواب سؤال انه لا فرق في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة
اذ يمكن ان يكون حسن مرفوعا على انه جزء الكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين

بين احسن وحوله ياحبني اذ لامعول لاحسن في هذه العبارة هو منه والجواب
ان هذه العبارة فرع العبارة الاولى فالضرورة معتبرة فيها حكما وذلك انه
قد مران اصل ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين وقد فلما ذكر عين
وقد معلوما عليه استغنى عن ذكره ثانيا واما من التفضيلية فمجرورها فيها فيلزم
الفصل بالاجنبي تقديرا على راد منسوب الى السباع لكثرتها فيه كما قال
بعض شارح الابيات فرجح كونه المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر
واحد وهو استقلال الرا بالمفهومية لانها لاجل استقلالها بالمفهومية فيكون مالها
استقلال الرا بالمفعولية منها وذلك بان لا يكون الرا بلاحظة غيره كما في معنى الحرف
واما ان المراد بكون المعنى في نفس الكلمة ذلك فظاهر اذ لا معنى لكون المعنى في
نفس الكلمة الا ان يكون ما منهوما منها مع قطع النظر عن غيرها وهو معنى
دلالتها على معنى غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان المراد بكون المعنى في نفسه
استقلال الرا بالمفهومية فلانه لا يكون المعنى حاصلا في نفس المعنى الا اذ لا يحتاج
في حصوله الى شيء آخر بحيث لا يحصل بدون حصوله كما في الحروف هو الرا
للملاحظة طرفيها يعني ان المقصود بالذات منها الطرفان والنسبة حالة بينهما
يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالها بان احدهما مسند والآخر مسند اليه لان
جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها فيكون المعاني الموضوعة هي لها تلك المعنى
معاني بعضها المعاني المصدرية وبعضها الآخر غير بجميعها منقولة عن المصادر
وغيرها وكلمة او مانعة الخلو لابد في الجمع بينهما فلا يرد ما قيل ان جميعها ليس
دائرا بين الامرين بل جامع للامرين لدلالة الاول على الاستقلال القريب
والثاني على الاستقلال البعيد قال الرضي لا السين وسوف قسماها سيبويه
حرفي التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس في الحال
يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل
ان السين منقوض من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وقيلة
ذاتية اشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون المتقدم في زمان
سابقه والمتأخر في زمان لاحق والكلام في ذلك الزمان ويلزم التسلسل وتقرير

وتقرير الدفع ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض وان كان تقدما بالزمان لكنه
ليس تقدما بزمان اخر بل بزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض لاجزاء الزمان
بالذات وليغرها هو استظهارا لان التقديم والتأخير نا شيان من ذاتهما فان ماهية
الزمان امتصال التصرم والتجدد اعني عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارض لها
التقدم والتأخر لذاتها فالمراد ههنا بالتقدم بالطبع يجتمع فيه المتقدم مع المتأخر
وههنا ليس كذلك فان الامس لا يجامع اليوم فلا يلزم المستهل ما مر في العلوم
الحكمية فلا يجب ما قيل ان التقديم بين اجزاء الزمان زمانية والمراد بالموصول الفعل
لان الماضي قسم الفعل والقسم معتبر في كل قسم اما البناء على الحركة اما نفس البناء
فلان الاصل في الفعل البناء لفقد العاني الموجبة ولا مقتضى المعرب عنه وهي
المشابهة التامة كما في المضارع فانها يضم معها لمجانستها هكذا وقع العبارة
في الرضي وغيره من الكتب النحوية والظاهر المراد بيبنى على الضم ليتحصل مجانستها
لحرف العلة كما صرح به في المستهل وغيره ما حل حروف اتيتي احين لوقوعه مشتركا
بين زمان المال والاستقبال لا حقيقة فيهما وقال بعضهم وهو حقيقة المال
مجاز في الاستقبال لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اشار بذلك الى دعاية
المعنى الملفوظ في المعنى الاصطلاحي من فرع واحد وهي المشابهة بالحرف على البدلية
اشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغايب وذلك ان غير لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة فلا يصلح صفة للمعرفة الا انه يخرج بالاضافة عن النكارة
المعرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة فيصلح للبدلية لان النكرة اذا ابدلت من
المعرفة فالبدل واجب مثل بالناصية ناصية كاذبة وحروف المضارعة
مضمومة في الرباعي مفتوحة فيما سواه اما الضم في الرباعي فلانه لما فتح اقل ما
ينبغي ان يخالف اول المضارع كما ان التباين والتغاير بينهما واما الفتح فيما سواه
فللتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف
فيما زاد على اربعة احرف لعدم علة الاعراب فيه وهي المشابهة التامة
في اللفظ للمعافقة في الحركات وفي المعنى في العموم والخصوص كما مر في الاستقبال
لوقوعه صفة للنكرة في ضارب ويضرب ولما كان هذا الكلام في قوة

قوله

قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به من حيث انه في قوة
قولنا وانما يعرب المضارع ومثلهم له وحاصله انه يتعلق بمفهومه لا بمنطوقه
لعدم استقامة المعنى وذلك ان انتفاء اتصال النون بالمضارع او بغيره
لا يكون شرطا لانتفاء اعراب غيره فانه يعرب حينئذ سواء اتصل به او بالمضارع
نون اولا وهو عند النحاة ما لم يكن حرف اللام فيه حرف علة واما عند اهل
التصرف فما لم يكن فيه حرف علة مثل يضرب مثل لاحد اقسام اعرابه وهي
الضمة واكتفى عن مثل باحد الاقسام لشهرة امرها ولهذا زاد الشارح قوله
ولن يضرب ولم يضرب او المراد على حسب العوامل كما قال الفاضل البهوتي
فيشمل جميع الامثلة وهو مثال الاعراب الصحيح لا لنفس الصحيح كما قيل اذ لا
يلايم ذلك بعد ذكر اعراب الصحيح فان النصب فيه تابع للجزم يعني انما
اعرب بحذف النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط الحركة
في المفرد حال الجزم فكذلك النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لانه الجزم
بمنزلة الحركة في الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للحركة فكذلك النصب فيه
تابع للجزم واما اعرابها الحروف فلشباهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء
الحرف المناسب لها وهو حرف العلة كذا في الرضي ولعل وجه المناسبة كونه
بمنزلة الحركتين فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف
بمنزلة الفتحتين سواء كان العامل فيه التجرد كما هو المتبادر من عبارته
والشارح في ذلك تبع الرضي الا انه اورد مكان لفظ الاعراب لفظ المتبادر
حيث قال هذا فان لم يصح ان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب
الفراء كما الاعراب الى دلك المذهب انتهى ووجه المتبادر والاعراب انه
ذكر في ارتفاع فعل المضارع لفظ التجرد الذي هو العامل عند بعض النحاة
وقال يرتفع حين التجرد ولم يقل اذا لم يدخله الناصب والجازم فيتبادر منه
ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانما اختار مذهب البعض
كما في الصلة الخ اما الصلة فظ لان الصلة لا يقع مبتدا واما في نحو
سيقوم وسوف يقوم فلان حرف التنفيس من خواص الافعال واما

في ضرب فلان حرف كاد يكون فعلا مضارعا ابدا واما في نحو يقوم الزيدان
فلان المفرد لا يصلح ان يكون خبرا عن المثنى وان كان الاعراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا مضارعا مشابها للاسم واعراب ضارب
وقايم لكونه خبرا او مسندا اصله لانا عند الخليل مقصور كما في يشي يمشي للتخفيف
وهو ضعيف لانه جاء تقديم محمول عليه وان ليس كذلك حكى سيبويه عن
بعض العرب عمرين اخرب والخليل ان يقول هذا لا يلزم لان الحروف تتغير احكامها
ومعانيها عند التركيب اذ هو وضع مستانف الا ترى ان لولا اذا ركبت مع لا
يبطل معنى لو ولا فيصير معنى التحضيض نحو لولا اخرتني وقيل اصله
اذ الظرفية فنون عوض عن المضاف اليه والمعنى في نحو اذن اكرمك له قال
انا اتيتك اكرامك اي وقت اكرامك فان العاد والواو عاطفتان واما اذن في
بمعنى الجار فاخذت حكم الجار او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها
فانها للى جاء والطمع الدال على ما بعدهما غير معلوم التحقيق والعلم يدل على
ان ما بعدها معلوم التحقيق نفيا مؤكدا لا موكدا وقيل انها للتوكيد
وهو مردود بما ذكره فصار كانه نبه بها اي ما بعد اذن يسوء على اذن حكما
فلا تعمل وهما لا يمكنان الا في المستقبل لان الجواب هو القول العامل
للقول والجزاء هو الفعل المقابل للفعل والمقابل لابد وان يكون بعد المقابل له
فيكون في الزمان الاتي الذي هو المستقبل لا استقبال المعطوف لكونه
جملة يعني ان المعطوف لكونه جملة كان مفيدا مستقلا من غير نظر الى حرف
العطف فكانه غير معد على ما قبلها للسببية اما قال للسببية وكذا
بمعنى انتهاء الغاية للاشارة الى كي المصدرية والى التي بمعنى مع فلا يرد ما
قيل لا فائدة لتقييد كي للسببية سيما وقد علم معنى كي قبل ذلك لكن تقييد
الى بمعنى انتهاء الغاية للاشارة الى ان الى بمعنى مع كما انك كنت في زمان الدخول
حيث دخلت البلد فزمان دخول البلد انتهاء
فان الحال تحقيقا فالعبارة التي تؤدي هذا المقصود وهو ادخل بالرفع فاذا
اردت ان تحكي ذلك الزمان في زمان تتكلم وقد ضربه موجودا فيه كما تقول

التي

هيئ تلك العبارة وحكيها على ما كانت عليه من الرفع فهذا توجيه من الشارح لدفع
عند الحكاية لان معنى حكاية الحال حتى يرد ما قيل جعل حكاية الحال حكاية اللفظ
الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص لانها علم الاستقبال فينافي الحال
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات اللفظي وهو ما يتعلق حتى الجارة بما
قبلها بخلاف ما فات من الاتصال اللفظي نظرا الى الامر الاول لامتناعه بخلاف
الامر الثاني فانه متحقق لجواز ان يكون اليسر سببا للدخول في البلد نظرا الى
الثاني لامتناعه بخلاف الامر الاول فانه لا يلزم منه المحذور وان كان يلزم منه
باعتبار استلزامه السببية وهذا هو مراد شارح بقوله نظرا الى الامر الثاني
فبقي الناصبة بلا جر اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان لها تعلقا
معنويا فلا يعود لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع فرتبة على المحذوف
بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تتعلق بما قبلها تعلق الجار والمجرور فلا بد
ان يعود قبلها الفعل العام فلا يتوجه ما قيل ان الجر في صورة النصب ليس
حتى ادخلها بالفعل العام المقدر متعلقا بحتى بل ان تقديره وبعتريه صحة
حتى ادخلها بالرفع على تقديره وان يكون المسبب محققا الحصول فكانه قال
السير المحقق الحصول الذي هو سبب عن الدخول المحقق سائره اي
هو والا فقد فرد لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسري
في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسري فيه ذكر العلامة
التفتازاني في حاشية الكشاف ولهذا عطف في النسخة الاولى بتقدير الفعل
لامتناع جر او امتناع دخول حرف الجر على الفعل اي ما كان صفة الله تعالى
وهذا التقدير اولى من تقدير فعل الله لان العكس كما قيل لانه اذا لم يكن صفة لله
تعذر بهم لا يتصور التعذيب اصلا اي سببية اقلها اي قصد سببيتها
كما يشعر به قوله اذا لم يقصد السببية لانه العدول من الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية يعني ان المقصود السببية فلا بد ان يشترط للنصب
ليدل على السببية كذا ذكره الفاضل الهندي وغيره وقيل انما يشترط السببية
لان كون الاول سببا والثاني مسببا علم الاضمار ان بحكم الاستحقال

يبعد تقدم الانشاء وما بمعناه الى اراد ان الفاء للعطف فيقدر ان عطف
المفرد على المفرد المقصود من الانشاء المتقدم فلا بد من اشتراط ذلك للمعطوف
سواء كون ما بعدها جملة معطوفة على الجمل السابقة ويندرج فيها الدعاء
ويندرج فيه التخصيص وما دفع على صيغة الترجي اشار بذلك الى دفع اشكال
وهو انه ما بال ترك الدعاء التخصيص وما على صيغة الترجي ووجه الدفع
ان الدعاء مندرج في الامر والنهي لكونه على الغالب والتخصيص مندرج
في النفي والترجي الذي اريد به التمني وان كان على صيغة الترجي داخلا في التمني
الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها اراد اجتماع ما قبلها لما بعدها في
زمان واحد كما صرح به بعض الشارحين والعلة في اشتراط الشرطين هي العلة
المذكورة في الفاء لان الواو للعطف كالفاء فاعلم ان بعدها ليعلم بجيئه لان تغيير
اللفظ يدل على تغيير المعنى ويلزم منه جعل الفعل الذي قبلها في تقدير المصدر ليكون
عطف الاسم على الاسم اي يماثل الواقع قبل الفاء اشار بذلك الى دفع ما يقال
ان الواقع قبلها عين تلك الاشياء لا مثلها ووجه الدفع المشبه به الواقع قبل
الفاء والمشبه الواقع قبل الواو ووجه الشبه كونه اصل تلك الاشياء واما التي
ينصب المضارع بعدها بتقدير ان وانما يلزم تقدير ان لانها بمعنى الى والا والاول
حرف جر لا يدخل الا على الاسم ولا يدخل على الفعل فوجب اضمار ان ليصح دخولها
على الفعل والثاني كلمة استثناء وهي لا ينصب المضارع فيلزم تقدير ان
اعم مما ذكر يعني ان كان المراد بالعاطفة اعم من الفاء والواو ويلزم انه ذكر
العاطفة في التفصيل مع انه لم يذكره في الاجمال وان كان المراد به ذلك يلزم تخصيص
الحكم اي حكم العاطفة به والواقع خلافه فجرياته في ثم ايضا وحينئذ اي حين جريانه
في غير ما ذكر يرد عليه انه كان المناسب ان يقول في الاجمال بعد قوله واما العاطفة
كما ذكر في سائر الاجمالات فلما لم تدخل على الاسم الصريح لاختصاصها بجر كان
المنفي اذا كان فعلا ولهذا اختار لفظ الحكم دون لفظ الجر لانه يعم الاسم والفعل
بخلاف الحرف ولام الامر ولا في النهي لم يقل لا النهي بالاضافة تفننا في العبارة
والاعم قال فيما سيجيء ولا النهي ضدها وكلم المجازاة اي جميعها الا انه يخرج

مع بعضها على طريقة المشذوذ كاذا وكيما ويختص لما بالاستقبال وزيادة
معناها بزيادة ما قالوا لما كان في الاصل لم زيدت عليه ما وهي مكسورة للفرق
بينهما وبين لام الابتداء التي دخلت على المضارع ولانها لما كانت عاملة عملا
مختصا بالفعل لشبهها اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت
وقد سكن للتخفيف كما اسكنوا باب كتف فالمراد بجعلها المراد الشيء
سببا للشيء يعني ان المراد بجعلها الشيء سببا افادتها السببية التي اعتبرها
للتكلم بين الشيئين سواء كانت تلك السببية حقيقة او لا بل ملزومية شيء
لشيء على ما حققه الرضي ليكايدوخوبكم من نعمة فتن الله ونحوه فانه شرط
التحقق الثاني الشرط ما يتوقف عليه الشيء ويكون خارجا عنه مع صلاحية
المحل وهو المضارع بخلاف الماضي ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
للشرط تاثير فيه لعدم احتماله الاستقبال للتصريح لعدم تاثير اداة الشرط
فيه معنى لان الاستقبال حاصل بمن حيث خلصت بمعنى الاستقبال لانهما
كما ما صالحين وللمحال وللاستقبال لان لا صالحة لهما على التصحيح وفي
جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء اما في الاسمية فظاهر واما في الامر
والنهي والدعاء والتمني والعرض والمنفي بلن فلان زمانها الاستقبال فلا يدخل
حروف الشرط واما في الاستفهام فلانه يبقى على حاله لا يصح للتغيير الى الاستقبال
كالجملة واما المنفي بما فلانها لنفي الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنفي بما الحال مع كونه
جوابا للشرط اذ لو كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء صالحا لان يكون
مسببا لما تقدم وانما قيدنا بذلك لان قصد السببية موقف عليه والا فالشرط
هو قصد السببية والطلب وما يتعلق به مطلوب انما قال غالبا لان الطلب
قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصود الذات فاذا كان المضارع الواقع الخ
لان هذه معنى الشرط والجزاء وهو ظاهر الفساد لان عدم الكفر ليس سببا
لدخول النار وانما سببه الكفر فاراد النص على المقصود وهو هذا النوع
من الافعال اعني الصيغة عن المفعول وهو مفعول مالم يسم فاعله
وحكم اخره اي الامر في الحقيقة يعني ان الامر عند البصريين مبني وان حكم

في الحقيقة

في الحقيقة البناء على السكون لانتفاء علة الاعراب الا انه جعل في الصورة
كحكم المضارع المجزوم في حذف الحركة وحذف حرف العلة النون لما شابه
الذي فيه اللام معنى اعطي حكمه وعمل الكوفيين انه معرب مجزوم قالوا حذف
حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد الكثرة استعمالا بخلاف ام الغائب فانه
اقل استعمالا وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة والمراد بالرباعي ههنا يعني
ان المراد بالرباعي في بيان صنوع الامر وبيان زيادة همزة الوصل في الاول
وعدمها ما كان ماضيه على اربعة احرف وهو باب الافعال لا غير فانه هو الرباعي
الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط كما في الرضي للالتباس بالمضارع
المعلوم الحاذف في حالة الوقف وحترزا عن الخروج عن الكسرة الى الضم لان
الحاجز غير حصين لسكونه فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة اي وزدت همزة
وصل على ما بقي مكسورة في صورة ساكن سوى ساكن بعد ضمة والهمزة لا تزاد
في نفس الساكن واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة لان الفاعل لا حظ
له الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه لملابسة فعلم ووقوع ذلك الفعل
عليه غيرت صيغته دفعا للبس يعني غيرت صيغته لئلا يلتبس الماضي
المجهول بالماضي المعروف واختير التغيير في المجهول لانه فرع وانما اختير هذا
النوع من التغيرات وهو ضم الاول وكسر ما قبل الاخر لان معنى فعل مالم يسم
فاعله غرب وهو اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن غرب يوجد
في الاول ان للخروج من الضمة الى الكسرة ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى
وانما يغير وزن الفعل بالخروج من الضمة الى الكسرة وان كان غريبا يدل على
غرابة المعنى ايضا لان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من الخروج من الضمة
الى الكسرة فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود اعني دلالة غرابة
اللفظ على غرابة المعنى لئلا يلتبس يعني لو اقتصر على ضم الهمزة وهي همزة
الوصل تحذف في الدرج لا يلتبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب
في حال الوقف بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه يتميز بحركة الهمزة
وحركة الامر ليلا يلتبس بصيغة مضارع علم يعني لو اقتصر على ضم الباء

وقالوا اعلم وتجاهل وتوخرج لا لبس بصانع علم وجاهل ودخرج عند
الوقف ليثلا يرد مثل نعود وصيد مما لا يحتج هذا النهاية منه لان
كل واحد منهما لازم ولو اتصل به حرف التعدية فكذلك لا يحتج هذا البناء
منه لانه في معنى ما يجب تصحيحه لزيد عوض واختلاف في المبني
للمفعول منه اما من زيد العوض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم
ابدال الواو ياء بخلاف نحو رمى ودعى فانه لا نقل والالف في رمى
ولا نقل في دعى وارد لاختلاف فيه فلاختلاف اللغات احدها
قيل وبيع وهي افصحها والثاني الاشمام وهو فصيح وان كان قليلا والثالث
قول وبوع فلها لنقل الضمة والواو اذ يرد قيد فيهما مثل قيل وبيع
ملا تفاوت فجاز فيه ما جاز في مثل قيل وبيع لتحركها حقيقة كما في يقاد
اذ اصله يقتود فالياء متحركة او حكما اى بعد النقل كما في يقام فانه كان
في الاصل متحركا واما الفتحة ما قبلها فهو حقيقة لا غير فان فهم الفعل
وتعلقه بدون هذه الامور ممكن وان كان الفعل لا يوجد بدون الاثر
اجانف للفاعلة نحو ما شية او بسين الاستفعال لعلم لم يذكر
وهما من امارات التعدية اكتفاء بذكر غيرهما والا فالفارق بينهما وبين
التضعيف وبين الهمزة فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة لاشتمالها
على معنى الاعلام ولم يلحوه بسيبويه من هذه الخمسة الاشياء لبيان
ما هي اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها انها بشرة عن الظن والعلم
يعني ان الاخبار عن الجملة تنشاء اما عن الظن او العلم لانه يعلم
او يظن اولا يخبر لان مضمونها معا وهو المفعول به في الحقيقة
وهو مصدر والثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت
زيدية اخيك لا تخل اى لا تظن انا جانعون لا غير بل الملك ابنا
اذ قد يشق بنا قتل ذلك الوشاة عند الملك فلم يرضنا اما الجمع
لان يكون مستويا وجزما قال ذلك اشارة الى علة استقلال الجزئي
كلاما تاما واما قيد بالتمام ليصلح علة لجواز الالغاء وقد فعل الالغاء

عن

عن التقديم ايضا لكن مع قبح وذلك لضعف على افعال القلوب لان
تاثيرها ليس بقطع كالفعل لكن الجمهور على انه لا يجوز لانها في بيت
بالتقديم دليل الغاية والغاء دليل عدمها اذ فيه جعل وجود الشيء
كعدمه فلا يجتمعان نحو ضرب احسب زيدا اى ضرب زيد في حسباني
وهكذا المعلق في غير ما مثلنا فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز
الاعمال ليحترز عن مثل هذه الصورة فان الغاء فيها واجب واما
خص هذا الغاء الحاصل اذ قد تسلط هذه الافعال اذا تاخرت بين
مفعوليها دون مطلق الغاء بحيث يشمل ما ذكر من الصور ايضا

الرؤى

واى البصيرة بعين ابصر والتي من الرؤية ولعل الراني للزجاج
دينة الدرية بهمزة ولا بهمزة الخلقة التي يعلم عليها الطعن وهو
مفعول الارى ومنى عن عيني من جانب يميني فعن اسم بمعنى جانب
واما اقتصر على ذكر اليمين للعلم بان اليسار كاليمين واما الظهر
فان الفارس لم يكن منه احد والمعنى والله لعد رايك نفسك اذا كثيرا اكما
في للزجاج بمنزلة الخلقة يتعلم عليها الطعن فتاتيني من الجوانب كلها
ثم سلمت ورجعت من الحرب ما عدا صبت وخلت وزعمت فهو بدل
من بعضها او خبر مبتدا محذوف وما هو على الغيب بظنين اى منهم
اى لم يخرج الغيب بالوهم كالكاهن لانها لا يتم بالمرفوع بل يحتاج له
الى المنصوب فتقييد ولو جعل اشارة الى جعل التقرير تمام الموضوع
فان التقرير الذي اعني قدم الفاعل على صفته على وجه الانتقال
بمعنى الزمان الماضي تمام الموضوع له بالنسبة الى اللفظ الذي وضع
ذلك اللفظ له كصاد مثلا ارهف شفرته اى حد سكينه حتى
صارت تلك السكينة مشبهة بالرمح القصير خلافا للفراء فانه قال
يجاوزها الموضع الذي استعملها العرب فيه قال المص الاولى طرد
جائي مثل جاء الركضة قال فاجاد المص وقيل هو حال قال الرضي
وليس شيء لانه لا يراد الرجاء في حال كونه قيرين ولا معنى لتم قال اى المص

واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه او يعني قول
الاعراب فلا يقال قص كما تبا بل يقال قعد كان سلطانا لكون مثل قعد كما تبا
مرة يعني اثره المرتب عليه فيكون الحال من الحكم ومعناه معنى على حدة وقيل
الافتقار بيانه ومعناه لا عطا الخز كما هو معناها كائنة لثبوت خزها
هذا القسم كان الناقصة الى الاقسام الثلاثة اصلها ما كان هي لثبوت خبرها
لما علمها ماضيا والثاني يعني صار والثالث ما فيه ضمير الشان بعطف احد
الاقسام الثلاثة على الاخر وقال البعض كان المضمر فيها ضمير الشان تامة
فاعله ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه
لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان لا مبتدأ في الحال ولا في الاصل يثنيها
فقر الياء يعني في واليتها بفتح المثناة الفوقية وسكون القاف وبالمد الغازة
القفزة بفتح القاف وسكون الفاء الحالية والطي جمع مطية وهي الركب والقطا
جمع قطاة وهي طائر سريع الطيران فقال بالفاء بسبة سنكل خوارك والخزز
بفتح الخاء المعجمة وسكون الزاء ما غلظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى
صارت والبيوض جمع بيض والمعنى كنت عمانة حالية سيحيرة بنا السالك
والحال ان المطايا في سرعة سيرها كانها قطا الخزز التي صارت بيوضها
فراخا فسرع اليها اذا مت سامت من الشمامة وهو الفرخ ببيضة العدد
ومتى اسم فاعل من اثنى عليه بالخير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين
فوج يفرح بموتك وفوج يحزن ويثنى بالذي كنت اضمره في جيوبهم
غير ناقصة والكلام في الافعال الناقصة وتكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان كانتقل وذهب نحو صار زيد الى بلد لك اي انتقل
الى بلد كذا الى بلد كذا تستحيل اي تصير مودة من نعمى النعمة اليد
وكذلك النعمى والابوس جمع بوس من قولهم يوم بوس ويوم نعم كذا
في الصحاح الدلول عليها بعوادها لا بصورها واما الاوقات الدلول
عليها بصورها فهي مشتركة في جميع الافعال هذه الافعال اذا كانت
ناقصة يكون معناها الدلالة على دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا

قلت

قلت اصبح زيد قائما لما كان المعنى المنسوب الى صاحبه في وقت الصباح
دون غيره واذا كانت تامة كان معناها الدلالة على دخول فاعلها في هذه
الاوقات كذا ذكره المص كما ان غيرها اسم على حدة من المنصوبات من
حيث انه ركن من الكلام لا يتم الافادة بدونه وان هذه الافعال في المعنى
قبوله بخلاف غيره من المفعولات من زمان قابلية وصلاحية للاماره
وهي وقت البلوغ الذي يمكن قيامها به فيه لا قبل ذلك وبنفي النفي استمرار
الثبوت وذلك ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود
اذا اريد بها استمرار الثبوت يعني اذا كانت موضوعة لاستمرار الثبوت
واريد به ذلك لزمها النفي ليدل على استمراره فروع ما بعدها في تاويل المصدر
استعمل ظرفا كما قال المص في شرح المفصل او بعد قبل زمان كما قاله الرضي وتبعه
الشارح فان اريد بجواز التقدم يعني انه اريد بالجواز استواء الطرفين
عليها هو مقتضى الامكان العام ينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي
تقدمها عليها او تاخرها عنها يخرج ما اذا عرض ما يقتضي التقديم والتاخير لان
في يكون التقديم والتاخير واجبا لا يزال واريد بمنع الضرورة عن جانب العدم
على ما هو مقتضى الامكان العام لا يحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة المذكورة
ايضا من صور الجواز المعنى المذكور لكن ينبغي ان يقيد عا اذا لم يمنع من التقديم
مانع لانه اذا كان مانع يمنع من التقديم لا يجوز التقديم كما اذا انتفى الاعراب
فيهما والقرينة نحو كان موسى عيسى ولا حاجة الى هذا التقييد اذا اريد
بالجواز المعنى الاول وهو ظاهر كما يقتضيه باب المفاعلة لانها للمشاركة
فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا في اصل الفعل فصار غير كان
فلا يتم محقق فاندفع ما قيل وذلك ان المخالف في ليس طائفة كثيرة من
محققي البصريين بخلاف غير ما دام فان المخاطب فيه ابن الانباري فلم يقيد
بالمخالف اي دنو رجاء الخبر يعلم منه ان عسى موضوعة لرجاء دنو الخبر
ومثل كاد لنفس دنو حصول الخبر ومثل اخذ لدنو الشروع في الخبر وليس
كذلك فان عسى لم توضع للطمع في دنو حصول الخبر بل للطمع مطلقا

سواد يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة نحو عسى الله ان يدخلني الجنة
واخذ فاعله موضوعة لنفس الترجي في الخبر لا لدنو الترجي فيه فرجي بذلك
الرضى فالعبارة الخبرية كما قال صاحب المفصل اصل المقاربة ما وضع للدلالة
اما على حدوث الخبر كاد او على وجاية عكسي او على الاخذ فيه كطفق وقوله
وتقدير المضاف تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الخبر كذا في الرضى
واعتذر بعضهم بانه من باب زيد عدل وصوم فلا يقدر مضاف وذلك
اي كونه مشبها بالمفعول فهو مشبه بالمفعول الذي كما في صورة الخبر كما
احسن زيد فانه اصل معناه شيء جعل حسنا ثم نقل عنه بافادة انشاء
التعجب فلم يبق مفعولا فصار في الفضول ومشبها به فاقيم مقامها في
هذا الاستعمال ناقصة قال ابن مالك وذلك انه قال معنى انها ناقصة ابدا
ولكن سرت اه وصلتها في هذه الحالة مسرت الخبرين كما في احسب الناس
ان يتركوا اذ لم يكن احد باشرت صب مرجت في ذلك عن اصلها باشرافه على
الحصول للفاعل اي باشراف الخبر واطلاعه على حصوله للفاعل قال في الصحاح
اشرف عليه اي اطلعت عليه من فوق عسى الكرب المعنى عسى الحزن الذي
اصبت فيه وهو سوء حاله يكون وراءه وامامه انفراج قريب اعلم ان الشاعر
قتل ابن عمه زيد بن زيد فهرب واخذ عمه ابن يعذر لاجله فسجن فبلغه ذلك
فقال عسى الكرب الخ تشبيها له بعسى كما انه يخوف ان عن لا يطلق الحزين عسى تشبيها له
بكاد تسامحا كما في اصل معنى المقاربة كقولهم قد كاد من طول البلا ان يصوابا
كقولك وكذا فيما سبق لانه قول الشاعر لا قول العرب واليل مصدر يلي الشيء
بالكسر يلي ويصح الشيء مصونا ذهب وانقطع او له اسم عين من بعدها قد اتجى
وصيف منتزل الحبيبة ويقول اسم الدار عني بعد اتجى تلك الدار فكان من طول
بلاه وقدم اندرا سه يذهب وينقطع فان المراد اثبات الفعل اي الذبح
وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح فلا يكون نفيا كما مر عند الثبوت
مضمون جزاء فان قيل حينئذ يلزم التناقض لدلالة فذبحوها على وجود الذبح
وكادوا يفعلون على انتفائه قلنا كادوا يفعلون على انتفائه في زمان

سابوه لقلتهم ووجوده في زمان لا حوه للطائهم فلا تناقض وانما يلزم التناقض
لو كان الذبح وعدمه في زمان واحد فلتخطئة بعض الصحابة بعضا اي بعض
الصحابة خطا مخطئ ذي الرمة وخطا ذي الرمة في رؤية وتسليم ذلك
المخطئ وفيكون قوله ممكن بديهية صوابا لانه حينئذ يكون معناه ظلمات عظيمة
ليس فوقها ظلمة يشتهيها اذا اخرج يده يراها وهو الفساد وقد عرفت
وجه التمسك وهو ان المراد اثبات الفعل اي الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها
واما الجواب عنه فهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها لان النفي الداخل على كاد
وهذا مسلم بناء على ما مر من جواب بديهية وخطا وئية لكن لا يثبت به مدعاه
وهو ان النفي الداخل على كاد في الماضي للاثبات وفي المستقبل كسائر الافعال
يجرد ثبوت الجزء الثاني منه ما لم يثبت الجزء الاول وهو النفي الداخل على كاد
في الماضي للاثبات وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها وهو ان الذبح
علم من قوله فذبحوها لان النفي الداخل على كاد فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن
التثنية والجمع ايضا اشار بذلك الى الجواب عن الاشكال الذي اورد في الحواشي
الهندية وهو ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد والفردين والافراد فلا يتم
هذا التعريف مع قصد الفردين او الافراد في المحدود وتقرير الجواب ان التعريف
بماهية فعل التعجب المفهومة في ضمن الفردين او الافراد و تثنيته وجمعه للتنبيه
على ان صيغته نوعان وعلى ان افراده كثيرة لان تعريف للتثنية والجمع حق يلزم
ذكرت وجيب من نسخة التثنية في الهندية بان يقال ان اضافة التثنية
كاضافة الجمع في جعل المضاف جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان جعل المضاف
جنسا عند العهد في الجمع منتف ايضا ولا خفاء في عهدية الفعلين فلا معنى
للجنس فيلزم التعريف للفردين فيقال انه تعريف لفظي قائله ابن من
شائع بيان الصنيع في قائله وسئل عنه قال الجوهري السلل فساد في البدن
قد سللت بالكسر يا رجل تسلل سللا اي ضرب السلل والمرأة سلاء يقال لمن اجاد
الري والطعن لا سللا ولا عمى ولا غسل عنه اي اصابه بشرط ان يكون منها
في هذين الصيغتين يعني بشرط في كونهما فعلا التعجب ان يكونا واقعتين وهذا

في هذين التركيبين من حيث انهما واقعين فيهما لا مطلقا بدون التقييد بكونهما
فيهما لاحتمال التجرد عن التقييد فلم يكن من حيث ان كلا منهما للمبالغة سوى التاكيد فلا فائدة من
الزيادة في الفعل المستلزم لتقرير الفعل ففيه تاكيد وتقرير للفعل واما كلمة فعل التعجب
للمبالغة والتاكيد فلانه لا يتعجب من الشيء الا افا زاد على غيره في الصفة ويتجاوز
حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة لتاكيد اصل الفعل وتقريره
وانما قيدنا التقديم والتاكيد بما اذا اى بكونهما جايزين فيما عداها بخلاف ما اذا
لم يفيدا نه بحيث لا يوجدان في غيرها ايضا مثل تقديم التمييز مثلا فانه لا يكون من
خواص فعل التعجب لانهما بعد النقل جريا مجرى الامثال في الخروج من موضعه اصلي
الى غيره وليس من قبيل المثل حقيقة لان القول السايرة المثل مغير بوجوه فلا يتغيران
كما يغير الامثال لانه لما شبه المغير بالمورد صار المغير كانه المورد فلا تغير ذلك
اللفظ من تذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله في المغير بل يبقى
على لم يقته واحدة كما ان يكون على طريقة واحدة عند استعماله في المورد بان ذكر التمييز
انما هو للتاكيد لا للتاسيس فلا يلزم الاستدراك وانما يلزم لو كان للتاسيس
والمعلم معلم تاكيد لان المخاطب واحد فالحكم ليلا يذهب اليه واحد ولكنه
ينفصل عنه بالقصد اذ قد يكون القصد الى تقديم المحمول وقد يكون الى تاخير الفعل
لفظ ما ابتدا نكرة الخ هذا شروع في تبيين اعراب هاتين الجملتين بالنظر الى الاصل
قبل الى التعجب لاتبيان انهما بدلان المعنى في هذه الحال لانهما يدلان لان لا شيا التعجب
لان الكناية تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه فكان معنى ما احسن
زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا قال الرضي مذهب
سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو ربما
جي على قول مثل في مبتدا فعلى هذا يكون من باب شر اهر ذا ناب في تجرد كونها
المبتدا نكرة وما بعده خبره لانه كان يجهل سبب حسنه فاستفهم عنه
والتعجب انما يكون فيما يجهل سببه والباء زايدة لازمة اى لا يحذف
الا اذا كان المتعجب منه ان صلة تا في يحذف على ما هو القياس يعني الافعال
المشهورة عند النحاة بهذا اللقب يعني ليس المراد مفهوم التركيب الاضافي

ليلا ينقض الحد بمثل ما حسن وذم ونعم وبئس هاما لم يوضع للانشاء والا
ان يقال فعل المدح والذم في اصطلاح النحويين ما وضع لانشاء مدح او ذم
كما ان المراد من قوله فعل التعجب هذا اى للمعنى الذهني ذهب كثير من النحويين
الى ان اللام في الفاعل المعرف باللام وكذا في المضاف الى المعرف بها للعموم و
الاستغراق وورد عليهم المص بان العموم لا يفسر بالواحد ولا يثنى ولا يجمع
وما فسر هذا بالواحد ويثنى ويجمع دل على انه ليس للعموم وايضا اذا قلت
نعم الرجل لم يرد جميع الرجال وهذا مقطوع به في محل المتكلم واختاروا انه للعهد
الذهني وتبعه الشارح وان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع بالابتداء
ونعم الرجل جزء والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود اليه او ما يقوم
مقامه هذا الفاعل عاما مستترا فلم يصح لعدم الضمير او ما يقوم مقامه والجواب
ان هذه الشبهة لا يعارض الامور القطعية وما ذكرنا قطعي وايضا
قد ذكر نحو احبذا الاحتمالين في الاعراب فان تعذر تعين الاخر وما ذكرناه
متعين وايضا فانا متفقون على صحة نعم رجلان زيد محتملان يكون مبتدا
كما نجتهد وجزء نعم ولا يصح ان يقال الضمير عايد على زيد والا ورد نعم الرجلين
الزيدان او نعم رجلا الزيدون وايضا فانه كان يفوت الابهام الذي هو مقصود
في الباب والمحققون في جواب شبههم امران احدهما ان الاصل ان يكون
الرجل لزيد المذكور بعضم اعلم ذا علم واستعمل تارة مضمرا تارة مظهرا وحصل
الابهام بتاخير المفسر عنه والاخر انهم لما قصدوا الى مفعول في الذهن كان كاسم
الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح
ان يقام الاسم باعتبار المفعول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته
مما يقدر مما اعاد في المعنى هذا كله مذكور في شرحي الكتاب والمفصل
فلا يجدي ما قيل انه اذا كان زيد مبتدا يجب ان يكون اللام للعهد الذهني
لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا
زيد بهما بل افاد انه واضع الحد زيد ورجلا يميز عن المنسبة اى مطابقه
الفاعل او مطابقه بالفاعل اياه يعني يحتمل ان يكون من اضافة المصدر

المفعول والفاعل متروك ومن اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك
فهذا مما قيل ذى الوجهين لا مما قيل الالتباس وقد مر الفرق بينهما في المرفوعات
فلا يرد ما قيل ان الملبس بالفاعل يتعين للفاعلية كما اذا التبس فاعل الفاعل
بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل اى نحى بوليل و للارض فرشتها اى من
افعال المدح والذم حب من جنذا وهو اى جنذا مركب يعنى ان فعل المدح هو حب
الا انه ركب مع ذا وجعل كالكلمة الواحدة فلذلك لا يتغير عن هذا اللفظ سواء
كان المخصوص معه ذا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا تحب فعل واذا فاعل
والا تقليب لاحدهما على الاخر فالجملة فعلية ففى هذا القول الظاهر ان جنذا
فعلية واسمية فلهذا قال فيما سياتى ان العامل فى الحال والتمييز ما فى جنذا
من الفعلية ولم يقل من الفعل اى ما فى مجموع جنذا من اى من حيث انه فعل من
وجه لا يجدى ما قيل الاولى من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعند الجمهور
واين السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعليته حب لان اسم اوى فجنذا
مبتدأ والمخصوص جرذ اى محبوب زيد وقال بعضهم بل المركب ازال الاسمية
ذا فالفعلية له فصار الفاعل كبعض حروف الفعل فجنذا فعل والمخصوص
فاعله قوله متعلق بالنسبة اليه بيانه لقوله حاصل فى غيره اى يكون النسبة
الملاحظة غيره وقدم تفصيلا اطلاق لاسم الجزء على الكل يعنى ان النهاية
جزء للمسافة كالابتداء فاطلق الغاية واريد المسافة اذ الابتداء لا يكون
للانتهاء وانما هى للمسافة مثلا اذا قلنا سرت من البصرة يكون ابتداء السير
من اول المسافة الحاضرة الى اول اخر المسافة او هو وارد على الحكاية
لوقوعه فى الموجب لاجل حكاية لمرتبة فى غير الموجب فكانها فى المحكى عنه
مستدل لابعض اشعار العرب وهو قوله انت * ضئل تقصل كل فج برجى منكل
انها لا تجب وقوله واكنية ما حتى واعطيه سولى والحقه حتاه بالقدم
لاحوه نحو ولا صلبنكم فى جذوع النخل واما حكم بانها بمعنى على لما فى الكلام
من الاستعلاء والموضع صالح لهما على حسب ما يقصده المتكلم من معنى من
الظرفية والاستعلاء نحو قلت لزيد انه لم يفعل اى قلت عنه وقوله اما

وقال الذين كفروا اى لاجل الذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اى عن الذين
امنوا اى لاجل الذين امنوا ولو كانت اللام كما فى قلت لهم ويقال ما سبقونا اليه
كذا قيل ويرد عليه انه على هذا يكون اللام للتعليل لا بمعنى على عن فالاولى ان يقال
معناه متحاوزا عن الذين امنوا ومعرضا عنهم وقلت لم يفعل سعد الذين من قبل
الشر وقال ابن مالك وغيره قال لام التعليل قولا لعدم احتياجها المعرفة لان توضع ما
للتعليل نوع من جنس وذلك يحصل بالتنكير يحصل بالمعرفة فلما احتاج
الى المعرفة ايضا فلا يرد ما قيل لام فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع
عن المعرفة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها فالاصح يستلزم المصاحبة
من غير عكس اشار الى الفرق بين الالصاق والمصاحبة اى جعل الفعل
اللازم متعديا يعنى ان المراد بالتعدية هذا المعنى لا المعنى الاعم والا فلا وجه
لتخصيصه بالذكر فى المعنى الباء لبيان علة الشئ دهنا وهى العلة الغائية
لا مرادا وصف صار الشئ اخص واقل لفظا ان المراد بالتعليل هو
هذا الموصوف والذى يظهر من كلامهم ان وضعها للتعليل نوع من جنس فرجب
وضع النكرة لحصول معنى الجنس ووصف ليحصل النوع كذا ذكره الصبان فى
شرح المفصل وذكره غيره ايضا ثم يستعمل فى معنى التنكير كالحقيقة اى يستعمل
فى معنى التنكير كالحقيقة وفى التعليل كالمجاز المحتاج الى القرينة بحيث
لا يفهم بدونها عرفا كما قال الرضى وقال ابن مالك انها للتنكير ولهذا تصلح
لها فى كل موضع وقعت فيه الا نادرا وقد يكون زائدة اى ما التى للجحد
زائدة غير كافة عن العمل فدخل على الاسم وبحر بحق ومباشرة بسيف صيقل
بين بصرى وطعنة بخلاء بصرى بضم الموحدة بلدة بناحية الشام ضيف
بين اليها لاستمرارها على اماكن اى الاماكن اى اماكن بصرى والنخلاء بالمد
الواسعة صفة طفة وبلد ليس لها انيس اى رب بلد وانيس اسم ليس
وبها جره يقال ما بها انيس اى والا يئس كل ما يونس به واليعافير جمع
يعفور وهو ولد البقرات الوحشية والعيس جمع عيساء وهى الابل
البعض التى يخالط بياضها شئ من الشقرة وان كانت فى اولد فيقدر له

معطوف عليه نحو قائم الاعماق ضاوى المحرق كانه قال رب اقدم عليه
عليه وقائم الاعماق لان ذلك تعسف اى بتقدير المعطوف عليه تعسف فان قيل
وجوب ارتكابه للغاء وبل يسهل اذ لك ويخرج عن كونه تعسفا قلنا اه هذه
الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى وب فخرجت
كما تجرد لو كانت للعطف حتى ان اظهار ب بعدها كما بان بعد الفاء وبل كذا فى
الرضى فظهر الفرق بينهما فالتعسف باق لحط ربته عن رتبته الاصل
وهو الباء وانما كان الاصل هو الباء لان تعلق الفعل بالقسم بالالصاق
والباء هى النائبة للالصاق فى غير هذا الباب ولم التاء والواو الا فى هذا
الباب وعوضت الواو عنها لاتحادهما مخرجا لانهما شفويان وفيهما معنى لان
الالصاق قريب من الجمع الذى الواو ولم وابدلت التاء من الواو لقرب مخرجهما
ايضا لان الواو من الشفة والتاء من طرف اللسان واصول الثنايا فى
والمراد بالجمع الخ اشارة بذلك الى ما ذكر فى الخواشى المهذبية من السؤال والجواب
تقرير السؤال ان قوله فى الجمع يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاخراجه
الباء صيت لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص بالظ وبدونه وتقرير
الجواب ان المراد بالجمع ما ذكر من الامور المخصوصة وهى حذف الفعل ولزومها
لغير السؤال الى اخر ما ذكر من حذف الفعل والاختصاص بالظ والاختصاص
باسم الله حتى يتجه السؤال لكنه بحسب اللفظ لا يتمشى الا الدال على
الجواب لا الجواب للزوم وقوع القسم غير صدر الكتاب وهو ممنوع لانه ان شاء
فيسقط الصدر اه يتوقف فهم السامع من اول الامر على المقصود اسوة الاستفهام
وغيره مما هو للانشاء اى الاستعلاء شئ على شئ اما حقيقة نحو زيد على
السطح او مجازا نحو على زيد دين كما وكيد دين كانه يحمل فعل الدين على عنقه او على
ظهره اشار الى ذلك بما يراد المثالين قال المحوشى استعلى الرجل اى علا
واستعلاه اى علاه اذ التقدير ليس مثل شئ لان المقصود نفى ان يكون
شئ مثله لا نفى ان يكون شئ مثل بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى فاطر
السموات والارض اه وانما قال بعض الوجوه لان فى الاية وجهين اخرين

ليس الكاف فيهما زائدة احدهما انه نفى الشئ بنفى لازمه لان النفى
اللازم سيلزم نفى الملزوم كما يقال ليس لاخى زيد اخ فاخى زيد ملزوم والاخ
لازمه لانه لابد لاخى زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا الملزوم فالمراد نفى
اللازم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكفى
نفيت ان يكون لمثله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود والثانى ما ذكره صاحب الكشاف هو انهم قالوا
مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن المثل والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريقه
الكناية فصلوا الى المبالغة لانهم اذا نفوا عما يماثله وهو من يكون على اخص
اوصافه ويسد مسده فقد نفوه عنه وقد يكون اى الكاف سيما يتعين
اسميتها بدخول عليه ويتعين حرفيتها بوقوعه صلة ويجتمع ما فى نحو زيد كالاسد
يضحكن اولد بيض ثلاث كنعاج جم النعاج جمع نعجة وهى بقرة الوحش والجم
جمع الجماء وهى التى لا قرون لها والمنهم الذوائب غلمات مسترخيات جزلة يضحكن والمعنى
نساء بيض الالوان شهاب بنعاج لا قرون لهن يضحكن عن اسنان مثل الرد
والذايب فى الرقة واللطافة مثل اكرم الخ قيل انما عبر عن معانيها بالافعال
الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والشايع استعمال الخاص
كصيغ العقود وغيرها من افعال المدح وافعال التعجب مبلغ جمع الكثرة
وهى ما فوق العشرة اى يعكس باقيها على حذف المضاف وانما يعمل على حذف
المضاف لانه ضمير يعكسها يرجع الى جمع هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه
اليه وليس ان يعكس نفسها لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك فلو اريد ذلك
كان قوله فى يعكسها مستدركا بل ذلك الى الرد على المصحيث فسر ذلك فى الشرح
اى فى ابتداء الكلام سواء كان فى اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم او فى وسط
كلامه اذ لو كان ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل كلام مستانف وقع علة
لما تقدمه كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام المتكلم المستانف كما يشعر به
كلام مسواه سيعد كلامه اولم يسبق اصلا وما وقع بعد القول فليس بابتداء
كلام المتكلم وانما هو ابتداء كلام المحكى عنه وكذا ما وقع بعد الوصول وغيره مما هو

من مواضع الجهل ليس بابتداء كلام المتكلم المستأنف وانما هو تتمة لما قبله فصح المقابلة
بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول فلا يتجه ما قيل على ما حمل عليه الرضي
كلام المص لا يتحقق المقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول حال كونه
مع جملتها او لا فليس ان وصلها فاعلة ولا مقولة قوله وصعني جد القفا
واللهازمة انه ليتم يخدم القفا واللهازم يعني يعبد ويخدم القفا واللهازم يعني
ان همته ان يكتسب المكارم ويعظم قفاه ولهازمه وقيل معنى البيت كنت اظن
وبدا لي اسلامها يقول الناس فنظرت فاذا هي امة الاحضاء منه تدل على انه يعبث في
لما هو ظاهر عليها من اثار الاسحام والضرب التربة المنافية للسيادة حيث
يكون مع ما علمت فيه بتاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين فان المحذوف
المذكور مشترك بينهما وهو اجتماع عالمين على اعراب واحد واما خفق
دخول اللام هذه الصور لان فيما عداها الا يعني ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة
في جواب القسم وكان حقها ان يدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها معنى
ان سوف اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا
اللام وجعلوا في هذه المواضع وصدروا ان لانها عاملة والعامل جرى بالتقدم
على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل ولكني من جهة العهد الضمير
عايد الى سعاد والعهد من عمدة المشبه اذا افعلته وقيل هو من الكثرة قيل بالمودة
لغواية بعض وجوه مشابهتها مع الفعل ووجوه مشابهتها هي الاقتضاء
بها الاسهم وفتح الاخر والزيادة على ثلاثة احرف واما في الاعمال فلطرد الباب
يعني كان مقتضى المخففة اذا اهملت ان لا يلزمها اللام لان الفرق حصل
بالعمل ولكنهم جعلوا الباب كله واحد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر
النحاة فان عندهم لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل قال ابن مالك وهو
يلزم اللام ان خبر المبتدا بالناقصة قال الرضي فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم
معربا او مبنيا مقصورا لا غير اما ترك المص هذا القيد لانه يفهم من قوله خلافا
للكوفيين في التميم تالله ربكم الخطاب لعمرو بن جرموز قاتل زبير بن العوام يوم
وعقوبة النعمان ان يقتل قصاصا والمعنى انك يا عمرو قتلت مسلما وجب

عليك قتلك في يوم الرخاء والرخاء مصدر دخل بحال اي واسع الحال والفضل
يستوي فيه الذكر وغيره والمؤنث تشبيها له بفعيل بمعنى مفعول وصيف نفسه
بالجود وموافقة الجيب وتقول لو انك في يوم الرخاء والسعة الذي عاينت حب
الغرفة سالتني ان افارقك لاجبتك لكراهية لرد سؤالك وحرصا على صالتك
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف تاتي مقام مفعولي اعلم فراعوا الصورة
نحو الهمزة وان كان المعنى على الكسر ان لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا كان
تدنياه حقان اولاهما مشروط اللون الحقة معروفة واراد حقانا ويكون ما زائدة
منه النائب عن التثنية والمعنى وربت وجه يضيء ولونه وتدنياه صاحبه لحقيقي
في الاستدارة والنهود والاكتناز وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر قال وجعلها
اعتراضية اظهر من حيث المعنى لعل وجهه ان الاعتراض لا يعلو ما قبله وانما يؤتى
به لغرض من الاغراض كالتاكيد وغيره والاستدراك من جملة الاعتراض فيكون اثبت
بالاعتراض فيدخل على الممكن لكن بشرط ان يكون بعيد الحصول حقيقة نحو ليت
الشباب يعود كعود لك ليت زيدا ياتيني فيحدثني حيث تدعى بعد ذلك وعز الطعام
فيه وان كان ممكنا حربا فالجار ان متصوبان على المفعولية بمعنى لبيت وهو المعنى
لانه يتعدى الى مفعولين بنفسه والذي نقل عن الفراء في كتب النحاة انه يجر
نصب حربا اي الجملة الاسمية بليت كما انه يجر نصب الاول ورفع الثاني على ما
هو المشهور وعلى هذا فالجار الثاني المنصوب هو الخبر المبتدا في الاصل في اللغة
العجلية المعجل بضم العين وفتح القاف وياء التصغير قبيلة عيل المعطوف
عليه اي في الحكم والاعراب في عطف المفرد على المفرد او في الحصول في عطف الجملة
على الجملة وعد بعضهم المعنى منها وهو السكاكي وصاحب المفتاح
وابو العباس المبرد واليه ذهب الكوفيون ويوقوعها مفسرا للمضمر المجرور من
غير اعادة الجار وللمرفوع المتصل من غير تاكيد بالمنفصل يعزى مذهب الاكثرين
قال ابن هشام انا لم نر لنا يصلح للسقوط دائما يعني ان اي يصلح للحذف دائما
فلا يكون من حروف العطف فعوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها يعني ان معنى
اطلاقها عدم التقييد بالترتيب وجودا وعدما فيستحق في صورة الترتيب

وعدم الترتيب لانها مقيدة بالاطلاق حتى يلزم ان يكون استعمالها في جميع مواردها
استعمالا مجازيا ضرورة انه لا يتغاير في صورة من الصور الخارجية من التقييد
دون الاطلاق اي للجمع مع الترتيب اي لجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون
الثاني يعقب الاول من غير مهلة ولا تراخ حقيقة في الوجود نحو جاءني زيد فعمرو
او في الذكر اللفظي لان الوجود الزماني فيكون وقوع المعطوف عليه انما هو بحسب
اللفظ لان المعنيين مترتبان في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا يقع
كثيرا في عطف المفصل على المجمل فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو فوسوس
موسى اكرمني دلالة الوارتانه جهرة وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا الباب
جهنم خالدين فيها فبئس المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء
فنعم اجر العاملين لان ذكر ذم الشئ او مدحه صحيح بعد جري ذكره او اعتبار الحقيقة
نحو ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فان
التعقيب وهو كون الثاني تعقيبا الاول من غير مهلة في هذه المعطوفات بالفاء
بالنسبة الى ما قبلها ليس تعقيبا حقيقيا للعلم بتراخي ما بين ازمنة الاطوار
المذكورة على ما ورد في الحديث ولكن عالم يتخلل بين الطورين امر اجنبي عن
التطور اعتبر ذلك تعقيبا وعد الثاني كانه وقع بلوا الاول من غير تراخ
هذا ما قالوا ويظهر منه ان الجمع حاصل في الترتيب الذكري ايضا فلا يتجه ما قيل
ان قوله للجمع احتراز عن الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر حصول مضمونهما
في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمع حصول مضمونهما في نفس الامر بحسب
اقتضى وصفها يعني الابهام موضوعة لان تكون معطوفا خبرا قويا او ضعيفا
كما هو ظاهر كلام الرضي بل صريحه فيفيد على قوته وضعفه ويدل عليها والا فلا وجه
لدلالته عليها اي للدلالة على احد الامرين والاصوب حال كون ذلك الاحد مبهما اي
غير معين عند المتكلم هذا بحسب اصل الوضع وهما المعاني الاخر مثل النشل والابهام
والتفصيل على معنى احد الشيئين والاشياء على السوال وهذه المعاني تعرض في الكلام
لامن قبيل او واما بل امى قبيل الاشياء اخرا فالنشل من قبل جهل المتكلم وعدم قصده
الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث

تحصيلا

تحصيل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك الى هنا كلامه فقوله
اي غير معين عند المتكلم تفسير للابهام باعتبار الوضع لا باعتبار العارض
في الاستعمال فلا يتجه ما قيل هذا التفسير في او المنشل اما او للتفصيل كما في التقسيمات
او للابهام فهو للمعين والعموم مستفاد من وقوع احد المبهم في سياق النفي لانه كلية
او قال الرضي كان مقتضى اصل وضع الدلالة على احد السببين بحيث يثبت احدهما
وينتفي الاخر سواء كان في النفي والاثبات وان معنى رايت زيدا اوعمرا وما رايت
زيدا اوعمرا على السواء وهو نفي احدهما فقط ثم بعود للبعض عادتهم الا انه اذا
استعمل لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل
في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ان
المقصود بالسوال احدهما لا على التعيين جاز في جواب بان احدهما لا على التعيين
جاك او لم يجئ وهو معنى نعم ولا وقد يجاب بنفي كلاهما يعني قد يكون المستفهم
مخطئا في دعواه بثبوت احد الامرين بما لاح من استفهام بالهمزة وام فيقال
له على سبيل الرد لما توهم من وقوع احد الامرين ويذكر له بعد ذلك ما يرده الى
الصواب بنفي كلا الامرين وبنى انه اخطاء في دعواه بثبوت احدهما كما في قولك اذي
الهمزة فتقول يجوز مدرج مترددا على ما بها من عند اهل وعاء يا اذو روحة المصر
ام ذو خصومة ارادك بها بصرة العلم ثاويا فقلت لها اهل خيرة لا اكيبة
الرهط جميعا وما لياك كنت مذ اصر تثنى في خصومة ارابح فيها يا ابنة القوم
قاصيا مدرجا بفتح الميم مصدر من قولك ادوبح الرجل اذا مشى والمزوج اسم فاعل
من تزوج اذا مشى الزمن المسمى بالرواح وهو من زوال الشمس الى الليل والمزوجة
منكوحة الرجل بعقد وذو مبتدا محذوف اي انت ذو زوجة
بالمصر وخصومة والجيرة بكسر الجيم جمع جاد والاكيبة جمع كيب والرهط الجمع
والمرهط موضع بلاد يتم بعد ويقصر وهو في الشيب مقصور اي لا رجاء
شاب واغا قدر والمبتدا لانها لا تدخل الا على الجمل واعترض على قولهم انها لابد امر
شاء انه عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز واجاب عنه الفاضل
المهذب بان هذا استفهام مستعملا فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار والعطف

بالتأويل لانه لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كان كانه قال بعد قوله انها
لاهل السيف كذلك فقال ام انشاء اي غير شاء ام شاء فيؤول على هذا الوجه الى
المتصلة من حيث المعنى وعن الثاني ان الواو الواخلة الخ قال المصنف في شرح
المفصل ان الواو وما عرف عطف دخل على ما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة
ويكون اما نفسها فرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة وهذا هو الصحيح انتهى
كلامه فظاهره ان هذا ليس من مخترعات الشارح كما قيل ويصدق بها الجمع كلها
حتى لا يفعل المخاطب يعني انها وضعت لتنبيه المخاطب قيل الشروح في الجملة
تعظم لما يقال له وتلقى اليه فلا يغفل عنه اذ قد يقوم بعض ما ذكر على تقدير
المفضلة حتى لا يفعل المخاطب عن الاشارة يعني ان اشترط دلالتها
قيام قرينة الاشارة وقد يقوم المخاطب قرينة الاشارة على تقدير المفضلة
فقصدوا الى التنبيه فيها ليحصل ذلك بخلاف غيرها من الاسماء فانها لا يتحقق
ذلك لانها لا تستعمل للنداء القريب والبعيد والمتوسط ايضا تستعمل للاستغاثة
والنداء من بيان معاني تلك الحروف بتبيين تسميتها بحروف الايجاب
وذلك ان معاني جميعها الايجاب واثبات الا انها تفترق في ان بعضها لايجاب
ما سبقه من الكلام نفيا كان او اثباتا استفهاما كان او خبرا وبعضها لايجاب
النفي وبعضها لايجاب الخبر استفهاما كان او خبرا مثبتا كان او منفيا نحو نعم
في جواب قد قام زيد او ما قام زيد وبلى في جواب ما قام زيد وكذا قال به جماعة
فلا يختص بالاستفهام وجير بالكسر والفتح فالكسر على اصل التقاء الساكنين
كامس والفتح للتخفيف كاين وكيف من حوى الشيء الحرقة وشدة الوجع
من عشق او حزن كثير يفهم زيادة ان مع النافية بوقوع العلة في مقابلته
كان ظبية اول ويوما يوافقنا بوجه مقسم الوامأة للاثنين والمحاذاة
المسنة والمقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة الى الحسن
من الاقسام وهو الحسن وقطوا اي تشاول ضمن معنى الميل ولهذا عدى
بالى والجملة صفة ظبية والناضر من نضر وجهه اذا حسن واراد به الحضرة
والطراوة والسلم جمع سلمة وهي شجر عظيم ولوشرك والعفر جمع يوما تاتينا

الجنينة بوجه حسن كظبية عرجيه الى عصين ناضر من هذا الشجر وانما شبهها
بها في هذه الحالة لانها في هذه الحالة يكون احسن منظرا على تقدير رواية ظبية بزيادة
لفظ تقدير موضع تامل لانهم ذكروا انه يروى بالرفع والنصب والجر مع ما
سيلحقه بالمذكور آنفا لا بالكون حتى يلزم المجموع شرطا والواقع خلافه فان الشرط
هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات وما صرح بذلك في الرضي وغيره
وقيل ما فيها كلها نكرة تامة بمعنى شيء نحو قولهم ما مثلك ان لا تسجد اذ المعنى
ما مثلك ان تسجد لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ذم بهذا القول فلو كان
لا غير مزيدة كان المعنى ما مثلك عن عدم السجود وهو السجود فيلزم ذمه
على السجود التنبيه على جلاء المقتضية يعني يراد لا قيل اقسم للتنبيه على ان
المقسم عليه امر جلي بحيث لا يحتاج الى ان يقسم عليه نحو لا يرى لاحمق رقما مه
بانكه حتى اذا الصبح جسر والجواد المهلك والمهلك للهلال كذا في الصحاح قال
العلامة التفتازاني في شرح ابيات المفصل ويحتمل ان يكون لما رأى هلال
كما يوجد في جماعة البابريين والمراد الهلال والاقل الكذب جسر الصبح يجسر
جسورة الفرس يصف فاسقا او كافرا يقول الفاسق والكافر سرى في بر
بانكه وبا باطل اوقف مهلك الهالكين وما علم لغرة جهلهم وغفلتهم انه سار فيها
حتى اذا تجلى الصبح او قامت القيمة علم انه كان سائقا في ظلمات الفسوق
او الكفر ولكنه لم ينفعه ذلك العلم وقال هذا محصول ما قيل ثم قال ولا يبعد ان
هذا وصف الرجل جرى خواص في مهالك سار في مسالك الجن ومعنى بانكه انه
يكذب نفسه اذا حدثها بشيء لا يصدقها والمعنى سار ليلا بهذا الرجل الجرئة
وجلادة في مساوي الهلال فالواضع التي يسكنها الجن صي ما ذا اضاء
الصبح وما شعر به وما دري ذلك اي التي بيده في المهلكة وهو غافل عن ذلك
لعدم مبالاته انتهى كلامه ويظهر منه ان ما ذكره الشارح محتمل ايضا فلا يتجه
ما قيل توهم الشارح ان المهلكة جمع هالك كالمظلمة جمع ظالم فوقع فيما وقع
وانه تحاب اي يفعل متعد في معنى العمل ثم ترك المظروف في الظرف
اشارة الى ان كون العفر ظرفا للفظ لمعنى يقتضي المظروف وهم يجعلون تاوة

اللفظ مظروفا للمعنى بناء على ان اللفظ يعد بالمعنى كالظرف يعد بالمظروف
وتارة بالعكس فنحو لا تغير في الاكرم الا منصوبا معدا هكذا ذكره الرضي
وهو اشارة الى ان معنى تغيره للفعل في معنى العمل تغيره لمعموله لا نفسه
وفي معناه اى في تاويل المفرد الذي في معنى المصدر ان لم يكن الخبر مشتقا
ولكنه في معنى المشتق نحو اعجبني ان زيدا اخوك فالاضافة وان لم يكن مصدرا
لاخوك الذي هو الخبر لكنها في معنى المصدر لكونه في معنى برّ اخيك او مواخيك
فان مقدر اى تقدر مصدر يخبر بها او ما هو في معناه بان يكون الخبر
جامدا محضا نحو اعجبني ان هذا زيدا اى كونه زيدا لان كل خبر جامد ينسبك الى
المخبر عنه بلفظ الكون فقولك هذا زيد وان شئت قلت هذا كمالين زيد او معناه
واعلم اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا يعني
انها تستعمل في مواضع تستعمل فيها هل وفيما لا تستعمل فيه بل بادخال الهمزة
على ام والفاء يعني ان الهمزة معدة عن تاخيرها وانها في الاصل واقعة بعد
العاطفة ثم قدمت هذا عند الجمهور والزمخشري خالف في ذلك فزعم ان
الهمزة في تلك المواضع واقعة محلها الاصلي وان المعطوف عليه مقدر بينهما
وبين العاطف فيقول التقدير افلم يسيروا مكثوا فلم يسيروا واعلم ان
المشهور في النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وخطاهم المص
وقال بل لامتناع الاول لامتناع الثاني وذلك ان الاول سبب والثاني
مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشئ اسباب
مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء
المسبب بخلاف المسبب فانه يوجب انتفاء السبب قال الرضي
وفيما قال المص نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط
سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا كما في قولك
لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان انسان موجودا
لكانت الشمس طالعة ثم قال والصحيح ان يقال كما قال المص هي موضوعة
لامتناع الاول لامتناع الثاني اى امتناع الثاني يدل على امتناع الاول

لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان موضوعة ليكون جزاء مقدر الوجود في الماضي
والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم
لاجل امتناع لازمه اى الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه انتهى اذ لو تحقق
الملزوم لانتفى اللازمة بينهما فعلى ما ذكره يكون دليلا بالطلاق وعداه صاحب
العلامة التفتازاني في قول النحاة انها لامتناع الثاني لامتناع الاول يعني ان
علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط غير التفات الى ان
علة العلم بانتفاء الجزاء ماهي فمعنى لو تشاد لهداكم ان انتفاء الهداية بسبب انتفاء
المشية ولا يخفى ان العلة اذا تحققت تحقق المعلول واما ما ذكره العلامة
وصرح به الشارح اخرا حيث قال وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء امر
مجرد دال انتفاء المعلول به يستلزم انتفاء العلة كما يشعر به اول الكلام فلا يصح
كما في صورة السبب والملزوم ولا الشرط والا السبب اى في اول زمان التكلم
بالكلام اشار بذلك الى دفع ما اورد في الحواشي الهندية وهو ان شرط تقدير
ان يكون الظرف زمانا او مكان مبهما واول ليس كذلك لانه مكان معين ويجوز
الدفع ظاهر وهو ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام واجيب في الحواشي
بانه ظرف تقدم بتضمين الوجود ولا يشترط في الموجود ان يكون المكان مبهما
بل يجوز بعدم ما دخلت من الامكنة المعينة على المكان المبهم واخر به عن
وسط القسم بتقدم غير الشرط لا يظهر وجه للتقييد بغير الشرط لان الشرط
وغير الشرط سواء في الحكم لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم قيل اذا كان
الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فلا يكون الجزاء مجزوما وغير مجزوم ويمكن
ان يقال اذا جاز الوجهان جاز الجزم ايضا فيلزم امكان الجزم وامتناع
المحال محال ايضا كما تقرر في الحكمة فيكون باعتبار التقديم والجواز كلاهما
نشر على غير ترتيب اللف لان في اللف كل من تقدم غير الشرط ولغو القسم
متأخر وفي المثال قدم كل منهما اما تقديم الغير فظاهر واما تقديم اللغو فلانه
قيل انما يجوز التنكيل في هذا المثال واعتبار الشرط معدم وقدم في المثال
ايضا كما ذكرنا فهو باعتبار هما معا نشر على ترتيب لانه قدم كلا من الشرط

واعتبار القسم فى اللف وفى المثال حيث ذكر لا تيتك وجواز انك فكانه قال
لا تيتك وانك فقدم اتيتك على انك فى كلا من المثالين يقع بى حيث المعنى
الثانى اختلاف بين عبارته بخلاف المعنى الاول اما فى المثال الاول
فلان النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار النشر على ترتيبه
واما فى المثال الثانى فبالعكس بخلاف المعنى الاول فان النشر فى المثال
الاول باعتبار كل منهما على غير ترتيب اللف وفى المثال الثانى على ترتيبه فى
صدور الكلام هكذا قيد فى التوسط وغيره والظاهر ان القسم لا يقيد
فى التوسط كان الجزم بحذف النون اولى به انما قال ذلك لان الشرط
اذا كان ماضيا لم يجب الجزم بل اولى غير معتد بحال بجواز تقديم ذلك الجزاء
على الفاء وعدم جوازه اى قطع النظر عن الفاء والا فيمتنع تقديمه مع الفاء
ايضا فلا معنى للتعميم فان وقع بعد اما شئ يمنع تقديمه نحو ان وما النافية
عاملة المصدر لا يجوز نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر والا يجوز تقديمه
نحو اما يوم الجمعة فزيدا مسافر صيبويه يجعل ما فى حيزه فى كلا الصورتين
عوضا عن الفعل ويقول ان لاما خاصة جواز التقديم لما يمنع تقديمه
وهذه المسئلة قد تقدمت فى الدفع لما ذكره صاحب المتوسط ان
هذا تكرار لانه ذكره من قبل التنوين فى الاصل حصون قال الجوهرى
فوتت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسماء ويعلم منه ان
التنوين فى اللغة ادخال التنوين الذى هو النون الخاصى لا مطلق النون
فلا يتجه ما قال الشارح كما قيل الا ان يقال ان التشارح بين اصل اللغة
والجوهرى بين بتعارف اللغة اى بزيادة اه يعنى انما قيدها ليلا
يخرج نحو عادة الاولى وهو من افراد التنوين وليس المراد اخراج
غير من التنوينات حتى يلزم ما قيل ان اراد بالساكن بزيادة ما يكون
ساكنا اذا لم يكن موجب التحرك فكل نون فى آخر المعرف يجئ حينئذ
فضلا من كذلكى واه وان زاد معنى آخر فليبين حتى يتكلم عليه ذلك
اى المراد ما ذكره وليس المراد اخراج شئ يتجه بل اراد ادخال بعض

افراد المحدود وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى على ان لها مكانة فى الاسمية
الحوجها التنوين عوضا عن الجملة جبر النقصان فلو لم يجبر بقى الكلمة
ناقصة وهذا قول ليلا يبقى الكلمة ناقصة لعدم مساعدة المعنى
اى معنى العوض هنا اذ لا شئ محذوف ههنا حتى يعوض عنه
روى بها الروى الحرف الذى يبنى عليه القصيد وتنسب اليه فيقال
قصيدة وتنسب لامية وقصيدة رائية اقلى اليوم عاذل اراد
يا عاذلة فحذف حرف النداء وضم العين اقلى يوهل وعنائك على
ما افعله وتاملى فيه فان كنت مصيبا فصف يبنى وقائم الاعماق
الواو واورد وجوابه محذوف اى مطيته والقائم المكان المظلم
المغبر والقعاقع وهى الغبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها
ما بعد من اطراف المفازة والخاوى من خوى البيت والمحرم بضم الميم
وفتح الراء والقاف وتكسير الصاد المحلى الذى يجرفه الرياح وعم فيه بسهولة
ومعنى كونه خاويا انه لا شئ يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم
وهو ما يهتدى به فى الطريق واللماع مبالغة اللامع واراد بالخفق
السراب الخافق من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمه مظلم
الجوانب فى المراد اى بعيد الاطراف خالى الطريق عن الاشجار مشتبه
الاعلام غير متميز لماع السراب ظلمته ولهذا يسقط من التقطع
والوزن يتم بدونه واما التنوينات الاخر فى اعتبار الوضع فى بعضها
ايضا تامل كتنوين العوض والمقابلة فان تنوين العوض لعرض جبر
النقصان وتنوين المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن
فانه يدل على مكانة الكلمة فى الاسمية بحيث لا يشبه الفعل ومبنى
الاصل وبخلاف تنوين النكرة فانه يدل على ان مدلول موصوفها غير
معين كصه ويعلم ان قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الا بعد
صفة لعلة استعمل لم مع ان التنوين انما حذف فى الموصوف لكونه
مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وهذه العلة ليست

التقطع ن

موجودة في المبتداء وخبره للمحذوفة لالتقاء الساكنين وهما
يكونان ادغاما مدة والثاني مدغما فتقول في المثنى اضربان باثبات
الالف يعني لم يحذف الالف في حين اضربان وان التقى الساكنين
كما حذف الواو والياء في اضربن واضربن لئلا يلتبس بالواحد لان
النون انما كسرت لاجل الالف فلو حذفت الالف تفتح النون
مع ان الالف اخف من الواو والياء واضربناه في جمع المؤنث
بزيادة الالف ولم يقل اضربين لئلا يجتمع ثلاث نونات مع الياء
للزم التقاء الساكنين على غير حده وهو غير جائز بخلاف التقاء
الساكنين على حده فانه جائز وذلك ان الحرف المدغم ان كان ساكنا
فهو كالمتحرك لانه يرتفع اللسان به وبالمتحرك ارتفاعه واحدة
فهما يكونان كحرف واحد متحرك ويعني بها الف التثنية كما ذكره الشارح
في الشرح اعترض عليه الرضي بان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو
والياء في ان ضاربا وضربي متصلان ايضا وانك لا تثبت اللام معهما
كما تثبتها مع الواو والالف فليس قوله اذ فاد كالمتصل على اطلاقه الصحيح
وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في التصريف يعني
لم يورد امثلة النونية في غيرها مع الضمير البارز معا وكذا لم يورد امثلتها
مع غير الضمير البارز جريا على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف
وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد المؤنث
لانه الغير علك بمعنى لعلك لغة فيها جرى مجرى عسى في دخول ان
في خبرها والمعنى لانه من الغير عسى ان تركه وتزل والزمان رفعه
واعزه فينبغي هو وتعني انك لان احوال الزمان لا تدوم يرد
ما حذف يعني اذا حذفت النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه
ما ازيل الوصل لسببها من الواو والياء وحدها بناء على انهم
قدروا النون المحذوفة للوقف معدومة من اصلها العدم
لزومها للفعل بخلاف التنوين فانها لازمة اذا
لم يكن ما تبع فيها ثابتا يتم مع عروض الحذف
ثم يعون اسم الملك

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısım | AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. | 408